



إصلاح التعليم في مصر

تقديم
إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير
حامد عمار محسن يوسف



إصلاح التعليم في مصر

تقـــديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتصدير

حامد عمـــار - محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)
إصلاح التعليم في مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير حامد عمار، محسن يوسف.
– الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، (٢٠٠٦)

ص. سم.
تدمك ٩٧٧-٦١٦٣-٣٩-٤

١- التعليم -- مصر. ٢. التعليم العالي -- مصر. ٣. التعليم المستمر – مصر. أ. عمار، حامد
ب. يوسف، محسن.

ديوي –٣٧٩,٦٢ ٢٠٠٦٢٧٦٧٧٠

ISBN 977-6163-39-4

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٤٤٣٨

الفهـرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

كلمة السيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

أمام مؤتمر "تطوير التعليم"

٣٠ أغسطس ٢٠٠٤

بمكتبة الإسكندرية



الإخوة والأخوات،

الأبناء الطلاب والطالبات،

يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم في مستهل هذا اللقاء الموسع حول تطوير التعليم في مصر، الذي ينعقد في بداية مرحلة جديدة من مراحل الحوار الوطني البناء حول كافة القضايا التي تحتل أولوية متقدمة في اهتمامات المجتمع، حوار يقوم على انفتاح في الرؤية، والتقاء في الآراء بين كافة الأطراف، في إطار من تعزيز المشاركة الشعبية والمجتمعية في عملنا الوطني، تحقيقاً لأهدافنا القومية في التنمية الشاملة والمتكاملة.

ورغم تعدد القضايا ذات الأولوية للمجتمع المصري، وارتباطها بتطوير وتحسين الحياة على أرض مصر، التي سنعقد اجتماعات موسعة متتالية لمناقشتها على مدى الشهور القادمة، فقد حرصت على استثمار هذا اللقاء لمواصلة الحوار القومي حول قضية التعليم، التي أرى أنها إحدى القضايا المحورية والمصيرية، كما حرصت على توسيع إطار هذا الحوار، لكي يشمل التعليم بشقيه الجامعي وقبل الجامعي، إيماناً منا بان العملية التعليمية متواصلة ومتطورة، ولا يمكن الفصل بين أجزائها، كما لا يمكن الفصل بينها وبين قضايا التنمية المجتمعية الأخرى التي نحرص على أن يتم إحراز تقدم متوازن فيها جميعاً.

فقد ظلت نقطة انطلاقنا -وستظل- أن التعليم هو أساس النهضة، باعتباره ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة العصرية المنفتحة، القائمة على الفكر المتطور الجديد، وعلى المشاركة المجتمعية الواعية، في إطار من الإيمان المتزايد بأن التنمية البشرية هي إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كانت نظرتنا إلى الارتقاء بالتعليم، والقضاء على الأمية في الثمانينيات، قد انطلقت من منظور داخلي حددنا في إطاره الأولويات وخطوات التنفيذ، فقد أصبح التحدي الرئيسي أمامنا اليوم هو مواكبة المعايير الدولية في التعليم، على نحو يتيح لنا قدراً متزايداً من الاندماج مع العالم الخارجي، ويعزز من انفتاحنا على الحضارات والثقافات والمجتمعات الأخرى.

فقد حققنا بالفعل نجاحاً كبيراً في تطوير البنية الأساسية التعليمية، وفي إتاحة التعليم للجميع وتوفير فرص متكافئة بين الذكور والإناث تتفق مع المعدلات العالمية، إلا أن المسئولية تحتم علينا أن نعترف – بكل صراحة ووضوح – بأن منتج التعليم النهائي في مصر لا يزال في حاجة إلى قدر كبير من التطوير والتحديث، وصولاً إلى الآفاق المرجوة من الجودة والكفاءة، حتى يحقق التعليم أهدافه الرئيسية التي تتفق مع روح العصر، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أولاً: تعزيز التوجه نحو مجتمع المعرفة، ومضاعفة روح الابتكار و الإبداع، ويتطلب ذلك اهتماماً أكبر بكافة المراحل، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة، بإتاحة فرص جديدة للتعليم للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وخاصة لأطفال الأسر ذات الدخل المحدود، لما لذلك من أثر على استمرارية هؤلاء الأطفال في التعليم بعد ذلك، وضمان عدم تسربهم منه، وبالتالي خفض نسب الأمية التي يتعين بذل جهود إضافية للقضاء عليها نهائياً.

ثانياً: مضاعفة القدرة التنافسية للشباب، وتعظيم فرص نجاحه في تحقيق طموحاته الشخصية، جنباً إلى جنب مع تحقيق أهدافنا القومية، وتعزيز ثقة الشباب بالنفس، من خلال دعم قدراته على المنافسة الشريفة، كل في مجال تخصصه.

ثالثاً: تعميق روح الانتماء وحب الوطن القائمة على الإدراك الواعي للتوازن بين الحقوق والواجبات، تلك الروح التي ستعزز من مشاركة الشباب في كافة جوانب النهضة على أرض مصر من منطلق ذاتي، فضلاً عن تعميق هذه الروح لدى أولياء الأمور، من خلال تقليل إنفاقهم تدريجياً على تحسين المستوى التعليمي لأبنائهم خارج المؤسسات التعليمية.

رابعاً: ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع المصري، وتعزيز تماسك نسيجه الاجتماعي والديني، من خلال دعم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة في فرص التعليم، وجودته، بغض النظر عن المستوى الاجتماعي أو القدرة المادية.

خامساً: خلق حياة طلابية فاعلة في المدارس والجامعات، تعزز من الرؤية المتكاملة القائمة على أن الطالب هو محور العملية التعليمية، وتؤكد على تكامل الأنشطة الطلابية -الاجتماعية والرياضية - مع النواحي العلمية والمعرفية، وهدفنا من ذلك خلق أجيال جديدة قادرة على الاندماج مع الغير داخلياً وخارجياً، ومؤمنة بمفاهيم التحاور والتواصل والإقناع، بعيداً عن التناحر والتشدد والتطرف.

سادساً: الحد من مشكلة البطالة، من خلال توجيه التعليم لتوفير التخصصات والخبرات التي يحتاجها سوق العمل الداخلي من جهة، ومن خلال تخريج شباب مؤهل تأهيلاً عالياً يتفق مع المعايير الدولية للتعليم والتدريب، تسعى الدول والمجتمعات الأخرى للاستفادة من خبراته وإمكاناته، مما يخفف الضغط على سوق العمل الداخلي من جهة أخرى.

ويقتضي ذلك اهتماماً خاصاً بالتعليم الفني، والربط بينه وبين التعليم الثانوي والتعليم العالي، من خلال جهد مشترك تقوم به مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج في الحكومة والقطاع الخاص، للتوصل إلى تعليم فني يحد من مشكلة البطالة ولا يضيف إليها. كما يقتضي ذلك أيضاً نظرة أكثر تطوراً للتعليم الأزهري، تعزز مكانة الأزهر الشريف باعتباره المنبر الرئيسي للعلوم الإسلامية المستنيرة، والمدافع الأساسي عن القيم والمبادئ الإسلامية السمحاء.

الإخوة والأخوات،

أبنائي الطلبة والطالبات،

حتى يحقق تطوير التعليم أهدافه للفرد والمجتمع، فمن الضروري أن نولي اهتماماً متزايداً بعدد من المكونات الرئيسية للعملية التعليمية، وأن ننظر إليها من منظور عصري يقوم على أن تطوير التعليم عملية دائمة ومستمرة. وقد اثبت التقييم العلمي لتجربتنا في تطوير التعليم خلال العشرين عاماً الماضية، ضرورة اتباع سياسة تعليمية جديدة في المرحلة القادمة، تقوم على أولويات

تتفق مع روح العصر، وتأخذ في الحسبان الخصائص الذاتية للمجتمع المصري، أرى أن تركز على المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: تطوير مناهج العملية التعليمية وأساليب التدريس في المراحل المختلفة، لتركز على مفاهيم الحاضر والمستقبل، ولتزيد قدرة الطالب على تنمية معرفته طوال حياته. ولابد أن يكون هذا التطوير مستمراً ومتجدداً ومتصلاً بما يحدث في العالم كله، مما يتطلب الاهتمام المتزايد بتعليم اللغات -وأولها اللغة العربية- وتطوير مناهجها لتتجاوز الإلمام بالقراءة والكتابة فحسب، إلى استخدامها كأساس لتعميق المعرفة بالعلوم والرياضيات والآداب وغيرها من علوم العصر الحديث.

ويرتبط بتطوير المناهج دمج التكنولوجيات المتطورة في التعليم والتدريب، وربطها بالمفاهيم التكنولوجية الحديثة في الحياة العملية، وتطوير نظم الامتحانات، وتحديث أساليب قياس أداء وقدرات الطالب وإعادة بنائها على منظور جديد، يحفز الطالب على البحث والابتكار، ويهدف للاكتشاف المبكر للنوابغ والمتميزين، ولتوجيههم نحو تعليم أكثر تميزاً يتفق مع قدراتهم ويحقق للوطن أقصى استفادة.

ثانياً: تنمية مهارات المعلم وعضو هيئة التدريس من خلال التدريب والاحتكاك الإقليمي والدولي، والاهتمام المستمر بتعزيز استقراره المادي والنفسي، الذي سيضاعف من قدرته على العطاء، مع ربط ذلك بنظام أكثر حزماً للمكافأة والمحاسبة، يقوم على أسس موضوعية.

ولابد في هذا الإطار من النظر في مزايا تطبيق سياسات جديدة، تقوم على الترخيص المتجدد كل عدد من السنوات للممارسين للتعليم والتدريس، وربط ذلك باستمرار التدريب، وتنمية القدرات، والإلمام بأخر متغيرات العصر.

ثالثاً: التوسع بشكل كبير في تطبيق اللامركزية في إدارة العملية التعليمية في المحافظات المختلفة، مع الحفاظ على توجه قومي واحد نحدد من خلاله الأسس والأهداف والمعايير العملية، التي يجب أن تلتزم بها كل مؤسسة تعليمية على أرض مصر. ولدينا تجارب ناجحة

في هذا المجال في العديد من المحافظات، يمكن أن تشكل أساساً لتجارب أكثر اتساعاً تتفق مع ما ينبغي تحقيقه من أهداف، وتحقق الدعم المجتمعي المتزايد للعملية التعليمية بدءاً من التخطيط إلى اتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم.

رابعاً: تعميق الإحساس بأن العملية التعليمية هي عملية مجتمعية في المقام الأول، مما يستلزم تعزيز دور القطاع الخاص والقطاع غير الهادف للربح والمجتمع المدني في توفير البنية الأساسية اللازمة للتعليم وإدارتها، في إطار يحقق الأهداف القومية، ويخضع للمعايير الموحدة للتعليم في مصر، ويشمل ذلك إقامة جامعات أهلية وخاصة، ومدارس تعاونية ونموذجية، وغيرها من المنشآت التعليمية التي تعزز من اندماج التعليم مع حركة التطوير والتحديث الدائمة في المجتمع.

ويتطلب ذلك - دون شك - نظرة مستقبلية ثاقبة لأسلوب المشاركة المجتمعية الفاعلة مع الحكومة في تحقيق التوسع المطلوب، لتوفير المؤسسات التعليمية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية المطردة، التي ستصل بعدد سكان مصر إلى ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠١٧ وفقاً للمعدلات الحالية، وكذا لضمان الجودة وتحقيق المساواة في العملية التعليمية، رغم ما ستخلفه هذه الزيادة من ضغط متزايد.

خامساً: دعم ثقافة البحث العلمي، وتوفير مستلزمات البحث للطلبة في كل المراحل التعليمية، حتى يصبح البحث العلمي جزءاً من النسيج المكون لتفكير الطالب، ويحقق الاستفادة المثلى من الخبرات النسبية للمجتمع المصري والخبرات الأجنبية المختلفة للارتفاع بالمستوى الفكري والحضاري، وتحقيق مستوى أفضل للمعيشة.

سادساً: الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في العملية التعليمية بمراحلها المختلفة، والعمل على تطوير الأبنية والوسائل التعليمية، حتى تصبح أكثر قدرة على تمكينهم من تحقيق فرص تعليمية متكافئة تخلق منهم عناصر فاعلة في خدمة المجتمع.

سابعاً: أن تتسم المناهج والبرامج التعليمية في المرحلة الجامعية بالمرونة والتنوع، وأن تنفرد كل جامعة وكل كلية بأساليب تعليم مختلفة تميزها عن غيرها، وتعكس شخصيتها المستقلة، ويتطلب ذلك اختياراً أفضل لأكفأ العناصر من أعضاء هيئة التدريس والباحثين القادرين على استخدام البحث العلمي، لإحداث مزيد من التطوير والتقدم، وتعزيزاً دائماً لقدراتهم العلمية من خلال التدريب والاتصال الوثيق مع الجامعات المتقدمة، بالإضافة إلى نظم مبتكرة للاختيار والتعيين والترقية والتقييم تطبق في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي بحيث تعطى الأولوية للكفاءة، وتضمن الحرية للمؤسسات التعليمية في استمرار الأكفأ والأكثر تميزاً ويتم وضعها بالتنسيق بين الحكومة وأعضاء هيئة التدريس.

ثامناً: إتاحة أماكن جديدة لاستيعاب أعداد مضاعفة من شباب مصر بالجامعات والتعليم العالي خلال العشر سنوات القادمة، مما يخفف من حدة آثار الثانوية العامة على الأسر المصرية، التي ترغب –وهذا حقها– في توفير تعليم عال بجودة متميزة لأبنائها.

وسيستدعى ذلك أن تيسر الحكومة إنشاء جامعات جديدة، وتقسيم الجامعات الكبيرة إلى جامعات أصغر حجماً تغطى نطاقاً جغرافياً أوسع، وتحقق مزيداً من المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، في إطار من الالتزام الكامل بالمعايير التعليمية الجديدة التي سيتم تطويرها باستمرار.

وعلى الحكومة أن تجعل من هذا التوجه المتكامل لتطوير التعليم، بداية لسياسات شاملة متكاملة، نحو رفع الجودة في كافة الخدمات التي تقدم للمواطن المصري، وسيتطلب ذلك من كل جهة – إنتاجية أم خدمية – أن تحدد معايير الجودة التي يجب الوصول إليها، ومؤشرات التقييم التي ينبغي اتباعها، وأن تخضع جميعها لتقييم الأداء، والاعتماد من جهات محايدة، مما سيزيد من قدرتنا التنافسية، ويعزز من استجابتنا لتطلعات مواطنينا.

الإخوة والأخوات،

الأبناء الطلبة والطالبات،

لقد طرحت في كلمتي أمام مجلسي الشعب والشورى عام ٢٠٠٣ قضية جودة التعليم، وبدأنا حواراً قومياً وشعبياً وفنياً حول أفضل السبل والوسائل لتحقيق ذلك.

واليوم فقد بلورت المناقشات اتفاقاً في الرأي، على أهمية إنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد، تتابع الأداء الإداري والعلمي والتربوي للمؤسسات التعليمية بكافة أنواعها، وتضمن جودة الخدمة المقدمة، كما تتأكد من توصل هذه المؤسسات لإعداد خريج منتمٍ لوطنه مؤهل لخدمته، وقادر على المنافسة العالمية.

وقد انتهت الحكومة من مشروع القانون المنشئ لهيئة ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، كهيئة مستقلة تتمتع بالحياد والشفافية لها شخصية اعتبارية وتتبع رئيس الجمهورية، وتسعى لاكتساب ثقة المجتمع المصري والدولي في مخرجات المؤسسات التعليمية في مصر، ولإزكاء مبدأ المشاركة المجتمعية في الرقابة، ودعم مناخ الجودة، ولإعلاء قيم التميز في مؤسسات التعليم. وسوف أحيل مشروع القانون إلى مجلس الشعب في دورته القادمة لاعتماده، متضمناً الأطر الزمنية التي لو التزمنا بها نكون قد وضعنا اللبنة الأساسية لمرحلة جديدة في تطوير التعليم في مصر، تركز على جودة منتج التعليم، وترقى به إلى المستويات الدولية المتعارف عليها، في إطار خططنا الهادفة للاعتماد المتزايد على الشباب المؤهل في كافة مواقع العمل الوطني.

الإخوة والأخوات،

في نهاية حديثي أود التأكيد عليكم جميعاً، في الحكومة والهيئات التعليمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أن التكاتف بينكم مطلوب وأساسي لتحقيق الأهداف والطموحات التي نسعى إليها جميعاً، للنهوض بالعملية التعليمية لتواكب متطلبات مجتمعنا في القرن الحادي والعشرين، فالمسئولية تضامنية لا يمكن تجزئتها، والمصالح مشتركة للوطن، لا فارق بين حكومة وقطاع خاص

ومجتمع مدني. فالارتقاء بالتعليم هو السند الرئيسي لجميع قطاعات الدولة وللمجتمع بأسره، وللارتقاء بالإنسان المصري الذي يجب أن يكون هدف كل مصري وكل مصرية.

وكلي ثقة أن الحكومة الجديدة - التي ساهمت بإيجابية في خروج هذا التوجه إلى النور - ستلعب الدور المنوط بها لدعم تنفيذه، في إطار من الانفتاح المتزايد مع بقية الأطراف الفاعلة في المجتمع، مما سيدعم روح العمل الجماعي في تطوير وتحديث العملية التعليمية في جميع مراحلها، وفي النهوض المستمر بشباب مصر وعماد مستقبلها.

وإذ أتطلع لمتابعة مناقشتكم التفصيلية حول هذا الموضوع الحيوي والمحوري لمستقبل مصر و أجيالها القادمة، وللتعرف على ما تقترحونه من سياسات وإجراءات، أدعو الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير للوطن، وإلى تحقيق تطلعات أبنائه في مستقبل مشرق بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مقدمة

الدكتور إسماعيل سراج الدين

مقدمة

تحتل قضية التعليم موقعاً أساسياً ومتقدماً في برنامج الإصلاح، لما للتعليم من دور حاسم في عملية التنمية ومعدلات تقدمها ونجاحها، وهو ما ينعكس على الاهتمام الكبير لدى السيد رئيس الجمهورية بقضية تطوير التعليم، حيث أكد في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الأول للإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية، على أن تحقيق الأهداف القومية يرتبط بتطوير نظام التعليم والارتقاء به، على النحو الذي يمكن مصر من اللحاق بركب الثورة المعلوماتية، من خلال تنمية القدرات البشرية لاقتحام آفاق العلم والمعرفة، التي تزداد اتساعاً وبسرعة غير مسبوقة، وذلك عبر تشجيع الإبداع والابتكار والبحث، وبناء العقلية الناقدة. ولأهمية قضية التعليم أكد سيادته مرة ثانية – أمام مؤتمر تطوير التعليم في مكتبة الإسكندرية، الذي شارك فيه جمع من الطلاب والأساتذة والمهتمين بقضايا التعليم – على ضرورة مواصلة الحوار القومي حول قضايا التعليم وتطويره، وأن يشمل هذا الحوار كل مراحل التعليم وقضايا البحث العلمي، وأن يسعى هذا الحوار المنظم والمخطط إلى بلورة رؤى واستراتيجيات للإصلاح، مقرونة بالآليات اللازمة لتحقيقها.

وتنبع أهمية الاهتمام بمشكلات النظام التعليمي في مصر، من إدراك حقيقي لما يعانيه النظام التعليمي في مصر من أزمة عميقة، أصبح لها انعكاساتها السلبية على وقائع الحياة اليومية في المجتمع المصري، وهو ما أثار اهتمام جميع أوساط المهتمين بمستقبل مصر، وسجلته في السنوات الأخيرة أعداد كبيرة من الدراسات والأبحاث والمقالات، التي تناولت مشكلات وأوضاع نظام التعليم في مصر، وأشارت إلى العديد من المشكلات التي تعانى منها العملية التعليمية بكل أبعادها ومراحلها، مما خلق رأياً عاماً استقر على أن أوضاع نظامنا التعليمي في حاجة إلى مواجهة مشكلاته بشكل جذري، خاصة أن معظم نتائج الدراسات تشير بكل وضوح إلى ضعف قدرة المحاولات المتعاقبة على تجاوز أسباب الأزمة التعليمية، حيث ابتعدت هذه المحاولات – في أغلبها – عن معالجة الأسباب الحقيقية والمشكلات الفعلية، وهو ما جعل تلك الجهود تصب في النهاية لصالح إعادة وتغذية أزمة النظام التعليمي وتفاقمها.

هذا وقد أدت التطورات الهائلة التي تشهدها البشرية في مجال المعرفة والعلوم التطبيقية مع ثورة المعلومات والاتصالات، إلى بروز إشكالية أخرى ضاعفت من تعقيدات أزمة التعليم، تتعلق بمدى قدرته على زيادة قدرة المجتمع المصري على التفاعل الإيجابي مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي أنتجتها تطورات أخرى مصاحبة، مثل العولمة وهيمنة القطب الواحد، والمنافسة الشرسة في البقاء والنماء، وحيث أصبح نفوذ وقوة المجتمعات لا تقدر بحجم ما تملكه من ثروات، بل بمقدار قدرتها على إنتاج المعرفة.

لهذا فقد وضعت هذه التطورات المحلية والدولية، بالغة الأهمية والخطورة، قضية إصلاح التعليم على أولوية أجندة العمل الوطني والتنموي، حيث لا مجال للتراجع أو الوقوف ضد مطالب الإصلاح والتصورات البديلة لنظام تعليمي أكثر فاعلية وقدرة على التفاعل مع هذه التحديات والاستجابة لها، خاصة أن الرسالة الأساسية التي تنجلي عنها النظرة المدققة لأوضاع رأس المال البشري عامة، والتعليم خاصة، هي مساهمتهما في تطوير المجتمع المصري، مع بداية القرن الحادي والعشرين، وستؤكد الشعور بالخطر الشديد الذي يستوجب الانتباه اليقظ، والفعل المبادر والحاسم، وهو ما تؤكده كافة تقارير التنمية البشرية، مما يحتم ضرورة وضع رؤية وطنية لإصلاح التعليم من منظور متكامل تستند إلى مجموعة من الأفكار والمبادئ، التي يمكن من خلالها فهم أهمية التعليم، وإخراجه من أزمته، وتحقيق التوازن والملائمة في أداء وظيفته، التي تتوقف – إلى حد كبير – على القدرة على تشخيص الواقع وتحدياته، وهو التشخيص الذي يتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة الحلول المطروحة.

إن الاقتراب من واقع التعليم المصري على امتداد السنوات العشر الأخيرة، يشير إلى تحقق طفرات ملموسة على المستوى القومي في صورة نشر التعليم، وتوفير فرص متزايدة لاستيعاب الطلاب بمراحله المختلفة، وخفض معدلات التسرب، خاصة بين الفتيات في مرحلة التعليم الأساسي، إلى جانب العديد من الجهود لتحسين عملية التعليم، ورفع كفاءة المعلمين، ومراجعة

المناهج والمقررات، وتطوير الكتب الدراسية، والاستعانة بتكنولوجيا التعليم، وتحسين الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية، إلا أن هذه الإنجازات لازالت غير كافية للوصول إلى المطالب والاحتياجات الحقيقية، لتكوين الإنسان القادر على المشاركة في عمليات التنمية، وتحقيق التقدم الحضاري، الذي يتطلب استراتيجية جديدة في التعامل مع مشكلات النظام التعليمي، من خلال التخطيط لبناء نظام أكثر فاعلية وارتباطاً باحتياجات التنمية والمجتمع، وأكثر قدرة في التفاعل مع مستجدات العصر، ويكون قادراً على تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للتقدم، وسد الفجوة الموجودة بين مضمون عملية التعليم واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى الوضع الراهن الذي يشير إلى زيادة الأعداد في مجالات الدراسات الإنسانية على الدراسات العلمية، وسيادة الطابع النظري حتى في العلوم الطبيعية والدراسات التكنولوجية، في أغلب المؤسسات التعليمية وعدم توافر أدوات التعرف على الواقع، والتواصل مع المعرفة الحية الاجتماعية، التي يمكن أن تقدم مجالاً واسعاً في ميادين المعرفة والخبرة والتدريب.

هذا كما أن معظم البرامج والمناهج التعليمية يسودها ثقافة التلقين والنص في مواجهة ثقافة النقد والإبداع، وما يعكسه ذلك وكأنه عملية تحصيل لمجموعة من المعارف تم اختزالها إلى مجرد نصوص في قوالب جاهزة للتلقين، وتحولت إلى حقائق ثابتة مطلقة واختزل السعي للمعرفة من حيث هو بالأساس عملية بحث وكشف عن قوانين الوجود والحياة، إلى مجرد أشكال جاهزة ومعبأة في كتب تنقل إلى الدارسين، نقلاً في نصوص جامدة تحفظ في ذاكرته، والتي اختزلت معها شخصية الدارس - من حيث هو إمكانيات وقدرات مبدعة — إلى مجرد ذاكرة وظيفتها الحفظ، الذي لا يساعد في دعم التفكير والإبداع لدى الطلاب، وخاصة مع غياب الأنشطة التعليمية، التي تسهم في تكوين ميول الطالب واهتماماته، وقدرته على المناقشة والحوار والإبداع، والرغبة في التجديد، وتدعم من طموحاته الحياتية، وتحسن من مستويات تفكيره وفهمه، وإدراكه للعلم وللمنهج العلمي في البحث والاستقصاء.

وينقسم هذا الكتاب إلى عدة فصول تناقش إصلاح التعليم على حسب النمط الزمني لمنظومة التعليم، حيث يتناول مرحلة التعليم ما قبل المدرسي ثم التعليم قبل الجامعي، ثم التعليم الجامعي وقضايا البحث العلمي، التي تعكس المراحل الزمنية المختلفة لمراحل التعليم. ولكن من خلال ذلك برز الواقع الموجود في نظام التعليم المصري، الذي لا يمكن التعرض لإصلاح التعليم دون تحليله وتشخيصه واقتراح الحلول له، وخاصة أنه يتداخل مع التقسيم السابق الإشارة إليه. ويتعرض هذا الواقع، ويرتبط ببرامج التدريب والتأهيل المهني والتعليم المستمر وتعليم الكبار ومحو الأمية، وأخيراً هوية التعليم في مصر ومدى استجابته مع مقومات الشخصية المصرية، التي ينبغي بناؤها من خلال أنظمة التعليم، وأخيراً دور المكتبات وعلاقتها بمنظومة التعليم، وخاصة في ظل ثورة المعلومات والمعرفة.

هذه هي أهم التحديات والمشكلات الرئيسية التي يناقشها هذا الكتاب، والتي يواجهها التعليم المصري اليوم، والتي تشير إلى ضرورة تبنى استراتيجية ورؤية متكاملة لعملية الإصلاح لا يمكن تأجيلها، ولقد شكل كل هذا الدافع وراء تنظيم مؤتمر إصلاح التعليم في مصر، الذي يحتوي هذا الكتاب على كل مناقشاته، التي لم يتدخل فريق التحرير في متنها سوى ما اقتضته ضرورات وضوح الصياغة، أو حذف تكرار بعض الأفكار والقضايا، أو إضافات محدودة لبعض الأفكار التي طرحت ولم تأخذ ما تستحقه من شرح وإضافة.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

التعليم ما قبل المدرسي



مقدمة

تلعب مرحلة ما قبل ميلاد الإنسان وسنوات طفولته الأولى دوراً كبيراً في تشكيل ملامح شخصيته ونمط تفكيره. فبناء أي فرد هو نتاج تراكمي لمجموعة من التأثيرات والخبرات السابقة أو المصاحبة التي يتعرض لها، وهو ما أدى إلى تنامي الاهتمام بالطفولة، في كافة المجتمعات بدءًا من بدايات القرن الماضي، ووجد انعكاسه على توقيع الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل على المستوى الدولي. وعلى المستوى المحلي، تم إصدار وثيقتي عقد حماية الطفل الأول والثاني، وتتابعت الجهود المبذولة لتنمية إمكانات وقدرات الطفل المصري، بما يواكب احتياجات ومتغيرات القرن الواحد والعشرين.

إن الاهتمام بمرحلة ما قبل المدرسة لم يعد فقط ضرورة اجتماعية تفرضها التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة، بل أصبح أيضاً الاهتمام بها نتيجة اقتناع تربوي ونفسي، وإدراك لأهمية العملية التربوية التعليمية في هذه المرحلة المبكرة من العمر، التي تسبق مرحلة التعليم النظامي. إنها مرحلة الطفولة من سن الولادة حتى السادسة.

الاهتمام بالطفل قبل مرحلة المدرسة

انطلاقاً مما تقدم، كان لابد أن يبدأ الاهتمام بتكوين الطفل المصري، بدءًا من مرحلة تكوين الأسرة، امتدادًا إلى مراحل التعليم المختلفة، ومنها مرحلة رياض الأطفال. وبعد أن أصبح واضحًا أن التربية في هذه المرحلة لم تعد ترفاً يختص به الميسورون وحدهم، وإنما هي ضرورة وطنية، وحتمية تربوية، وفريضة اجتماعية، حيث إن أحد المعايير الأساسية التي يقاس بها مدى تقدم الأمم في عالمنا المعاصر هو الاهتمام بالطفولة ؛ فالأمم تتسابق في ميدان استثمار العنصر البشري لتحقيق أفضل عائد لهذا الاستثمار، وهو تحويل النشء عن طريق التربية والتعليم إلى طاقات مبتكرة خلاقة، قادرة على صناعة حياة المجتمع، وتوجيهها إلى ما يحقق التقدم والازدهار الحضاري؛ فالإنسان هو صانع التنمية والمستفيد منها في الوقت نفسه. هذا ما أكده منذ قديم الأزل فكر الفلاسفة والباحثين والعلماء على المستوى القومي والعالمي.

كذلك تؤكد الدراسات التربوية و النفسية أن مرحلة الطفولة أصبحت مرحلة محددة المعالم، ذات خصائص واضحة يمكن على أساسها تحديد أطرها التربوية، خاصة في مرحلة رياض الأطفال. فرعاية الطفل وتنشئته في هذه المرحلة من العمر أصبحت في عصرنا هذا علماً وفناً في وقت واحد. هي علم ينظم وسائل التربية والرعاية الشاملة للطفل، ويضع المبادئ والنظريات التي ينبغي السير على هديها؛ في التعامل مع طفل هذه المرحلة.

إن التعلم والتعليم عمليتان مستمرتان تبدأان من المولد وحتى نهاية الحياة. وتطوير كلا العمليتين يجب أن يتم بطريقة متدرجة محسوبة، وليس بمعزل عما يتم في المجتمعات المحلية والعالمية.

وتمثل عملية التعليم ما قبل المدرس في مصر المرحلة الأولى من النظام، ويمثل التعليم النظامي المرحلة الثانية. إلا أن كليهما مرتبط بالأخر ارتباطاً وثيقاً، ولابد من أن ننطلق في عملية التطوير والإصلاح للعملية التربوية التعليمية من منطلق الاتصال والاستمرارية.

دور الأسرة

وفى المرحلة التي تسبق التحاق الطفل بالمؤسسة التعليمية، نجد مؤسسة الأسرة هي المؤسسة الوحيدة المسئولة عن تنشئة الطفل اجتماعياً، وأن هذه التنشئة تواجه العديد من التحديات، حيث - وبصفة عامة ولأسباب متعددة - يوجد قصور في الوعي بالمبادئ العلمية الأساسية لعلم الوراثة وخاصة تلك المتعلقة باختيار شريك الحياة من الأقارب، وانتشار أو شيوع المعلومات الشعبية التي يشوبها الكثير من التشوه، فضلاً عن تباينها من بيئة حضرية إلى بيئة ريفية، ومن فئة اجتماعية إلى أخرى. ويؤدي هذا في العديد من الأحيان إلى إصابة الأطفال بإعاقات جسدية وذهنية نتيجة لأسباب وراثية. كما أن ضعف الوعي التربوي لدى أفراد الأسرة، وعدم وجود أهداف واضحة ومحددة للتنشئة الاجتماعية للطفل، أو المعرفة بمراحل نمو الطفل ومشكلاته، التي قد تنطوي بداخلها معلومات غير صحيحة، أو ثقافة الخرافة، وعدم المنطق فيما يتعلق بتربية

الأطفال وتنشئتهم في الأسرة، هذا بالإضافة إلى أن معظم الأسر في تنشئتها للأطفال، تؤكد على ضرورة سيادة ثقافة الطاعة والتبعية في تنشئة الطفل منذ الميلاد حتى النضج، وذلك عبر كافة الوسائط والمؤسسات الاجتماعية والتربوية، بداية من مؤسسة الأسرة، مروراً بمؤسسة المدرسة والمؤسسة الإعلامية، ومن المعلوم بأن سيادة هذه الثقافة تؤثر بشكل عام على مستوى الشخصية، ودرجة الإبداع والابتكار عند الإنسان، وخاصة في هذه المرحلة المبكرة من العمر.

كما أن عدم وعي الكثير من أفراد الأسرة بالدور الهام للتربية السليمة، الذي من الممكن أن تلعبه دور الحضانة ورياض الأطفال المؤهلة في هذه المرحلة في بناء شخصية الطفل، من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التحاق الطفل بهذه المؤسسات، وخصوصاً الفئات غير القادرة مادياً أو ساكني الريف أو المناطق النائية التي قد تنتشر فيها الأمية، وبالتالي تسود الأمية التربوية وضعف ثقافة الوالدين، فتكون معوقاً هي الأخرى وبشكل كبير عن التنشئة الهادفة إلى تكوين الشخصية السوية السليمة. ولذلك يجب تمكين الوالدين، خاصة فيما يتعلق بتربية الطفل، بأهمية التركيز على إعطاء الطفل كل الفرص للتعبير عن نفسه وممارسة حرية الرأي والتفكير، وتربيته على قيم حب المعرفة والتساؤل، والدهشة، والعدل، وقبول الاختلاف، وعدم التعصب، وحب الإنسانية، والشجاعة، وتنمية مهاراته الفنية والإبداعية.

من مشكلات تعليم ما قبل المدرسة

وعليه فإن وضع إطار مرجعي لهذه المرحلة الهامة في حياة الطفل، تحدد فيه الفلسفة التربوية لكافة المؤسسات المعنية بتربيته وتعليمه، بداية بالأسرة وحتى الإلحاق بالمدرسة الابتدائية، يعتبر من الأمور الأساسية الهامة، وخاصة إذا اقترنت بوضع الآليات للتنفيذ، والتركيز على البعد المستقبلي.

وفى مرحلة التعليم ما قبل المدرسي بدور الحضانة ومرحلة رياض الأطفال، توجد العديد من المشكلات والتحديات التي تؤثر على تنشئة الأطفال، وتحتاج للمواجهة حيث - وبصفة عامة

- يوجد ضعف شديد في نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة أو رياض الأطفال، حيث تصل إلى حوالي ١٣٪ فقط من الشريحة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات، بالرغم من أهمية التربية في تنشئة الطفل في هذه المرحلة، كما أن هناك قصوراً في التمويل اللازم لمرحلة التعليم قبل المدرسي، وهو ما يظهر بوضوح، وينعكس في الانخفاض في أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال، بما لا يتناسب مع أعداد الأطفال في هذه الفئة العمرية. كما أن تلك المؤسسات تعاني من ضعف الطلب في عدد من المناطق، بسبب ارتفاع تكلفة الخدمة التعليمية والتربوية بها، أو لتدهور مستوى الخدمة التي تقدمها، أو لعدم وعي أفراد الأسرة بالدور الهام للتربية السليمة، الذي يمكن أن تلعبه دور الحضانة ورياض الأطفال المؤهلة في هذه المرحلة. وهناك بعض الحالات التي لا يتحقق فيها الهدف التربوي المتوقع منها، بسبب القصور في إعداد المعلمين والمشرفين العاملين في هذه المؤسسات، أو بسبب الارتفاع في كثافة الفصول في المناطق الحضرية، وضعف المناهج والأدوات في عدد منها.

المؤسسات التي تعمل في مجال التعليم قبل المدرسي

تنقسم المؤسسات التي تعنى بهذه المرحلة - إلى جانب الأسرة - إلى ثلاث مؤسسات، لكل مؤسسة مسماها ومفهومها المحدد، والطفل الذي ترعاه، والنظام الذي تتبعه والجهة الإشرافية، والأهداف التربوية والتعليمية، والأبنية والتجهيزات، والخصائص المطلوبة في المعلمات والمشرفات اللاتي يعملن في هذه المؤسسات، مع العلم أن دور الرعاية للأطفال في هذه المرحلة تختلف مسمياتها في مختلف الدول مثل Day Care Centers، Nursery Centers، Nursery Home، أو أن بعضها يحمل أسماء أخرى متشابهة، ولكنها تعنى بالأطفال من سن الولادة وحتى عمر السنة الثالثة تقريباً. ودور الحضانة التي تعتبر مؤسسات تربوية اجتماعية، تعنى بالأطفال في المرحلة السنية من الثانية أو الثالثة وحتى سن الالتحاق برياض الأطفال والتي تعتبر مؤسسات تربوية تعليمية ترعى الأطفال في المرحلة السنية من ثلاث أو أربع سنوات حتى سن السادسة أو السابعة (سن الالتحاق بالمدرسة النظامية). وتقدم هذه المرحلة رعاية منظمة هادفة محددة المعالم، لها فلسفتها وأساليبها، وطرقها التي تستند لمبادئ ونظريات علمية، وينبغي السير على هديها.

يعتبر معظم علماء التربية وعلم النفس أن مرحلة ما قبل المدرسة، مرحلة حاسمة في حياة الإنسان، بل من أهم المراحل السنية لنموه، لما لها من مزايا هائلة وأخطار جسيمة، حيث إن الفرد لا يكون في أي وقت من حياته مستعداً للتعلم أكثر من استعداده في هذه الفترة، وخاصة بسبب شغفه لمحاكاة الكبار، كما أن شخصية الطفل تتكون خلال هذه المرحلة. ولذلك فرعاية الطفل في هذه المرحلة من العمر، يجب ألا تترك فقط للمجهودات الشخصية التي يبذلها الآباء والأمهات، والتي أثبت العديد من الدراسات الاجتماعية أن الغالبية العظمى منهم ليس لديهم الدراية الكافية بالمبادئ الأساسية في تربية الأطفال، ورعايتهم خلال هذه المرحلة المبكرة.

هذا بالإضافة إلى أن رعاية الطفل في هذه المرحلة تعتبر علماً له أصوله ونظرياته وطرائقه، ينظم وسائل التربية والرعاية الشاملة للطفل في هذه المرحلة، التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من النظام التعليمي في كثير من الدول.

التطوير المستقبلي لدور الحضانة ورياض الأطفال

إن العامل الأساسي الذي يبرز الأهمية التربوية لمرحلة ما قبل المدرسة، هو ما يتعلق بكفاءة وجودة مؤسسات ما قبل المدرسة (الحضانة ورياض الأطفال) القادرة على تحقيق النمو الشامل للطفل خلال هذه المرحلة المبكرة من العمر، وذلك بتوفير المناخ السليم لنمو الطفل عقلياً ونفسياً، واجتماعياً وجسمانياً، وبناء شخصيته المتكاملة، وهو الأمر الذي تؤكده نتائج الأبحاث والدراسات للعديد من العلماء الذين تناولوا الآثار المترتبة على كل من التربية المنزلية والمؤسسات التربوية، خاصة في مرحلة رياض الأطفال، التي شددت على أن التربية السليمة التي تقدمها رياض الأطفال تؤثر بصورة إيجابية على اضطراد نمو الطفل العقلي واللغوي والقدرات الإبداعية والقدرة على تكوين المفاهيم. كما أنها تزيد من طموحهم نحو تأكيد الذات، وأن الأطفال الذين يلتحقون بمؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال يتمتعون بالقدرة الكبيرة على الاعتماد على النفس والتفاعل مع الآخرين، كما يتفوقون أيضاً من حيث اكتسابهم للمهارات العملية.

ثم إن عروض الدراسات الميدانية التي أجريت على أطفال هذه المرحلة في عروض الدول - ومنها ألمانيا (في نهاية القرن العشرين، أثبتت أن لرياض الأطفال دوراً هاماً في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لأطفال هذه المرحلة. وقد أكدت معظم هذه الدراسات على ضرورة تقديم هذه الخدمات لكل الأطفال، وخاصة للأطفال الذين لا تستطيع أسرهم تهيئة هذه الفرصة، لهم سواء من جوانب التكاليف، أو نسبية عدم وجود المؤسسات الكافية، التي تستوعب جميع الأطفال وخاصة في المناطق الريفية والفقيرة، وذلك لأن التحاق فريق من الأطفال دون غيرهم يعتبر منافياً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للجميع، وفيه إجحاف وإهمال لأطفال الطبقات الدنيا في المجتمع.

هذا وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة التحاق الأطفال المصريين في الشريحة العمرية من ٤-٦ سنوات في مؤسسات رياض الأطفال لا تزيد عن ١٣٪ فقط. من مجموع أعداد الأطفال في هذه المرحلة العمرية.

ولذلك يجب التوسع في إنشاء رياض الأطفال، حتى يتم الاستيعاب الكامل لكل الأطفال في هذه الفئة العمرية في مؤسسات رياض الأطفال، وهو الأمر الذي يتطلب توافر التمويل اللازم لهذه المرحلة، خاصة أن التكلفة الخدمية والتربوية تعد مرتفعة إلى حد ما. ولذلك فإن مشاركة عناصر المجتمع المدني أو المؤسسات الاقتصادية (الخدمية والإنتاجية)، ومنحها المزيد من التسهيلات الإجرائية اللازمة لتشجيعها وتحفيزها على المشاركة في إنشاء المزيد من رياض الأطفال، يعتبر أمرًا ضروريًا. هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير الإمكانات اللازمة والمطلوبة لهذه المؤسسات من حيث المباني وغيرها، وإلزام المؤسسات الصناعية والتجارية وأجهزة الدولة الأخرى بإنشاء دور حضانة للعاملين بها، وذلك من منطلق الاهتمام بطفل هذه المرحلة، مع ضرورة تقنين الأوضاع بالنسبة للجهات الإشرافية على دور الحضانة، وخاصة التي تخضع لوزارة الشئون الاجتماعية، وكذلك رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم، والنظر إلى اللوائح والقوانين الخاصة بنظام هذه المؤسسات وأهدافها ومناهجها والمشرفين على تربية وتعليم الأطفال بها. والواقع أنه لا يزال حتى الآن ثمة درجة كبيرة من القصور في نواحٍ كثيرة في أداء هذه المؤسسات، التي تعتبر الأساس

للعملية التعليمية ككل، وقد يتطلب ذلك اعتبارها جزءاً من المرحلة التعليمية الأساسية عن طريق الجمع بين رياض الأطفال والسنوات الثلاث الأولى من المدرسة الابتدائية، كما يحدث في نظم بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وغيرها، حيث تعتبر فيها رياض الأطفال جزءاً من النظام التعليمي العام.

تطوير المناهج والبرامج

هناك جهود كثيرة تبذل لتطوير مناهج وبرامج دور الحضانة ورياض الأطفال في مصر، إلا أن هذه الجهود تركز في الأغلب على الجوانب الكمية أكثر من النوعية. فالمناهج والبرامج قد تتطور نظرياً، بيد أن الواقع الميداني ما يزال بعيداً عن النظريات العلمية المعاصرة، بسبب القصور في العديد من الجوانب التي تعوق الأداء في هذه المؤسسات، مثل كثافة الفصول، وعدم القدرة على تطبيق الأساليب الحديثة في تعلم وتعليم طفل هذه المرحلة. أضف إلى ذلك غياب الإطار الفلسفي للعملية التربوية التعليمية لهذه المرحلة في مصر، أو عدم وضوح وتحديد فلسفتها، ويرتبط هذا القصور بالبعد المستقبلي لأداء هذه المؤسسات.

وفي ضوء أهداف دور الحضانة ورياض الأطفال، يجب أن تحدد المناهج والبرامج فيها، وخاصة من ناحية العناية بالمضمون وأسلوب التطبيق، والتي مازالت تعاني من العديد من نقاط الضعف، من أهمها:

- اتباع الأسلوب التقليدي في التعلم والتعليم في رياض الأطفال، والاعتماد على التلقين والحفظ في اكتساب المعلومات والمعارف، والبعد عن إكساب الأطفال مفاهيم العلوم.
- البعد عن التعلم النشط أو التعلم الذاتي، وهو ما يجب أن يطبق في جميع المراحل التعليمية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال التي تعتمد على اللعب والنشاط في المقام الأول.
- عدم مراعاة التوازن بين تعليم اللغة العربية واكتساب مهاراتها اللازمة، وبين تعليم اللغات الأجنبية التي تسود معظم رياض الأطفال، حيث إن الكثير من الحضانات والروضات تابعة لمدراس اللغات في مصر.

- عدم تدعيم التعلم الشمولي للطفل في الروضة، والبعد عن التعامل مع عالم الواقع، واعتبار البيئة مجالاً خصباً للممارسة العملية في التعلم والتعليم، واشتمال هذا النوع من التعليم على إكساب الأطفال الأفكار والقدرات الحوارية والتعبيرية، التي تساعد كثيراً على تكوين مقدرة الطفل على حل المشكلات، والتفكير الناقد وتكوين المفاهيم والأفكار الإبداعية.
- عدم الاعتبار للفوارق الفردية في أنماط ومتغيرات نمو الأطفال، بوضع أهداف منهجية تعتبر ملائمة لمستويات النمو لديهم.
- التركيز على العمليات التعليمية، وليس على المهارات الأساسية والمضمون والمنتج النهائي.
- عدم تمكين الأطفال من الاختيار واتخاذ القرارات في إطار المادة التعليمية المتوفرة مما يؤدي إلى عدم تنمية الاستقلالية والانتباه، ولا يوفر الشعور بمتعة التعلم والقدرة على الإنجاز والنجاح، التي تعتبر جميعها من العوامل الضرورية للنمو والتطور.

وقد ركزت النقاط الجوهرية السابق الإشارة إليها على النظرة المستقبلية، التي يجب تغيير المناهج على أساسها في رياض الأطفال، بالإضافة إلى بعض النقاط التي يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف المنشودة من العملية التربوية والتعليمية، مثل تأكيد التواصل بين مؤسسات رياض الأطفال والأسرة، واعتبار الروضة ببرامجها مركز إشعاع للوالدين للوعي بأصول التربية في هذه المرحلة.

تطوير إعداد العاملين في مؤسسات ما قبل المدرسة

أصبح من المعروف أن كفاية التعليم بوظائفه المتعددة في أي مجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بكفاية القائمين على توجيهها وعلى رأسهم المعلم الذي يجب الاهتمام به باعتباره حجر الزاوية في العملية التربوية والتعليمية. ولعل من أهم الضروريات والأولويات، العناية به من جميع الجوانب الفنية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لأن معظم معلمي رياض الأطفال في مصر يعانون من مشاكل متعددة، من أهمها عدم وجود فلسفة واضحة محددة المعالم لإعدادهم، وتعدد وتنوع مصادر الإعداد، مما يترتب عليه فقدان وحدة التجانس الفكري والتربوي، على الرغم من اختصاص

كليات رياض الأطفال وأقسام الطفولة في كليات التربية والتربية النوعية بإعداده. ومن أهم المشاكل عدم اهتمام معظم المؤسسات التعليمية باختيار معلم المستقبل عن طريق اختبارات القبول في رياض الأطفال، واهتمام بعض المؤسسات بالجانب النظري في إعداد المعلم أكثر من الجانب التطبيقي، كما يحدث في أقسام الطفولة بكليات التربية والتربية النوعية، أو وإعطاء البعض الاهتمام الأكثر بالجانب التطبيقي مثل ما يحدث في كليات رياض الأطفال، وقصر معظم المؤسسات على قبول الإناث للعمل بهذه المرحلة دون الذكور، بالرغم من خطأ هذا الاتجاه.

كذلك عدم التركيز الكافي على تدريب معلمي هذه المرحلة والقائمين عليها، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، وخصوصا للفئات غير المؤهلة تربوياً حيث توجد نسبة كبيرة من العاملين في رياض الأطفال الخاصة غير مؤهلين تربوياً. ثم إنه نظراً لعدم كفاءة العمل في دور الحضانة والروضات الخاصة المنتشرة في مناطق كثيرة، يقتضي معالجة النقص الشديد وعدم الكفاءة في إعداد المعلمين لهذه المرحلة، إدخال نظام المعلمة المساعدة بكليات رياض الأطفال، من خلال برنامج دراسي لمدة عامين، لمساعدة المعلمة داخل الفصل، وللمشاركة في رعاية الأطفال، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لخريجي الكليات الأخرى - مثل كليات الآداب والفنون الجميلة والتخصصات المرتبطة بمجال رياض الأطفال - للالتحاق ببرامج تحويلية بكليات رياض الأطفال، والعمل في هذا المجال بعد تلقي التدريب المطلوب.

الرؤية المستقبلية والسياسات

وبسبب أهمية هذه المرحلة وما لها من آثار علي المراحل التالية من حياة الإنسان، وما سبق الإشارة إليه، فإن الاهتمام بهذه المرحلة يستدعي ضرورة التعامل مع هذه التحديات من خلال عدد من الإجراءات والبرامج التي نعيد التأكيد عليها فيما يلي:

أولاً: الاتفاق على إطار مرجعي يحدد فلسفة التعليم وأهدافه خلال هذه المرحلة ومواصفات المتعلم - ويركز على البعد المستقبلي - وما تنطوي عليه من احتياجات ومتطلبات المستقبل

التي يجب أن تتوافر في المواطن المصري. ورغم وجود جهود عديدة في هذا المجال من الدولة والمتخصصين، إلا أن مشاركة عناصر المجتمع الأخرى تعتبر ضرورية لإجراء حوار للاتفاق على الخصائص المطلوب توافرها في المواطن المصري، للتعايش مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية خلال نصف القرن القادم، التي يبدأ إعداده لها منذ لحظة ميلاده وسنوات تعليمه الأولى.

ثانياً: إذا كان وضع الإطار المرجعي لفلسفة التعليم هو اللبنة الأولى في عملية الإصلاح الشامل للنظام التعليمي، فإن محو الأمية التعليمية والتربوية للآباء والأمهات القائمين على مؤسسة التنشئة الأولى (الأسرة)، يعتبر أساساً مهماً في تنشئة الأطفال تنشئة سليمة، حيث يغلب على الآباء والأسر التي يوجد فيها أميون الانغلاق، وسيطرة الخرافات، وعدم إعمال العقل والمعرفة، وعدم توفير المعلومات السليمة للطفل في مراحل نموه الأولى، وهو ما ينعكس على تنشئته. ومن جهة أخرى فإن الأمية التربوية وضعف الثقافة الوالدية تعوق هي الأخرى وبشكل كبير التنشئة الهادفة إلى تكوين الشخصية السوية السليمة. ولذلك يجب تمكين الوالدين، خاصة ما يتعلق بتربية الطفل، وتعريفهم بأهمية التركيز على إعطاء الطفل كل الفرص للتعبير عن نفسه، وممارسة حرية الرأي والتفكير والتعبير، وتربيته على قيم حب المعرفة والتساؤل والدهشة والعدل، وقبول الاختلاف، وعدم التعصب وحب الإنسانية والشجاعة، وتنمية مهاراته الفنية والإبداعية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال نشر مفهوم وبرامج التربية الوالدية، والتأكيد من خلال هذه البرامج على الرجوع إلى العلم فيما يتعلق بجوانب تنشئة الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة، والاهتمام الخاص بتوعية الأم التي تشكل شخصية الطفل في السنوات الأولى من عمره التي تسبق التحاقه بدور الحضانة.

ثالثاً: الاهتمام بتنشئة الطفل وصحته، عملية يجب أن تسبق ميلاده، بما يضمن توفر أفضل الفرص لميلاد طفل سليم البنية، وهو ما يحتم التوعية بأهمية الكشف الطبي للراغبين

في الزواج، لتقليل فرص ميلاد أطفال مرضى أو مصابين بأحد أنواع الإعاقات التي تنتج عن أسباب وراثية. كذلك من الضروري الاهتمام ببرامج الصحة الإنجابية، التي لا تركز فقط على تنظيم الأسرة، ولكنها تهتم أيضًا بكل ما يتعلق بصحة الطفل وهو جنين قبل أن يولد، وتؤهل الأمهات لرعاية أطفالهن بشكل صحيح في مرحلة الرضاعة والطفولة المبكرة. وبالإضافة إلى برامج التوعية، من الضروري زيادة الدعم لبرامج التغذية والرعاية الصحية(البدنية والنفسية) الموجهة لأطفال هذه المرحلة، التي تسهم بشكل مبكر في حل كثير من مشكلاتهم الصحية المرتبطة بسوء التغذية، أو تلك المرتبطة بالتعلم أو الاندماج والتفاعل الاجتماعي. ولترشيد وزيادة فاعلية تلك البرامج يجب بناء وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية عن أطفال هذه المرحلة، يمكن من خلالها متابعة التقدم في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية المقدمة.

رابعاً: إتاحة الفرصة لكل الأطفال في الفئة العمرية من ٤-٦ سنوات، للالتحاق بدور الحضانة ورياض الأطفال. ويستلزم هذا الانتقال من نسبة ١٣٪ وهي نسبة الالتحاق الحالية بدور الحضانة ورياض الأطفال في الشريحة العمرية من ٤-٦ سنوات إلى نسبة ١٠٠٪ خلال عشر سنوات على الأكثر، وهو ما يستلزم بالتالي وضع مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في بؤرة الاهتمام، وإدماجها في مرحلة التعليم الأساسي، ووضع رؤية مستقبلية لنشر هذه المؤسسات التربوية، وما يتطلبه ذلك من توفير التمويل اللازم، وهو الأمر الذي يتطلب المشاركة الفعلية من منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الاقتصادية (الخدمية والإنتاجية) ومنحها المزيد من التسهيلات الإجرائية اللازمة لتشجيعها وتحفيزها على المشاركة في إنشاء المزيد من رياض الأطفال، بالإضافة إلى تزويدها بالإمكانات اللازمة والمطلوبة، وتفعيل قانون إلزام المؤسسات الصناعية والتجارية وأجهزة الدولة، بإنشاء دور الحضانة للعاملين في هذه المؤسسات.

خامساً: النهوض بمستوى إمكانيات دور الحضانة ورياض الأطفال، مما يتطلب مراجعة الشروط والمواصفات الموضوعة لدور الحضانة وفصول رياض الأطفال، ووضع معايير للجودة الشاملة تسمح بتطوير حقيقي لدور الحضانة ورياض الأطفال، سواء في الريف أو في الحضر، وهي المعايير التي تضعها وتشرف على ضمان توفرها هيئة مستقلة كهيئة ضمان الجودة والاعتماد، التي سوف يتم إنشاؤها لكل مراحل التعليم.

إن التعليم ما قبل المدرسي يعتبر أساساً لتنشئة مواطن صالح يمتلك القدرات العقلية والبدنية والوجدانية التي تؤهله لخدمة وتنمية وطنه، فضلاً عن اكتسابه المهارات التي تؤهله مستقبلاً لقيادة عملية التطوير، من خلال التكوين السليم والشخصية، والاستعداد لما لهما من أثر كبير في الإقبال على المعرفة في مقبل حياته، وعلى زيادة جهود التقدم على المستوى المحلي والتنافس عالميًا. ولذلك يجب أن تتضافر كل الجهود لتحقيق أفضل مستوى تعليم وتربية للطفل في هذه المرحلة، ولنتذكر دائما أن "فلذات أكبادنا قد خلقت لزمان غير زماننا"، حسب القول العربي المأثور.

الفصل الثاني

إصلاح التعليم وتوسيع قاعدة

المشاركة المجتمعية

(التعليم ما قبل الجامعي)



مقدمة

سبقت الإشارة إلى أن تطوير التعليم قضية جوهرية من قضايا الإصلاح الاجتماعي، وذلك لمحورية التعليم في التنمية البشرية والمجتمعية المستدامة، وفي تحقيق التقدم والرفاهية المنشودة للمجتمعات. ومع المتغيرات العالمية والتوجهات للعولمة ولاقتصاد ومجتمع المعرفة، أصبح من الضروري إعادة النظر في نظام التعليم المصري، لمواجهة التحديات المستجدة وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنها.

رؤية لتطوير التعليم المصري

يهدف التطوير إلى تهيئة العملية التعليمية، لإعداد خريج ذي مواصفات خاصة، يكون مؤهلاً علمياً بأحدث العلوم والمعارف العالمية، متمكناً من المهارات التي تؤهله لخدمة وطنه، منتمياً لثقافته وقيمه الأصيلة، إلى جانب قدرته على التواصل مع المجتمع الخارجي، بحيث يمتلك القدرة التنافسية العالية التي تمكنه من التنافس العلمي والمهني والفكري إقليمياً وعالمياً. ومن ثم يصبح من مسئوليات التعليم المصري إعداد أفراد متعلمين ومدربين وعلى مستوى وكفاءة عالية، ومؤهلين لقيادة التنمية، والأخذ بكل ما هو جديد، مستلهماً إيجابيات التاريخ والنضال المصري لتحقيق النهضة المنشودة، واستعادة المكانة الدولية لمصر. ويتم الإعداد بدءاً من مرحلة التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال إلى نهاية التعليم العالي، ويستكمل الخريج تعلمه مدى الحياة من خلال مؤسسات التعليم المستمر.

أسس ومقومات السياسة التعليمية

يجب أن تعتمد السياسة التعليمية المنشودة علي عدد من الأسس والمقومات، ومن أهمها ما يلي:

- إن التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدأان من المولد وحتى نهاية الحياة، إلا أن التعليم النظامي يحتل جانباً رئيسياً في هذا المسار؛ لأنه يمثل أهم حلقات التعليم المستمر، ويلعب الدور الرئيسي في إكساب الفرد المعارف الأساسية والخاصة باللغات والرياضيات والفنون

والتكنولوجيا، وكذلك مهارات الاتصال، والقدرة على الحصول على المعرفة والتعلم الذاتي، بالإضافة إلى تعلم سلوكيات العمل الضرورية لتحقيق الأهداف.

- إن التنمية البشرية تتم بتكامل عناصر عدة، أهمها توافر المعرفة والثقافة، والمستوى الاقتصادي المناسب، والمشاركة الإيجابية مجتمعياً وسياسياً، والبيئة الصحية السليمة. وكل هذه العناصر لا تتحقق إلا مع وجود نظام تعليمي ذي جودة عالية، متاح لأكبر عدد ممكن، قادر على الانتقال بأفراده من الانغلاق الفكري إلى النهل من الثقافات المختلفة، ومن التقوقع والفردية إلى العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية، ومن الفقر والبطالة إلى فرص العمل والانتعاش الاقتصادي، ومن المعاناة من الوهن الصحي والتلوث البيئي إلى الصحة والعافية والبيئة النقية.

- أن تطوير التعليم في المجتمع المصري لا ينبغي أن ينعزل بأي شكل عما يحدث إقليمياً وفي العالم من حولنا. وعليه، فالتعليم يجب أن يستجيب وبكفاءة للطلب الاجتماعي المتزايد، وللحاجات المجتمعية المتغيرة، وللفرص الإقليمية المستجدة، ومن ثم تبرز حاجته إلى رؤية ونظرة مستقبلية، مقترنة بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، تنعكس على نظام الدراسة، والمناهج والمواد والتخصصات، وطرق التعليم والتعلم والتقييم والإدارة وغيرها.

- إن المدرسة هي الوحدة الأساسية للتعليم قبل الجامعي، وإدارتها هي جهازها العصبي، ولابد أن تتاح للمدرسة من الصلاحيات الإدارية والفنية ما يؤهلها للقيام بالمهمة الموكلة إليها وتحقيق أهدافها. ثم إن المعلم هو أساس العملية التعليمية، وإن أي تطوير لابد وأن ينبع من خلاله، فهو صانع التطوير الأول. وعليه، فلابد من تطوير قدراته الفنية، وإعادة النظر في وضعه المادي، والعمل على استعادته لمكانته الأدبية في المجتمع.

- التطوير يبدأ بالتجربة، ويجب أن يسمح لعدد من المدارس التجريبية والتي أنشئت لهذا الغرض، بنوع من الاستقلالية التي تمكنها من تطبيق عناصر التطوير وتقييمها قبل تعميمها.

ولتكن هذه المدارس نماذج تحتذى، أو نواة لمراكز تميز معرفي – لا اجتماعي – تنهض بنظام التعليم في مصر.

محاور التطوير المقترح

استناداً إلى الأسس والمقومات المذكورة آنفاً، فإن رؤية التطوير تعتمد على المحاور الرئيسية التالية:

- إتاحة فرص التعليم من خلال زيادة الاستيعاب في مختلف مراحله، واستكمال البنية الأساسية من المباني والتجهيزات للمؤسسة التعليمية.
- تحقيق الجودة الشاملة، وزيادة القدرة التنافسية للتعليم المصري.
- العمل في إطار من اللامركزية والمشاركة الاجتماعية

ونفصل تلك الأسس على النحو التالي:

أولاً: الإتاحة من خلال زيادة الاستيعاب واستكمال البنية الأساسية للمؤسسة التعليمية

استيعاب جميع الأطفال والشباب في مراحل التعليم قبل الجامعي وأنواعه المختلفة

تؤكد رؤية التطوير على ضرورة إتاحة فرص متنوعة من التعليم لكل فرد في مصر، لما للتعليم من أثر على التنمية البشرية والمجتمعية. والهدف المنشود هو استيعاب جميع الطلاب في المراحل السنية المختلفة في جميع مراحل التعليم، بحيث لا يكون هناك شاب أو فتاة، من الريف أو الحضر، سواء من الأسوياء أو من ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا وله فرصة للتعلم.

استيعاب الأطفال في الشريحة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات

وتلخيصاً للفصل السابق، ينبغي أن يمتد هذا الهدف أيضا ليشمل الأطفال في الشريحة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات، فمن الضروري استيعاب هذه الفئة العمرية في رياض الأطفال لتحقيق الاستفادة القصوى من الطاقة التعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة، بسبب أهمية هذه

المرحلة في صنع القاعدة التعليمية للتلميذ، وأهميتها في الاكتشاف المبكر للقدرات والمواهب. وحالياً تبلغ نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال من هذه المرحلة العمرية ١٣٪ فقط. والهدف هو وصول هذه النسبة إلى ١٠٠٪ خلال ١٠ سنوات. وحتى يتم ذلك لابد من تشجيع إنشاء المزيد من مدارس رياض الأطفال، خاصة بمساهمات من المجتمع الأهلي والقطاع الخاص. ويمكن أيضا إنشاء مراكز للطفولة المبكرة في المؤسسات العامة والخاصة، تدعمها وزارة التربية والتعليم بالمتخصصين والمواد التعليمية المناسبة. كذلك من الضروري نشر برامج للتربية خاصة بأولياء الأمور، لزيادة ثقافتهم في إعداد أطفالهم في مرحلة الطفولة المبكرة، قبل إلحاقهم بالمدرسة النظامية.

إيقاف التسرب من التعليم

إذا كنا نسعى إلى إتاحة فرص التعلم لكل فرد على أرض مصر، فلا بد أن يستكمل هذا بإيقاف التسرب من التعليم، حتى يتسنى للجميع - ذكوراً وإناثاً - الاستفادة القصوى من العملية التعليمية. ويمكن التأثير إيجابياً على نسب التسرب في المدارس، من خلال ربط مكافآت المدرسين والإدارات المدرسية بشكل من الأشكال، باستمرار التلاميذ في المدرسة، وعدم تسربهم. ويساعد التوسع في الوجبات المدرسية ذات القيمة الغذائية العالية - ليشمل جميع التلاميذ في المرحلة الابتدائية في مصر - على التقليل من نسب تسرب التلاميذ، بالإضافة إلى ما لها من فوائد أخرى في تحسين عملية التحصيل الدراسي نفسه، كما أن التوسع في مدارس المجتمع ومثيلاتها في القرى والنجوع يزيد من نسب استيعاب الأطفال في الأماكن النائية.

وللجان المحلية والجمعيات الأهلية - وبخاصة في الريف - دور في التعاون مع المدرسة على ضمان التحاق الملتزمين في سن السادسة بالالتحاق، وعلى معالجة مشكلات التسرب وعدم الانتظام في الدراسة.

القضاء على الفجوة النوعية وإتاحة التعليم للفتيات

إتاحة فرص التعليم لابد أن تتم بطريقة متكافئة بالنسبة للذكور والإناث، ولابد من اتخاذ الإجراءات التي ترفع نسب استيعاب الإناث في مراحل التعليم المختلفة. ومنها التوسع في مدارس الفصل الواحد والمدارس الصديقة للفتيات. كما يمكن مشاركة المجتمع المحلي والأهلي في توفير المواصلات اللازمة لمساعدة الفتيات للوصول إلى مدارسهن، وتشجيعاً لهن ولذويهن على عدم التسرب من التعليم.

استكمال البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية

من الضروري استكمال البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك لاستيعاب التلاميذ الوافدين على التعليم. بالإضافة إلى الاستيعاب الكامل للأطفال والشباب في سن التعليم قبل الجامعي، ومن الضروري تحقيق كثافة فصول لا تزيد عن ٣٥ تلميذاً في الفصل في التعليم الأساسي، و٢٥ طالباً في فصول المرحلة الثانوية، ويتطلب ذلك بناء المزيد من المدارس الجديدة، مع إصلاح وترميم عدد كبير من المدارس الحالية.

ولا شك في أن بناء مدارس جديدة يمثل أولوية متقدمة لما يترتب على إنقاص كثافة الفصل من آثار إيجابية متعددة على عملية التعليم والتعلم.

ثانياً: تحقيق الجودة الشاملة وزيادة القدرة التنافسية للتعليم المصري

إن تحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم محور أساسي، يجب تبنيه للوصول إلى منتج تعليمي، (خريج) يتصف بالمواصفات التي تم تحديدها، للتمكن من المعارف الحديثة والمهارات اللازمة للتنمية المجتمعية و الانتماء، والمحافظة على القيم الأساسية للوطن، والقدرة التنافسية العالية إقليمياً وعالمياً. ويمكن البدء في تحقيق الجودة الشاملة للتعليم من خلال مداخل متعددة، لعل من أهمها إنشاء هيئة اعتماد وضمان جودة تعليم وطنية، تلتزم بمعايير قومية لقياس منتج التعليم، وتطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية، وتحسين أداء المعلم والإدارة المدرسية، وتحديث أساليب

التقويم، وتفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم للوطنية، وتفعيل الحياة الطلابية، وتنمية القيادات، وهذا يقتضي أن يتم تنفيذ التطوير تدريجياً وبصورة متواصلة على مراحل، وتبني رؤية جديدة لتخطيط ميزانيات التعليم.

وفيما يلي عرض لكل من المداخل المطلوبة الأساسية السابق الإشارة إليها:

إنشاء هيئة ضمان جودة واعتماد التعليم

يتطلب تحقيق رؤية الإصلاح ضرورة إنشاء هيئة وطنية مستقلة لضمان الجودة والاعتماد للتعليم المصري. وأن ترتبط هذه الهيئة بالهيئات المماثلة في العالم، ويكون من مهامها الرئيسية قياس جودة التعليم في المدارس، والتأكد من تطابق أداء كل مؤسسة تعليمية مع أهدافها المعلنة. وهذا يتطلب تهيئة المؤسسة التعليمية، وإصلاح القصور والخلل، وصولاً بها إلى المستوى الملائم لعمليات الاعتماد ومعاييره.

وضع معايير قياس منتج التعليم

إن وضع معايير قياس لمنتج التعليم المصري تتفق في مستوياتها مع المعايير الدولية، أمر هام وحيوي. كما يجب عند صياغة المعايير وتطبيق القياس، أن يوضع في الاعتبار خصوصيات الأهداف والمدخلات والوسائل، والمخرجات المختلفة لمنتج العملية التعليمية للمواطن المصري.

تطوير أسلوب وضع المناهج التعليمية

إن المناهج الحالية مخططة لتوسيع الكم الأفقي للقاعدة المعلوماتية دون التعمق. وهذا الشكل من المناهج يؤكد على الحفظ والتلقين، مما يؤدي إلى أن تصبح عقلية الطالب منمطة أي الاستقبال والتخزين، ثم الاستدعاء على الطريقة البنكية. ومن ثم فإن العقلية العلمية المنشودة لا تستطيع هذه المناهج إعدادها. ولذلك يجب تطوير نمط المناهج، وأسلوب وضعها، وطرق عرضها. فمثلاً، إذا كان هدف منهج القراءة هو التمكن من مهارات القراءة، فإن هذا إنما هو خطوة نحو الهدف الرئيسي وهو تحقيق "عشق القراءة". فالمطلوب ليس فقط أن يتعلم الطالب القراءة والكتابة

في المرحلة الابتدائية، ولكن أن يحب القراءة، على اعتبار أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لإعداد مجتمع قارئ، والذي هو أحد العناصر الرئيسة في التوجه نحو مجتمع المعرفة. ويتطلب هذا توفير مجموعة من الكتيبات المقروءة، وليس كتاباً واحداً للقراءة.

تطوير أداء المعلم والإدارة المدرسية وتطبيق نظام الترخيص للمعلمين

لابد مع تطوير المناهج أن يتم تطوير أداء المعلم المسئول عن تقديم هذه المناهج، حتى يقدمها بصورة جديدة وشيقة للطلبة. كذلك لابد من التنمية المهنية المستمرة للمعلم داخل البلاد وخارجها، من خلال البعثات الدراسية والتدريبية، وذلك حتى يكون مؤهلاً لتقديم المعارف والمهارات للطلبة بما يحقق الأهداف المنشودة من العملية التعليمية. ولضمان جودة أداء المعلم، لابد من التفكير في تطبيق نظام الترخيص لمزاولة المهنة، ويمنح هذا الترخيص بعد التخرج بناءً على امتحان خاص يسمى امتحان ممارسة المهنة. ويجدد هذا الترخيص دوريا كل ثلاثة أو خمسة سنوات، وفقاً لمعايير تقييم أداء محددة، ويصدر هذا الترخيص من قبل نقابة المعلمين أو مجلس خاص من الإدارة التعليمية المحلية وخبرائها.

ومن الضروري أيضا أن يتم تخطيط تدريب مكثف للمسئولين عن الإدارة المدرسية من مدراء ونظار، وأن تكون خطة التدريب مستمرة بحيث يحصلون دائماً على المعارف والمهارات الحديثة واللازمة لتحقيق أهداف التعليم المنوطة بهم. كما يجب أن يشمل التدريب فئة تم التغاضي عن تنمية أدائها لفترة من الزمن، وهي موجهو التربية والتعليم الذين يقع عليهم عبء كبير في رفع جودة التعليم في مصر، وأن يتم التدريب وفق معايير علمية وعالمية لتقييم أداء المعلمين والإدارة المدرسية.

تطوير أساليب التقويم الطلابي وتفعيل وتعزيز مؤسسات التقويم الوطنية

إن تقويم الطلاب جزء هام من عملية التطوير، وقد يكون أحيانا مدخلاً ممتازاً لتغيير نمط التدريس ووسائله. ولذلك لابد من النظر في أساليب التقويم والامتحانات، والابتعاد عن التصحيح بنموذج إجابة محدد، وغيره من الممارسات التي تتمثل في إعداد دليل للأسئلة وإجابتها النمطية، مما

تشجع على تأكيد ثقافة التلقين، وتمنع المبادرة والابتكار. كما أن التحول من امتحان المرة الواحدة إلى التقويم الشامل والتراكمي، يساعد الطالب على تنمية مداركه وقدراته، وتعرف مواقع قوته وضعفه، وذلك بدلاً من التركيز على الاستعداد للامتحان الأوحد، كما يساعد أيضاً على تخفيض حدة التوتر أثناء الامتحانات، ويحسن نتائج المحصلة التعليمية، واحتفاظ الطالب بالمهارات التي تعلمها.

تفعيل الحياة الطلابية وروح المشاركة وتنمية القيادات

لابد من تفعيل آليات الحياة الطلابية في المدرسة، وخاصة الاتحادات الطلابية والأنشطة الفنية والرياضية وغيرها، حتى يتكامل النمو العقلي والوجداني، والروحي والبدني، والاجتماعي للطالب. وعلى المدرسة كذلك تعويد الطالب من خلال القنوات المدرسية المفتوحة على المشاركة بالرأي، وممارسة الديمقراطية، وتقبل الفكر الآخر. ومن الضروري إعطاء المثل الأعلى للطالب، من خلال سلوك معلميه وإدارة مدرسته، وتعليمه قيم الحق والشرف، والأمانة واحترام العمل وغيرها، مما يحقق تقدم المجتمعات.

التوسع في استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم والإدارة المدرسية

إن إعداد طالب متمرس على استخدام التكنولوجيا في الحصول على المعرفة، وتحليلها وإعادة صياغتها، وعرضها بطرق وأشكال مختلفة، وتسجيلها وتبويبها، يعد من أهم عناصر تحقيق التنافسية العالمية للخريج المصري. كما أن استخدام التكنولوجيا في التعليم والتعلم الذاتي والإدارة المدرسية، يعتبر من أهم الضمانات لتحقيق جودة مضمون ووسائط العملية التعليمية. ويرتبط بتلك المهارات التكنولوجية تكوين القدرة على الفرز والنقد، والمصداقية لما تقدمه شبكة الإنترنت من معلومات وحقائق.

تعليم فني متطور وجاذب للشباب

إن التعليم الفني يضم قاعدة شبابية كبيرة، يجب أن تتوافر فيها ولها مهارات ومعرفة تتيح فيما بعد فرص العمل، في سوق يحتاج إلى منتج هذا التعليم. ونشير هنا إلى أن النجاح الذي حققه

مشروع مبارك - كول يجعلنا نتوجه نحو التوسع في المشاركة بين التعليم الفني والقطاع الإنتاجي العام والخاص، وإلى التأكيد على ضرورة رفع جودة التعليم الفني في مصر، ليواجه الاحتياجات المجتمعية لتخصصاته في سوق العمل.

إن الاتجاه لوضع نظام للإعداد النوعي لطلبة التعليم الفني، يقابل احتياجات السوق من المهن المختلفة، وتدريب الطلاب في مواقع الإنتاج، وإشراك المجتمع، ومؤسسات الدولة المنتجة، والدعوة لإقامة مراكز لإعداد المدربين بالتعاون مع الدول الأخرى المتقدمة، تعتبر كلها وسائل لتحسين جودة التعليم الفني. ولتشجيع الطلبة على الانضمام إليه. ولذلك يجب تحقيق قدر من المرونة، تسمح للطلاب في التعليم الفني بالتوقف للعمل واستكمال التعليم في فترات لاحقة، كما يمكن مكافأة الطلاب أثناء دراستهم، طالما أن هذه المدارس تعمل أيضاً في مجال الإنتاج. كما أن تطبيق نظم ضمان الجودة واعتماد المدارس الفنية سيكون له أثر إيجابي على رفع مستويات التعليم الفني وزيادة الإقبال عليه.

ضمان جودة التعليم في المعاهد الأزهرية

يجب أن يلقى التعليم في المعاهد الأزهرية الذي تضاعفت أعداد الملتحقين بها نفس الاهتمام، وأن يكون بنفس الجودة المطلوبة في التعليم العام. ولذلك يجب أن يخضع تدريس المناهج المرتبطة بالتعليم العام في تلك المعاهد لنفس أسس وسبل التطوير المقترحة في التعليم قبل الجامعي. كما أنه يجب أن تخضع المعاهد الأزهرية بصفتها التعليمية وتوظيفها للوسائط التكنولوجية لنفس نظم الجودة والاعتماد المقترحة لمراحل التعليم العام.

تنفيذ التطوير تدريجياً على مراحل

إن تطوير التعليم يجب أن يكون هادئاً ومتدرجاً، ولا يحدث بصورة مفاجئة، بل في إطار محسوب، ومن الضروري أن يمهد له، وأن تكون الفئات المستفيدة مشاركة في التطوير، حيث لا يمكن تطوير التعليم من خلال نظام أو سياسة تسقط من أعلى. كما لابد أن يتم التطوير في أماكن

محددة كلما كان ذلك ضرورياً، ثم تنتشر التجربة بعد تقييمها إلى أماكن أخرى وهكذا.

تبني رؤية جديدة لتخطيط ميزانيات التعليم

إن تحقيق جودة التعليم تتطلب مضاعفة الإنفاق على التعليم، وهذا بدوره يتطلب عدة خطوات، منها ما يلي:

- تحديد أولويات التنمية في مصر، من تعليم وصحة ومرافق ودعم تمويني وغيرها، وتوزيع الميزانيات بناءاً على ترتيب الأولويات، على أن يكون للتعليم الأولويات الأولى لمحوريته في التنمية المجتمعية، وأن ينعكس ذلك في إمكانية نقل الإنفاق من بند آخر إلى التعليم.
- ضرورة المشاركة المجتمعية في الإنفاق على التعليم مع التأكيد على مجانية التعليم وفقاً للمبادئ الدستورية، وبخاصة في التعليم العام الذي هو من مسئولية الدولة، مع ضرورة المشاركة المجتمعية في تحسين جودة التعليم من خلال إنشاء مراكز تميز، ومن خلال صناديق تمويل التعليم المحلية وغيرها، مما يعتبر مورداً إضافياً هاماً لتحسين وجودة التعليم.
- ضرورة التفكير في توزيع ميزانيات التعليم على المحافظات والإدارات والمدارس بناءً على أدائها وخطط التطوير المقدمة منها وليس بناءً على عدد أفرادها أو مدارسها، شريطة ألا يؤدي هذا إلى أن تصبح المدارس الفقيرة أشد فقراً مما يتطلب رعاية محلية خاصة لتحسين أوضاعها.

ثالثاً: العمل في إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية

إن تطوير التعليم في إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية هو الضمان الوحيد لاستدامة عملية التطوير وتحقيق الأهداف المرجوة، ومن بين مزايا التوجه نحو اللامركزية وإتاحة دور أكبر للمجتمع المدني في التعليم يتبين ما يلي:

١- إتاحة الفرص للوزارة المسئولة عن المؤسسات التعليمية للتركيز على مهام التخطيط الاستراتيجي، ووضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، وتحفيز الجهات المحلية على القيام بالدور المنوط بها من خلال تنمية قدراتها، ومكافأة المتميزين بشكل مباشر مما يزيد من إنتاجيتهم.

٢- إتاحة الفرص للسلطات المحلية للارتباط بمؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من خبراته وإمكاناته، وتقوية العلاقات المتبادلة بينهما.

٣- تنمية القدرات الفنية والإدارية للقيادات المحلية ورفع كفاءاتها، وما ينتج عن ذلك من سرعة اتخاذ القرار بعيداً عن القنوات البيروقراطية.

٤- مساندة التوجه نحو مجتمع المعرفة، من خلال التأكيد على الإبداع والابتكار والخصوصية الفردية، والاستجابة لاحتياجات المجتمع، خصوصاً أن مجتمع المعرفة بطبيعته يعتمد على مشاركة كافة الأفراد في الحصول على المعرفة، واستخدامها وتطبيقها.

٥- مساندة الدولة لتحقيق مبدأ الجودة الشاملة للخدمة التعليمية، مما يتطلب إنشاء مؤسسات رقابية مستقلة عن الوزارات المعنية ومقدمي الخدمة يشارك فيها لجان مجلس الشعب والشورى المجتمع المدني والأفراد المعنيين بقضايا التعليم.

٦- تحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية التي تعد في حد ذاتها هدفاً للتنمية البشرية وليست فقط وسيلة لتحسين العملية التعليمية، فالتعليم قضية قومية، وليست حكومية فحسب، كما أن المشاركة المجتمعية وسيلة لتكوين رأي عام على وعي واهتمام بتلك القضية.

مفهوم اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم

- تعني اللامركزية نقل المسئوليات من السلطة المركزية إلى وحدات تابعة لها، واعتبار الوحدة مسئولة مسئولية كاملة عن تخطيط وتنفيذ هذه المسئوليات وعن مخرجات التنفيذ في ظل رؤية عامة، وأهداف متفق عليها تعد مرجعاً للمتابعة والمساءلة. وهذا المفهوم، يشمل

أيضاً نقل السلطة إلى مشاركين من المجتمع المدني والأفراد المعنيين. كما يجب أن يواكب اللامركزية جهد لتدعيم الشفافية والمسئولية والمحاسبية، حتى لا يستغل البعض السلطات المخولة إليه.

- تؤكد المشاركة المجتمعية على الجهود التي يبذلها المواطنون من جميع الفئات في مجال التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية، والتي يتحقق من خلالها استيفاء احتياجات المواطنين من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى.

التجارب المحلية والعالمية

تتعدد طرق تطبيق اللامركزية حيث توجد تطبيقات لامركزية يقتصر فيها على الاحتفاظ بالسلطة المركزية في اتخاذ القرارات في كافة المجالات، مع تكليف الوحدات التابعة بمهام التنفيذ والإدارة اليومية، دون أي صلاحيات للتخطيط أو التعديل. وهناك تطبيقات أخرى تمتلك فيها السلطة المركزية بجميع جوانب السلطات مع تفويض بعضها من حين إلى أخر للسلطات التابعة، والاحتفاظ بحق حجب السلطات المفوضة وقتما شاءت. وهناك — كما ذكر — تطبيقات التزمت بتعريف اللامركزية المذكور من خلال نقل مسئوليات معينة إلى جهات تابعة لها مع كافة الصلاحيات المرتبطة بهذه المسئوليات. هذا بالنسبة لمستويات اللامركزية، أما بالنسبة لأنماط اللامركزية فهناك أنماط عديدة في أنحاء العالم ولكن أكثرها شيوعاً نجدها فيما يلي:

- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على التفويض لأصحاب الخبرة المهنية: هذا النمط من اللامركزية يفوض سلطة إدارة العملية التعليمية من المهنيين على المستوى المركزي، إلى المهنيين على المستوى الأقل مركزية. ويميز هذا النمط أن نوع المشاركة المجتمعية المتوقعة من المجتمع ليست في الحكم أو إدارة المؤسسة التعليمية، بل في مساندة القرارات التي يتخذها المهنيون منفردين.

- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على مشاركة فئات المجتمع، وفي هذا النمط يكون لأعضاء المجتمع أو من يمثلهم السلطة النهائية في اتخاذ القرار فيما يخص كافة جوانب العملية التعليمية، بما في ذلك حق تعيين المعلمين وتحديد المناهج.
- اللامركزية والمشاركة المجتمعية القائمة على آليات السوق، ويعطي هذا النمط حرية للمجتمعات في تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقاً لمتطلبات السوق وآلياته. وفي هذه الحالة، تقدم المؤسسات التعليمية أنواعاً مختلفة من التعليم تتنوع فيها المناهج وطرق التدريس ومؤهلات المعلمين أو أعضاء هيئة التدريس. ويقوم أفراد المجتمع باختيار الأنواع وفقاً لاحتياجاتهم. كما أن تطبيق هذا النمط يتطلب قدراً من المرونة، حتى تتحقق الاستجابة الواقعية والسريعة بين ما تقدمه وتعرضه الخدمة التعليمية والطلب عليها. وفي جميع الحالات، تتطلب هذه الأنماط تطبيق سياسة، لاعتماد وضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية ومخرجاتها، في ظل رسالتها المعلنة.

الوضع الراهن في مصر

تتمثل عناصر المشاركة المجتمعية في التعليم في مصر في الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، ونوادي المعلمين، ونوادي أعضاء هيئة التدريس، والجمعيات الأهلية منفردة أو من خلال شراكاتها مع جهات حكومية أو دولية، والقطاع الخاص، والمجالس المحلية المنتخبة، والقيادات المحلية الطبيعية (رؤوس العائلات، قيادات العشائر، شيوخ القبائل). وبالرغم من تعدد هذه الجهات، إلا أن المشاركة المجتمعية الفعلية ضعيفة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها التخوف من المشاركة، وما تتبعه من مساءلة، وعدم نضوج مفهوم القيمة الإيجابية للمشاركة والتطوع في الثقافة العامة، وعزوف الكثيرين عن العمل التطوعي، وانشغالهم بالبحث عن فرص عمل ذات عائد اقتصادي مباشر، ووجود خبرات سلبية في التعامل مع بعض أجهزة الدولة، وعدم جدية بعض المشروعات أو وضوح نتائجها النهائية، ونقص المعرفة عن كيفية المشاركة المجتمعية،

وانخفاض قيمة المردود من المشاركة مقارنة بتكلفتها. وبالرغم من ذلك توجد مشاريع استرشادية ممتازة وناجحة في تطبيق مفهوم اللامركزية، والمشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي، مثل:

أ- تجربة مدارس التطوير في الإسكندرية، التي تضافرت من خلالها جهود المحافظة مع قطاع الأعمال والجمعيات الأهلية ومديرية التربية والتعليم لتطوير عدد من المدارس شكلاً ومضموناً، بحيث تعكس النظم التربوية الحديثة، ويستفيد منها أبناء المناطق المحرومة، مع وضوح دور مجالس الآباء في تلك التجربة الناشئة.

ب- مشروع تحسين التعليم الذي يشرف عليه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ويتولى إنشاء وإدارة عدد من المدارس في ١٥ محافظة، بمزيد من الحرية في الإدارة وتوجه أعمق نحو المشاركة المجتمعية.

ج- مدارس المجتمع التي أنشئت بالجهود الذاتية للأهالي في المناطق النائية تحت إشراف هيئة اليونيسيف، وتتمتع هذه المدارس بدرجة من الاستقلالية في التخطيط والإدارة، وتعيين المعلمين والتمويل، ودور هام لمجالس أولياء الأمور.

د- مدارس الفصل الواحد اللانمطية في عدد من المحافظات، التي تتمتع باللامركزية في تخطيط المناهج وتوزيع اليوم الدراسي، وتجمع بين التعليم الأكاديمي والتربية المهنية للفتيات المتسربات من التعليم.

هـ- مشروع تبنى مدرسة، ومشروع التعليم الثنائي مثل مبارك/كول، واعتمادهما على فكر المشاركة المجتمعية.

و- جهود القطاع الخاص في إقامة وإدارة مدارس على درجة عالية من الجودة لغير القادرين، مثل تجربة سيكم.

السياسات المقترحة لتفعيل اللامركزية والمشاركة المجتمعية

يجب تحقيق اللامركزية في التعليم قبل الجامعي من خلال المجالات الآتية:

مناهج الدراسة

من الضروري أن يكون هناك منهج قومي يمثل المعارف والمهارات الأساسية التي تقدم للطالب في كل مرحلة، ويلتزم بدراسته جميع الطلاب المصريين. ويجوز أن تضع الوزارة أكثر من منهج قومي واحد للسنة الدراسية بحيث تكون البدائل متصاعدة من حيث المستوى. ويجوز الأخذ بأي من هذه البدائل للوحدة اللامركزية أو المدرسة، بناءً على درجة اعتمادها، وتقييم أدائها التعليمي، على أن ينعكس ذلك بالفائدة على طلابها من حيث التقييم والانتقال إلى المراحل التعليمية التالية، وبحيث ينعكس كذلك على المدرسة، من حيث اعتماد موازنة أفضل لها، تعود بالفائدة على مدرسيها وإدارتها. كذلك يجوز وضع واقتراح جزء من المناهج على مستوى المديرية التعليمية (المحافظة) من خبراء محليين، ويجوز الاستعانة بخبراء من خارج الوحدة، لكن لا يجاز التدريس إلا بعد اعتماد هذه المناهج من الوزارة.

ومن المقترح أن تترك نسبة صغيرة من تصميم المنهج للمدرسة، وقد تكون هذه النسبة في صورة أنشطة إضافية أو إثرائية أو علاجية يضعها المعلمون في المدرسة، وقد تختلف من صف لآخر بحسب مستويات الأداء والفروق الفردية، على أن يتم الاتفاق عليها في المدرسة.

الكتاب المدرسي

هناك توجه لتأليف عدة كتب للمنهج القومي مركزياً، بحيث يكون هناك أكثر من كتاب يحقق أهداف المنهج القومي، وبحيث يترك للوحدة اللامركزية أو المدرسة الاختيار من بينها. وفي كل الحالات يجب توفير الكتاب المرجعي على أقراص مدمجة للراغبين في استخدامها، كما يجب تخزين صورة من الكتاب على أجهزة الكمبيوتر.

الإدارة والتنظيم

إن إدارة العملية التعليمية التعليمية ذات أهمية بالغة، لا تقل عن أهمية مضمون التعليم ذاته. لذلك يستلزم التطوير - عند الانتقال إلى شكل جديد من الإدارة - فتح الباب أمام الأفكار الجديدة والمبتكرة، إلى جانب الالتزام بأساسيات الإدارة الحديثة من حيث الكفاءة والقدرة، مع المحاسبة والمساءلة وقياس النتائج. ووفقا للقانون المصري، فإن إدارة المدرسة اختصاص أصيل للمدرسة وليس للإدارة التعليمية أو الإدارة المركزية. ولتحقيق فكر اللامركزية في الإدارة المدرسية، يجب تكوين وتفعيل مجالس الأمناء ومجالس أولياء الأمور والمعلمين، مع تحديد اختصاصات وصلاحيات كل منها. كما يجب تفعيل مشاركة المدرسة مع المجتمع المدني المحلي، واستثمار مجالات التعاون المختلفة.

المعلمون والعاملون

إن أحد الأهداف الرئيسية في التوجه نحو مزيد من المشاركة المجتمعية هو إمكانية تقييم أداء المعلمين والعاملين بشكل أفضل، بشرط أن يترتب عليه بعض العائد والفائدة على المتميزين منهم مباشرة، سواء أكان هذا العائد أو الفائدة في صورة فائدة أدبية أو مادية، بدلاً من توزيع المكافآت بشكل عام على الجميع، بغض النظر عن مستوى أدائهم أو نتيجة عملهم. كذلك لابد أن يشمل النظام، الذي يحدد العلاقة مع المعلمين والعاملين، وأسلوب التعيين، وسلطات النقل الداخلية، وحرية زيادة المكافآت، والترقية، ومنح الإجازات والإعارات، في ضوء المعايير التي تضعها وزارة التربية والتعليم، وكذلك الترشيح للبعثات الداخلية والخارجية، والتدريب الدوري.

التمويل

من أجل تحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية، يغدو حتمياً توفير تمويل إضافي من خلال مشاركة فعالة من المجتمع بكافة أطرافه، حيث إن فوائد التعليم تعود بالنفع على كل مؤسسات المجتمع. ولعل الأخذ بالأسلوب اللامركزي، يتيح وضوح رؤية أكثر لموازنات التعليم في المحافظات

المختلفة، التي يجب أن تترجم إلى موازنات على مستوى المدرسة، كوحدة أساسية للتعليم. وتحدد هذه الميزانيات وفقاً لاحتياجات المدارس وأدائها وخطتها في التطوير. وقد يكون هناك فرصة لأن تقوم الإدارة اللامركزية ووحداتها المتفرعة عنها بتوفير جزء من التمويل، عن طريق إنشاء صندوق محلي لدعم التعليم، تأتي موارده من تبرعات أو مبيعات لمنتجات من قطاعات التعليم الفني، أو لمواد تعليمية تنتجها الوحدة، أو موارد أخرى محلية. كذلك من الضروري تشجيع عودة نظام الوقف لصالح التعليم كما كان موجوداً من قبل.

تحديات أمام التوجه نحو اللامركزية

وقد ينشأ تخوف من ثلاثة عوامل تمثل تحدياً للتوجه نحو اللامركزية، تتعلق باحتمال وجود ضغوط في المحليات نحو إرضاء المجتمع، أو الوساطة، أو تحقيق مكاسب شخصية على حساب العملية التعليمية، أو عدم كفاءة السلطات المحلية، أو الكوادر البشرية المؤهلة واعتمادها لمدد طويلة على السلطة المركزية. هذا بالإضافة إلى الخوف من تحكم الأقليات المنظمة في الأغلبية غير الكفؤ أو السلبية في المحافظات. وكلها أمور تحتاج إلى تأكيد ودراسة لتجنب سلبيات محتملة، قياساً لإيجابيات تأكدت في مجتمعات أخرى نجحت فيها هذه السياسات.

متطلبات النجاح لتحقيق اللامركزية في التعليم

لتحقيق اللامركزية في المؤسسات والنظم التعليمية، يجب أن تتضمن المناهج الدراسية قيم المشاركة المجتمعية والسياسية، وأهمية العمل التطوعي والديمقراطية وتكافؤ الفرص، وقبول التنوع والفكر الآخر. هذا إلى جانب إنشاء هيئة الاعتماد وضمان الجودة، والبدء بصورة فورية في برامج التدريب للأفراد والجمعيات الأهلية الراغبة في المشاركة، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء وحدات لتطبيق فكر اللامركزية والمشاركة المجتمعية داخل كل محافظة ووزارة، بحيث تكون النواة لتيسير الانتقال إلى صورة متكاملة للامركزية، مع التأكيد على تعميق مفهوم المشاركة عند القيادات المحلية، وتكليفها بنشر الفكر بين فئات المجتمع المحلي. ومن الضروري أن يتم تطبيق

فكر المشاركة على المحليات ذاتها، وذلك بمشاركتها في تقرير المشروعات التي تتم لديها، والتحكم في ميزانياتها بدلاً من تبعية هذه المشروعات لفكر وميزانية الوزارات المختلفة، كما يتطلب الهدف الاستمرار في تدريب القيادات على تحقيق اللامركزية، والتدرج في التطبيق، مع التقييم المستمر للتجربة، وإبراز وتعظيم التجارب الإيجابية، وإشعار المشاركين بفاعليتهم وأهمية دورهم، وبأن لديهم القدرة على التأثير على مخرجات القرار، حتى يكون ذلك حافزاً للمشاركة المجتمعية. ويقتضي ذلك أيضا تشجيع المؤسسات الإعلامية، لتغطية أنشطة المجتمع المدني الذي يعمل في مجال التعليم، ومحاولة إعادة ثقة المواطن المصري في المدرسة والنظام التعليمي. ومن وسائل ذلك تحديد إطار عمل، وتوصيف مسئوليات مجالس الأباء وأعضائها، وحقوقهم وواجباتهم لضمان فعالية أدائها وعدم تداخل مهامها مع الإدارات التعليمية، حتى لا تصبح المشاركة المجتمعية وسيلة للضغط على القائمين على العملية التعليمية.

ولتحقيق كل ذلك، يجب استصدار القرارات والتشريعات اللازمة، ومنها:

- القرارات الوزارية اللازمة لتفعيل السياسات المطروحة.
- تغيير توجيه المساءلة عن تحديات العملية التعليمية أمام البرلمان من الوزير إلى من تتم نقل السلطة إليه، كالمحافظ أو مدير المديرية التعليمية.
- إصدار تشريع بإنشاء هيئة قومية للاعتماد وضمان الجودة للتعليم قبل الجامعي والجامعي، مستقلة عن مقدمي الخدمة.
- السماح للمؤسسات التعليمية بقبول الهبات المادية، وتنويع مصادر إيراداتها.
- تيسير تطبيق قانون الجمعيات الأهلية الجديد، لتتحقق الأهداف المطروحة في هذه السياسات.

ومن المناسب البدء بتجريب اللامركزية في إحدى المحافظات أو عدد منها أو في بعض مديريات التعليم (واحدة أو أكثر) أو في مجموعة من المدارس (التجريبية مثلًا) علي مستوى الجمهورية

من خلال التشاور بين الوزارة والمحافظة والمجتمع، وتحديد الأدوار لضمان إنجاح التجربة، مع الاستفادة من حصاد الدراسات، والبرامج التنفيذية التي بدأ تطبيقها في محافظة الإسكندرية في إطار المبادئ التالية:

- أن يتحرك العمل في اللامركزية في إطار السياسة العامة للدولة.
- التدرج في التنفيذ والتجريب المحدد قبل التعميم، والاختيار الواعي للمشاركين في الإدارة والإشراف.
- أن هذا التوجه لا يعني إلغاء دور الوزارة المسئولة قومياً عن تطوير التعليم وتنمية موارده، بل يعبئ زيادة قدراتها على التخطيط والتنظيم والمساندة ثم المساءلة والرقابة.
- أن يتم قبول التقييم المحايد بشكل دوري للاطمئنان على تحقيق أهداف التوجه.
- العمل على إيجاد قيادات تمتلك قدرات إدارية فعالة، ورؤى مستقبلية واضحة، وإعدادها بالصورة المناسبة.
- ضرورة التوسع في اللامركزية والمشاركة المجتمعية من خلال مفهومين:

أ- أن تفويض السلطة يتم لمن هو أكفأ أو على نفس درجة الكفاءة على الأقل.

ب- أن تراعى درجة نمو المجتمع المحلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

ويقترح لتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في تمويل التعليم أن تقدم له بعض المميزات، كإعفاء قيمة المشاركة من نسب الضرائب، أو تسمية جزء من مبنى أو معمل أو إحدى غرف النشاط أو المكتبة باسم الممولين لقطاع التعليم. وفي حالة المشاركة من خلال إنشاء مدرسة داخل مصنع أو على ممتلكاته مثلا، يمكن أن تبادر الوزارة المسئولة بتوفير المعلمين والإدارة المدرسية. وبذلك تتحقق الشراكات المتتالية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التعليم.

ويمكن تحقيق تطوير التعليم من خلال التأكيد على تحقيق المحاور الثلاثة السابق الإشارة إليها، التي تتعلق بالإتاحة والجودة واللامركزية، وأن الالتزام بهذه المبادئ يمكن أن يكون الطريق من أجل وضع التعليم المصري في مصاف التعليم في الدول المتقدمة، وتحقيق المخرج التعليمي المنشود، أي الطالب المنتمي إلى وطنه المؤهل لتنميته وتطويره، الذي يمتلك في نفس الوقت من القدرات التنافسية العالية إقليمياً وعالمياً بما يمكنه من تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

تلك مقترحات محددة وواضحة المعالم في تطوير التعليم ما قبل الجامعي، وتمثل وجهة نظر، وقد تثور حولها تساؤلات في بعض التفاصيل والتوجهات الخاصة حول محاورها الثلاثة، في الإتاحة والجودة واللامركزية من قبيل تساؤلات: الإتاحة لمن وإلى أي مستوى أو مرحلة من مراحل التعليم أو في أي من التعليم الحكومي والتعليم الخاص؟ وهل تنطبق معايير الحكم على السلع في تطبيقها على عمليات التواصل في الإطار التعليمي الإنساني، وبخاصة تقييم "العملية التعليمية" وما يتم التفاعل خلال صندوقها بين "المدخلات والمخرجات"؟ وما ضمانات نجاح اللامركزية استناداً إلى تجربة الإسكندرية بخصوصيتها وموارد المعونة التي أتيحت لها مما قد لا يتحقق لغيرها، وما الضمان لعدم تبلور لنوع من "المركزية والبيروقراطية المحلية" التي قد تكون أسوأ من البيروقراطية المركزية؟

الفصل الثالث

التعليم الجامعي والعالي



مقدمة

يمثل التعليم الجامعي والعالي، قمة الهرم التعليمي، ويمثل التعليم الابتدائي وما قبله قاعدة ذلك الهرم، فإن عنصر التكامل بين هذه المراحل أمر ضروري لابد من توافره. وتتضح أهمية مرحلة التعليم الجامعي والعالي والعمل على إصلاحه، من الدور الحاسم الذي يلعبه كقاطرة متميزة للتنمية، تقود المجتمع إلى تحقيق أهدافه في التنمية والنهضة. وهو الدور الذي يعود في الأساس لطبيعة التأثير المتبادل بين الجامعة ومؤسسات التعليم العالي من ناحية، وبين المجتمع من ناحية أخرى. إن كثيراً من مشاكل الجامعة تعود إلى مشاكل المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما أن درجة تطور مؤسسات مرحلة التعليم الجامعي والعالي، تنعكس في درجة تطور المجتمع. ولذلك فإن أي مواجهة جذرية لمشكلات الجامعة تعتبر في الوقت نفسه أحد مستويات المواجهة مع مشكلات المجتمع، كما أن أي تلكؤ في إيقاع الجامعة ومؤسسات التعليم العالي في التطور، أو التخلف عن اللحاق بركب التقدم ينعكس بأثاره الضارة على المجتمع ويسهم في تخلفه.

لكن لابد من الفصل – في هذا المجال – بين مؤسسات التعليم الجامعي والمعاهد العليا، على الرغم من تقارب الشبه في المشاكل العامة. فلكل من الجامعة والمؤسسات العليا الأخرى خصوصية، من حيث المشاكل والرؤى المستقبلية تستوجب مزيداً من التعمق والبحث.

ثم إن أي مواجهة جذرية لمشكلات الجامعة تعتبر في الوقت نفسه أحد مستويات المواجهة مع مشكلات المعاهد والكليات بالتعليم العالي ومع المجتمع أيضا. وتأتي أهمية وأولوية إصلاح التعليم الجامعي في مصر من الدور الحاسم الذي يقوم به التعليم الجامعي في مجابهة وجود قاعدة سكانية عريضة في سن التعليم الجامعي والعالي، يجب الاستفادة منها في تنمية المجتمع بعد الإعداد المناسب.

ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي

في إطار هذا المنظور يمكن بناء رؤية لإصلاح التعليم العالي، وهى الرؤية التي يجب أن تبدأ بتحديد الإمكانيات والموارد أو الفرص المتاحة، والتي يمكن أن تشكل قاعدة لانطلاق عملية الإصلاح إذا أحسن توظيفها. ولعل أهم تلك الفرص المتاحة:

- توافر أعضاء هيئة التدريس بأعداد كبيرة، يمكن من خلال إعدادها وتدريبها أن تصبح قوة دافعة لتعليم جامعي متقدم، خاصة مع وجود اتجاهات قوية ومتحمسة لدى قطاع كبير منهم لتطوير التعليم العالي.
- وجود بنية أساسية متفاوتة في إمكاناتها من حيث المباني (قاعات بحث، ومدرجات، معامل وورش، مكتبات، مدن جامعية، ملاعب. . إلخ)، في الجامعات المصرية وموزعة على أغلب محافظات مصر.
- وجود طلب اجتماعي متزايد على التعليم العالي في مصر.
- انتشار أعداد هائلة من الأساتذة الأكاديميين والعلماء الحاصلين على درجات علمية رفيعة من خريجي الجامعات المصرية في معظم الجامعات ومراكز الأبحاث الأوروبية والأمريكية، حيث يمكن الاستفادة بهم في تطوير التعليم الجامعي، خاصة مع توفر طرق وأساليب الاتصال بالعالم الخارجي ومؤسسات التعليم الأجنبية المتطورة.
- ارتباط الجامعات بالمراكز البحثية والدراسات العليا، ومن ثم إسهامها في تكوين الفرد والمجتمع وتشكيل الملامح المستقبلية، وذلك عبر تحديدها لمسار الأمة عن طريق التقدم والتطور الفكري. وهذا يرتبط بمدى قدرتها على تشجيع وحفز الطاقات الإبداعية، ومنحها الفرصة للازدهار والنمو، بما يسمح بتجاوز الواقع الاجتماعي، والسياسي، والفكري والعلمي والتصدي لمشكلات وعوائق التقدم، والتحرك نحو تحقيق الأماني المنشودة.

- توفر خبرة محلية ثرية في مجالات تطوير التعليم العالي من خلال المشاريع التي أقرّتها وزارة التعليم العالي والجامعات المختلفة.

تحديات إصلاح التعليم الجامعي

في نفس الوقت الذي تتوافر الملامح الإيجابية التي يمكن أن تساعد على إصلاح التعليم وتطويره – والتي سبق الإشارة إليها – توجد تحديات تواجه التعليم الجامعي والكليات والمعاهد العليا في مصر بصفة عامة، ومن أهمها:

- غياب أو تجاهل الاستراتيجيات الشاملة لإصلاح التعليم الجامعي في إطار المنظومة التعليمية، ككل له أهدافه القريبة والبعيدة، التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع، وتشكل ملامح الحاضر المتجه صوب المستقبل، والتي يجب أن تهتدي بتجارب العالم والدول التي نجحت في التحديث والتطوير والانتقال بمشاكل التعليم من مشاكل تمس البنية التعليمية في داخلها، إلى دوافع ترفع المجتمع كله من مرحلة حضارية إلى مراحل أكثر حيوية. ويعتبر غياب أو تطبيق استراتيجية شاملة للجامعات في مصر، أحد التحديات الرئيسية لإصلاح الجامعات. ولا يعني ذلك أن الإصلاح المنشود يهدف إلي جعل الجامعات علي مختلف مواقعها وظروفها صورة مكررة أو نمطًا واحدًا، بل علي العكس من ذلك، فلكل جامعة خصوصيتها، إلا أن هناك ضرورة لتحديد ووضع المعايير المؤسسية والأكاديمية القومية والرئيسية المطلوبة لهذه الجامعات.

- ارتباط التعليم الجامعي والعالي بما دونه من المستويات التعليمية:

إن البنية الهرمية للنظام التعليمي في مصر، التي يحتل قمتها التعليم الجامعي والعالي، لا تزال محكومة بما دونها من المستويات التعليمية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود مشكلات ترجع بأسبابها إلى مراحل التعليم قبل الجامعي والعالي، والنتيجة السلبية المترتبة علي ذلك هي غَلَبَةْ الممارسات التعليمية على توجهات التعليم الجامعي، ومن ثم شيوع أدواء

التلقين، والاستظهار الآلي للمعلومات، والحفظ وسلبية المتعلمين في عملية التعلم. هذا فضلاً عن المحتوى الدراسي الجامد وتجاهل الواقع والاكتفاء بالكتاب الجامعي المقرر أو المذكرات. ولا ينفصل عن ذلك ما يرتبط به من عدم الإسهام الفاعل في المجتمع ، وعدم التفاعل الايجابي مع متغيراته، مما يعوق قيام علاقة فاعله بين التعليم وسوق العمل، وهو الأمر الذي يحتاج إلي تحديث وإصلاح، حتى يمتلك الخريجون تلك المهارات الفنية التي تؤهلهم للتنافس في سوق العمل.

- احتياج المناهج واللوائح الجامعية إلى مراجعة وذلك بسبب استمرار وجود القوانين واللوائح المتشددة والتي تحكم إدارة العملية التعليمية، وتحد من صلاحية اتخاذ القرار على المستويات المختلفة، التي تعوق التطور المنشود. هذا بالإضافة إلى عدم وضوح أهداف البرامج والخطط الدراسية، وعدم الحرص علي استمرارية تطويرها وتحديثها، بما يتناسب مع التطورات المعاصرة، والقياس علي المماثلات المتقدمة في العالم، لتدعيم البعد الدولي لهذه البرامج والخطط الدراسية. كذلك بطء تطوير النموذج التعليمي التقليدي، الذي يجعل من المادة التعليمية وليس الطالب محوراً في العملية التعليمية، وهو ما لا يتيح للطالب تنمية قدراته على التعلم الذاتي، وإطلاق طاقاته الكامنة مع وجود الجزر المنعزلة في المجالات المعرفية أو العلمية وعدم الاهتمام بالدراسات البينية، والقصور في تشجيع البحث العلمي المتعلق باحتياجات التنمية في كثير من الجامعات.

- عدم ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمقصود بهذا الترشيد أن نسبة الإنفاق على النواحي التعليمية (تجهيزات ، معامل، مكتبات... إلخ) ينبغي ألا تقل، بل أن تزيد عما ينفق في النواحي غير التعليمية مثل المكافآت والمرتبات... إلخ. ومثال على ذلك أنه على الرغم من أن الصرف على التعليم في مصر قد تضاعف في الآونة الأخيرة بـ ٢٥ ضعفاً تقريباً، إلا أن مخرجات التعليم مازالت على مستوى غير مُرضٍ، ومعنى ذلك وجود

خلل يحتاج إلى شيء من العلاج، والرجوع إلى اقتصاديات التعليم من حيث المدخلات والمخرجات وحساب المنفعة على المدى البعيد. وخلاصة المشكلة هي أن ما يصرف لا يأتي بالنتيجة المرجوة منه، وأن هناك عدم تركيز على تحسين العملية التعليمية، أي أن جوهر مشكلة هو كيف تصرف الموارد، وليس مجرد كم الموارد.

- ضعف الارتباط بين الجامعة والمجتمع الذي تنتمي إليه ويعني ذلك ضعف العلاقة بين الجامعات والبيئات المحيطة بها أو على مستوى المجتمع بعامة، سواء من المنظور الاقتصادي الصناعي أو المنظور الاجتماعي السكاني، أو المنظور الثقافي، والذي يرجع إلى النمطية في الكليات أو البرامج التعليمية والتخصصات المتاحة بها. وهذا على الرغم من مناصب قيادية لخدمة المجتمع والبيئة على مستوى كل من قيادات الجامعات والكليات.

- عدم توافر التمويل الكافي للجامعات، والمرونة في استخدام الموارد مما يستلزم تضافر الجهود وإيجاد الحلول غير التقليدية، لدعم الحاجات وتحديثها، وتمويل المشروعات البحثية، والبعثات الخارجية، وتحقيق الاستقلال المالي للجامعات حتى تتحرر من القيود المالية في بنود الصرف المختلفة، أو تغيير بنود الميزانية ومخصصاتها، أو إعادة توظيف استثمار الفوائض المالية أو التي يتم استخدامها كبديل عن إعادتها لوزارة المالية في نهاية العام.

- وجود مناخ مقيد للحريات، حيث إن المناخ العام في الجامعات المصرية يحتاج إلى مزيد من الحريات، وتحريرها من التدخلات الأمنية في إدارة شئونها، وإلى مزيد من الديمقراطية لإدارتها وقيادتها وأعضاء هيئات التدريس والطلاب بها. وهذا يتطلب استقلال الجامعات ماديًا ومعنويًا، بما يجعل قراراتها من داخلها، وفي ضوء أهدافها، ومن منظور أفق التقدم الذي تمضي فيه، وجعل التفكير المستقبلي عنصرًا أساسيًا من عناصرها، وكذلك حرية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دون عوائق أو قيود تفرضها النظم السياسية أو قوى التطرف الديني، أو عوامل التصلب الاجتماعي أو الثقافي، حتى يزدهر البحث

العلمي، وتتحرر التوجهات الفكرية من قيودها، وتخلق خرائط فكرية وعلمية جديدة، والرجوع إلى الوقت الذي كانت الجامعة المصرية لها صفحات مضيئة من الممارسات، مما تؤكد أهمية الحرية الأكاديمية وآثارها الإيجابية في الجامعة والمجتمع.

- ازدواج التعليم الجامعي - ما بين الخاص والحكومي، والأجنبي - أصبح ظاهرة من ظواهر الواقع الجامعي المتحول، التي تفرض ضرورة الاهتمام بهوية التعليم، وضرورة مواجهة الظواهر الناتجة عن هذه التعددية التي قد تضر بمستقبل التعليم الجامعي ورسالته الثقافية الوطنية، إذا لم يتم الاستفادة من هذا التنوع بصورة إيجابية.

ملامح ورؤى عامة لإصلاح التعليم الجامعي

إن الاهتمام بقضية التعليم في مصر، وعلى رأسها قضية التعليم الجامعي والعالي، بحاجة إلى تغير جذري لأن أوضاعه الحالية لا تساعد على تنشئة عالِم مصري متميز. كما أن أي مقترحات للإصلاح والتطوير يجب أن تطرح من خلال رؤى قابلة للتنفيذ، وتعتمد على الاختيار والتجريب العملي، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون مضمون المناهج والمواد الدراسية متطوراً، ويبتعد عن التلقين وحشو المعلومات، بل يدعم التفكير النقدي والابتكاري، ويؤكد ثقافة الحوار والمشاركة، التي تساعد على بناء المواطن المشارك الفاعل. ومن خلال مضمون جديد، ورؤية جديدة تختلف عن الاستمرار لما هو قائم، بما يجعل التعليم القاطرة التي تتولى تغيير المجتمع وإصلاح أوضاعه، وذلك من منطلق أن آثار عملية تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة، تنطلق منه وتنداح إلى غيره من المؤسسات العديدة في المجتمع، فالتعليم المتميز تنعكس نتائج تميزه على جميع مجالات الحياة.

رؤى عامة وآليات التنفيذ

انطلاقا من أهمية التعليم الجامعي في تأهيل الكوادر البشرية، التي تساهم في دفع التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية وتحمُّل أعبائها. وإن البحث العلمي المناط بهذه المرحلة التعليمية العالية يتولى التعرف على المشكلات التي تعترض تنمية المجتمع وتحديثه من جميع المجالات،

ووضع أفضل الحلول لمواجهة هذه المشكلات، فإن إصلاح نظام التعليم الجامعي يعتبر مدخلاً هاماً لتنمية المجتمع وتحديثه وإصلاحه لاعتبارات كثيرة، نلخصها في أن الجامعة هي مؤسسة ليست تعليمية فقط بل مؤسسة بحثية علمية ورسالة ثقافية مجتمعية وثقافية في آن واحد، وإن إصلاحها وتطويرها يمس محورين أساسيين في مسيرة التنمية الشاملة، هما العنصر البشري والعنصر المادي وكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً عضوياً وثيقاً.

ونقصد بالعنصر البشري في الجامعة في المقام الأول الطالب أو الخريج وأعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية كل في موقعه من القاعدة إلى القمة. ويعتبر الطلاب هم المنتج النهائي الذي يحدد مدى نجاح عمليات إصلاح وتطوير التعليم الجامعي والعالي. ومن ثم فإن استراتيجية التطوير تستهدف مواطنًا مختلفًا نوعيًا عن الخريج الحالي، وفيه مواصفات المواطن الذي يمتلك العقلية الناقدة والمبدعة والمبتكرة، والذي يمتلك المهارات التقنية، والقادر على الوصول لكل مصادر المعرفة والتعامل معها، ولديه الإحساس العميق بالمسئولية الاجتماعية وبدوره تجاه مجتمعه. وعلى هدي هذه الخصائص المطلوبة في الخريج، تصبح مسئولية الجامعة العمل على أن تتيح له مستوى متميزًا من المشاركة، والتفاعل مع المجتمع والمؤسسة الجامعية التي ينتمي إليها. وهذا يقتضي مواجهة الأثار السلبية لنظام قبول الطلاب، والتحاقهم بالجامعة، حيث أدت زيادة الإقبال على التعليم الجامعي، ومحدودية قدرة الجامعة على استقبال الأعداد المتزايدة من الطلاب، إلى اللجوء إلى درجات التحصيل في شهادة الثانوية العامة، أساسًا لتوزيع الطلاب على الكليات الجامعية والمعاهد العليا المختلفة، من خلال مكتب التنسيق، الذي يحصر رغبة الطالب المتقدم للتعليم العالي في اختياره، وتفضيله للكليات الجامعية والمعاهد العليا ومعاهد إعداد الفنيين، من قائمة طويلة بأسماء هذه المؤسسات، ويتم ذلك من خلال النسبة الاختيارية التي تحددها الجامعات والمعاهد العليا، في صورة الأعداد الخام التي تقبل من مجموع الناجحين في امتحان الثانوية العامة، إلى جانب مجموع الدرجات التي حصل عليها الطالب في ذلك الامتحان، ويقوم جهاز مكتب التنسيق بتوزيع الطلاب بناءً على هذه المؤشرات.

وقد ترتب على الاعتماد المطلق على درجات الثانوية العامة ظاهرة خطيرة في التعليم العالي في مصر، وحسبنا أن نطلع كل عام على جداول الحدود العليا والدنيا لمستويات القبول بالتعليم العالي، التي تنشر عقب إنجاز مكتب التنسيق لمهامه، والذي ترتب منه الكليات والمعاهد ترتيباً تنازلياً، لنلاحظ الإقبال الشديد بين طلاب القسم العلمي على كليتي الطب والهندسة، وبين طلاب القسم الأدبي على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وفي تقديرهم أن هذه الكليات تهيئ فرصة للحصول على أعلى مستوى اجتماعي واقتصادي ممكن بعد التخرج. ومع العلم بأنه يترتب على هذا التوزيع أضرار كبيرة على الفرد والمجتمع، إذ إن الدرجات المدرسية وحدها لا تكفي للتنبؤ بنجاح الفرد في نوع معين من أنواع التعليم، ويترتب على هذا أيضاً أن يوزع كثير من الطلاب على أنواع من التعليم لا تؤهلهم إمكاناتهم وقدراتهم أو رغباتهم لمتابعتها بنجاح، مما يؤدي إلى فشلهم، وما يترتب عليه من أضرار نفسية تقع عليهم، وخسارة اقتصادية للمجتمع.

ولذلك، تجب الإشارة إلى أن الضرر الأكبر الذي يعود به الوضع الحالي على المجتمع وعلى الأفراد، يتمثل في أن التخصصات التي لا تدفع قيمتها في سوق العرض والطلب - أي تلك التي لا تظهر في قمة السلم المتدرج لجدول مكتب التنسيق - تحتاج بدورها إلى المتميزين. لذلك لابد من البحث بجدية لتطوير هذا النظام لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن تطبيقه، ويمكن أن يتم ذلك من خلال إحلال نظام بديل يعمل على توجيه **orientation** طلاب السنة الدراسية الأولى بالجامعة لمساعدتهم في اختيار أفضل الكليات أو الأقسام التي تناسب قدراتهم وميولهم، أي بعد السنة الأولى من التحاقهم بالكليات.

كذلك يجب إتاحة حرية أوفر للطالب أثناء دراسته محلياً وإقليمياً، وأن تتوافر مرونة أكثر في تنقل الطالب للاستفادة من نظم ومستويات التعليم المختلفة والكيانات الجديدة التي تقدم نفس الخدمة التعليمية، مع ضرورة إعادة النظر في نظام مجانية التعليم العالي، وعدالة توزيع فرص التعليم الجامعي بصفة عامة، وعدم إعطاء القادر مادياً تعليماً مجانياً على حساب الفئات الفقيرة

ذات الدخل المحدود. مع التأكيد على ضرورة ترشيد توزيع الفرص التعليمية على الدراسين من الطلاب، ويتمثل المبدأ الأول في أن يتم تمويل غير القادر بقروض أو منح، أو التأكيد على مبدأ التكافل الاجتماعي، أي أن يشكل المجتمع التعليمي إطارًا يتكافل من خلاله الأغنياء والفقراء، للإسهام في تحقيق أداء متميز للعملية التعليمية في أجواء المشاركة المجتمعية وقيمها.

كما يجب مشاركة الطلبة بشكل حقيقي ومستمر في أنشطة التعليم ومشاركتهم إيجابياً في مختلف لجان الكلية أو المعهد وفي الجامعة، والعمل على زيادة هامش الحرية المتاحة أمامهم للتعبير عن الرأي، وهو الأمر الذي يتطلب تعديل اللوائح المنظِّمة للأنشطة الطلابية والاتحادات، لتفعيل الأنشطة الطلابية، وإتاحة مناخ حقيقي من الديمقراطية والحرية، يسمح بانتخابات الاتحادات الطلابية دون تدخل، وزيادة الدافعية الذاتية لدى الطلبة للتعلم عن طريق إتباع أساليب تعلم غير تقليدية. وتؤدي هذه الإجراءات إلى حفز الطالب إلى اكتشاف حقائق ومعارف معينة، كما تعطي له مزيداً من المسئولية في التعلم، وتتيح له فرصة التعاون والمشاركة مع أستاذته وزملائه في الوقت نفسه، وتدفعهم إلى المشاركة في البحوث الممولة مع أعضاء هيئة التدريس وخاصة في الدراسات الميدانية، وإلى حرصهم على أن يكتسب الطالب خبرة تطبيقية وميدانية وخاصة من خلال تدريب الطلبة في المؤسسات ومواقع العمل المناسبة أثناء العطلة الصيفية. ومن المنشود تشجيع الكليات على طرح مقررات دراسية تكاملية تستهدف إحداث الترابط والتكامل بين كل ما يدرسه الطالب من مقررات في مجال التخصص، بحيث يعتمد على دراسة الحالات العملية، وتأكيد الحوار والنقاش والتعلم الذاتي وكيفية إدارة الوقت، ومهارة التفكير، والتفكير الناقد، ومهارة الاتصال، مع توفير إرشاد أكاديمي فعال للطلبة.

ومن ثم تبدو الحاجة الماسة إلى ضرورة وضع فلسفة تعليمية واضحة في إطار خطة إستراتيجية لكل جامعة، تتحدد فيها أهداف البرامج والخطط الدراسية، بما يتناسب والإيقاع المتسارع للعلم والمعرفة. ويعني ذلك المراجعة المستمرة لهذه البرامج، ومراجعة مقاييس الجودة، وتحديد

المخرجات التعليمية المطلوبة، ومعايير تقييم هذه المخرجات، ضماناً للجودة وللحصول على الاعتماد الأكاديمي.

البرامج والخطط الدراسية

ويهدف تطوير العملية التدريسية والمقررات والمناهج إلى الوصول إلى نموذج تعليمي يصبح الطالب فيه محور الاهتمام في جميع أنشطة العلمية التعليمية، ويتيح للطالب تنمية قدراته على التعلم الذاتي، وإطلاق طاقاته الكامنة، كي يصبح قادراً على الإبداع والابتكار، عن طريق تشجيع التفكير العلمي، وحماية الاجتهاد الفكري والتجريب العلمي من أية قيود تفرض عليه.

ويجب توظيف تقنيات التعليم الحديثة، وتوفير الموارد اللازمة من الكتب والمختبرات اللازمة للتدريب العملي...إلخ، وتحديث التقنيات والمعينات بما يواكب التطور العلمي، ومضاهاتها بالمعدلات القياسية العالمية المطلوب توافرها قدر الإمكان.

كما أن الاختبارات وأسئلة الامتحانات لتقويم أداء الطلبة يجب تطويرها، حتى تتناسب مع الأهداف التعليمية وقياس القدرات المعرفية للطلبة، مع إعداد نماذج متعددة ومتطورة للأسئلة وتصحيحها الكترونياً. ولا مناص من الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية على اعتبارها نوافذ للمعرفة المعاصرة، وذلك إلى جانب العناية بإتقان اللغة القومية، وفي صدد هذا الجمع أثبتت التجربة بالنسبة للعلاقة بين تعليم اللغة العربية واللغة الأجنبية أن كل ضعف في جانب يؤدي إلي التأثير السلبي في الجانب الأخر. ومن المسائل الهامة تدعيم البعد الدولي في البرامج والخطط الدراسية، وهذا يعني ضرورة أن تضع الجامعات استراتيجيات فعالة، لمد جسور الاتصال، والتعاون مع المجتمع المحلي والعربي والمؤسسات الدولية، وفق برامج عمل محددة، تبرز دور الجامعة، وتساعد علي اكتساب وتبادل الخبرات.

الدراسات العليا وهيئات التدريس

مما لا يحتاج إلى تأكيد ضرورة توفير الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وكفالة الحريات السياسية والفكرية، التي تعتبر الأساس لازدهار التدريس والبحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية، مع الحرص المستمر على ارتباط التدريس والبحث في الجامعات بالمجتمع والبيئة المحيطة، من حيث توظيف المعارف وتطبيقها، بما يعود بالفائدة على المشاكل المحلية، ويسهم في حلها ومد جسور الاتصال، والتعاون بين أعضاء هيئة التدريس والجامعات في مصر مع مثيلاتها في الخارج، وذلك وفق برامج عمل محددة تساعد على اكتساب الخبرات المثمرة، وتيسير الحصول على المعارف، من خلال الدوريات العلمية الحديثة.

كذلك ينبغي السعي إلى ربط موازنات الجامعات بأدائها واعتماد برامجها، وأبحاثها أو مشاريعها البحثية الدولية، مع ضمان وضع هياكل وظيفية ومالية متطورة، وتقوم على تحديد العلاقة بين العاملين وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات بالمساءلة، من خلال تطبيق نظام للتعاقد والالتزام به في تعيين أعضاء هيئة التدريس على حسب الاحتياجات الحقيقية والخبرات المطلوبة. كذلك السعي إلى أن تمنح الحرية اللازمة للجامعات لزيادة الحوافز المادية طبقا لمواردها، وحسب القواعد التعاقدية الملزمة لأعضاء هيئة التدريس، مع وضع نظام لتشجيع المتميزين منهم.

أضف إلى ما سبق ضرورة تعديل نظم الترقي لتعكس نوعية الأداء، مع تدويل الحكم على الأبحاث العلمية، وإعادة النظر في أسس الاختيار للجان العلمية، وكذلك السعي إلى إتاحة الفرصة لانتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لتبادل الخبرات والثقافات، وتطعيم هيئات التدريس بالجامعات بعناصر من أصحاب الخبرات البارزين من المهن المختلفة في المجتمع، للاستفادة من خبراتهم، والاحتكاك بالواقع المجتمعي لتحديد أهم القضايا التي تحتاج إلى دراسات وحلول في المجتمع. هذا فضلا عن وضع برامج لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، وفصل ذلك عن المناصب الإدارية والعليا بالجامعة، وتوفير لقاءات محلية ودولية، من خلال

المؤتمرات والندوات والدورات التي تتيح لأعضاء هيئة التدريس الاحتكاك بالخبرات الدولية، والعمل على تشجيع المشروعات الابتكارية وغير التقليدية في الأبحاث والتدريس، والسعي إلى دعمها. هذا إلى جانب تشجيع المشاريع والأبحاث الجماعية لتقوية الروح الجماعية، وتشجيع العمل في فرق بحثية متكاملة، لدراسة قضايا متعددة، وتطوير آليات الباحثين في هذه القضايا.

وفي جميع الأحوال تبرز الأهمية البالغة للعمل على تطوير الدراسات العليا، بحيث تصبح مصدراً لتخريج أجيال جديدة من الباحثين المتميزين، وأعضاء هيئة التدريس والبحث المؤهلين، مع توفير خريطة بحثية بكل جامعة، مرتبطة بمشكلات التنمية للبيئة المحيطة، ويتم تعديلها وفقا للمتغيرات. ومن خلال ذلك يتم تكوين مدارس علمية متعددة، تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة، وتمكين طلاب الدراسات العليا من الحصول بمقتضاها على درجات علمية (ماجستير ودكتوراه)، والتوسع في البعثات لأعضاء هيئة التدريس، وخاصة في العلوم المستحدثة والعلوم المستقبلية، وتوثيق الصلة مع العلماء المصريين بالخارج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل الاتصال وخاصة على الباحثين، مع تخصيص ميزانية كافية لتمويل الأبحاث والمهمات العلمية والمنح، وربطها بموازنات الجامعات، وربط منحها بأداء واعتماد برامجها وفاعلية أبحاثها ومشاريعها في حل قضايا المجتمع، في جميع المجالات والتخصصات.

وفي مجال البحوث يتم استحثاث المشاركة المجتمعية في صورها المتعددة، ومن أهمها دعم المؤسسة المستفيدة من نتائج الأبحاث للدراسات المقدمة في المراكز المتخصصة بالبحث العلمي، وقبول التبرعات المالية والعينية لتدعيم المشروعات البحثية المبتكرة، مع توفير تسهيلات للباحثين من حيث تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على الأنشطة البحثية وعلى الأجهزة المتصلة بها، ووضع مناهج لتطوير قدرات طلاب الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي، وإكسابهم المهارات والتقنيات الحديثة مثل الحاسب الآلي واللغات الأجنبية، كشرط أساسي لإجازة شهاداتهم. ويتطلب الإشراف في الدراسات العليا اقتصاره على أعضاء هيئة التدريس المنتجين ذوي الكفاءة البحثية، والمشهود لهم بالإجادة في هذا المجال، وذلك دون تجاوز العدد المنطقي الذي يؤكد جدية

الإشراف وفاعليته، وتطوير نظام الإشراف الحالي، بحيث يسمح في مجال البحوث التطبيقية بمزيد من الالتحام بين مجالات الإنتاج والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصلة بين الجامعة والمجتمع.

القيادات الإدارية والجامعية

إن عملية تطوير أو تحديث الإدارة الجامعية وقيادتها أمر حتمي، فالارتقاء العلمي بقياداتها، وتأكيد النظرة المستقبلية، والإفادة من الإنجازات العالمية المستجدة في مستوى جامعات العالم المتقدم، خصوصاً مع ازدهار ما يسمى "علوم الإدارة الجامعية" وإرسال البعثات، وتشجيع الدورات التدريبية، واستقدام الخبراء، يجب أن تكون من بين أولويات عملية الإصلاح، ويساعد على ذلك الأخذ بنظام الإعلان المفتوح Open Selection System للقيادات، الذي يساعد على تحقيق مبدأ الكفاءة وليس أي اعتبارات أخرى كالأقدمية في الوظيفة. ثم إن وضع التاريخ العلمي في الاعتبار لا يقل أهمية عن التاريخ الشخصي، وضرورة التأكيد على أهمية أخلاقيات العلم وتطبيقها في اختيار القيادات الجامعية، ومحاولة التفكير في آلية الإعلان المفتوح، والتقدم الحر إلى الإعلان أو الترشيح له، حسب شروط ومعايير محددة ترتبط بنوع الوظيفة، وتكوين لجان متخصصة على أعلى مستوى علمي، وعلى جانب كبير من الموضوعية للاختيار بين المتقدمين والمرشحين على السواء.

ويتطلب اختيار القيادات الجامعية العليا اشتراط التفرغ الكامل في الجامعات، حيث يحقق هذا التفرغ النتائج المتوقعة لعمليات التطوير، والحفاظ على إيقاعها المضطرد. يضاف إلى هذا ضرورة أن يكون تعيين القيادات الجامعية تعاقدياً، وأن يرتبط بقاء القيادة أو عدم بقائها مرهوناً بتنفيذ برامج التطوير. كما أن استقلال الإدارة الجامعية في قراراتها، وحريتها في تحقيق أهدافها بعيداً عن أي ضغوط سياسية واجتماعية أو اقتصادية، من خلال مجالس أمنائها، يعتبر أمرًا ضروريًا لتحقيق الإصلاح.

إن التوسع في إنشاء الجامعات الجديدة - حكومية أو خاصة - ضرورة لازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، تحقيقاً للمسئولية القومية المتعلقة بإتاحة فرص التعليم للجميع، لكن بشرط ألا يتم إنشاء جامعة جديدة - خاصة أو حكومية - إلا حسب المواصفات القياسية لإنشاء الجامعات المتقدمة في كل المجالات وعلى كل المستويات، أي الاحتياج إلى الإتاحة والجودة في آن واحد. ونعنى هنا بالجودة ألا تكون هذه المؤسسات الخاصة الجديدة مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى، بل مؤسسات تقدم خدمة تعليمية متميزة، وتساهم في استيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي والعالي، مع ضرورة الاستعانة بالمشاركة المجتمعية والجهود الأهلية والخاصة في هذا المجال.

ولما كان عامل التمويل مسألة حيوية في تطوير الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فإنه يستوجب تضافر الجهود ما بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة في هذا المجال، وذلك من أجل تحقيق مشروعات التحديث التي لا تجد التمويل الكافي، مع ضرورة التفكير في أساليب جديدة، وحلول غير تقليدية لدعم عمليات التمويل ومضاعفتها، على نحو يتجاوب مع متطلبات المجتمع وتحدياته.

إن ضرورة الإسراع في إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية أمر ملح، على أن تكون هيئة مستقلة ذات سيادة كاملة، لا يخضع العاملون فيها أو أعضاؤها لأي ضغوط خارجية من أي نوع، ولها استقلالها الكامل، بحيث تستطيع القيام بأعمال التوجيه والمتابعة والتفتيش من خلال أنها هيئة محايدة، وتكون مسئولة عن تقديم تقرير سنوي عن مستويات وأشكال الاعتماد، وذلك بالاشتراك مع هيئات دولية أو متخصصة، وذلك للتركيز على كل مجالات النقص والتقصير في الأداء العلمي والتعليمي.

هذا مع العلم أن جدوى المقترحات السابقة، لا يمكن أن تتم إلا من خلال مراجعة جذرية للقانون الحالي للجامعات، وتطويره بما يضع الجامعة في مصاف الجامعات المتقدمة، وخاصة ضرورة

مراجعة شروط التعيين، وقواعد الترقيات، وسن التقاعد، والمرتبات، ...إلخ، وذلك على أساس أن الاستقلال المادي والمعنوي للجامعة هو اللبنة الأولى في استراتجية إصلاح التعليم الجامعي والعالي، التي تسمح في النهاية بإعداد الباحثين بعقلية المثقف الواعي ذي الأفق المفتوح على المستقبل، وهو ما يجب أن ينعكس مباشرة في حرية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، والطبيعية والتكنولوجية، وتوفير مناخ الحرية والاستقلالية التي يجب أن تحمي العمل الأكاديمي والنشاط الجامعي . ورغم أن عملية الإصلاح والتطوير تحتاج لموارد ضخمة، إلا أنه يمكن التحرك تدريجياً وبالتوازي مع منح مزيد من الجهد لجامعة تتوفر فيها إمكانيات حقيقية للتطوير والإصلاح من بنية أساسية، وهيئة تدريس، وتحويلها لنموذج لعملية التطوير يمكن أن يغذي بدوره جهود الإصلاح في باقي الجامعات

الفصل الرابع

البحث العلمي



مقدمة

يقاس تقدم الأمم بقدر اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي هو قاطرة التنمية، وهو الذي ينهض بما يولده من ابتكارات واختراعات مستمرة تؤثر على التنمية الصناعية وعلى اقتصاديات الدول، ويحسن بالتالي من الأوضاع الاجتماعية للشعوب برفع المعاناة، وتحسين أحوال الإنسان، وتقرير آفاق تقدمه، فضلاً عن انعكاساته على أوجه الحياة المختلفة الأخرى. وباختصار، فإن البحث العلمي هو الذي يعطي القدرة اللازمة للتفكير العلمي ولاكتساب الاحترام الدولي وصيانة الأمن القومي لأي دولة تريد أن تكون لها مكانة مرموقة بين سائر الدول. وتعبر جهود البحث العلمي والتكنولوجي عن الجانب البناء والخلاق لعقل الإنسان وروحه، وأي حضارة أو ثقافة تتجاهل هذا الجانب لا يمكن اعتبارها كاملة.

الوضع الحالي للبحث العلمي وتحديات تطويره

لم تكن الجهود التي بذلتها الدولة في مصر في مجال البحث العلمي، كافية في معظم الأحيان لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول الآخذة بأسباب التقدم. والعبرة هنا ليست بعدد البحوث المنشورة فحسب، وإنما بكم النتائج التي تم الاستفادة منها، وأخذت طريقها إلى حيز التطبيق. ويكفي أن نلقي نظرة على أعداد براءات الاختراع المصرية، ومقارنتها بتلك المسجلة في دول مثل الهند وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، لكي ندرك حجم العمل المطلوب والتحديات التي تواجه البحث العلمي، سواء في مجال السياسات، والبرامج، أو مستوى الباحثين، وأساليب تأهيلهم، أو التمويل والإمكانات البحثية اللازمة، التي يؤدي غيابها أو نقصها في النهاية إلى ضعف المردود، وتدني الطلب على خدمات البحث العلمي، ووجود مناخ غير داعم لجهود التنمية التكنولوجية.

ونتيجة لما يحدث في العالم من تطورات سريعة تتأكد أكثر من أي وقت مضى ضرورة دعم وتشجيع البحث العلمي في مصر، على أساس أن العلم والتكنولوجيا يمثلان ملكية عامة لكل

الشعوب والأفراد. وتقع على عاتق الباحثين العلميين مسئوليات خاصة في تحقيق المنفعة العالمية من خلال العمل على زيادة المعرفة، وهي الثروة التي من خلالها يستطيع المجتمع مواجهة الاحتياجات والتحديات المطلوبة للتنمية والتطوير. ولذلك فإن أي خطة تقترح للنهوض بأوضاع البحث العلمي في مصر يجب أن تبدأ من الإشارة إلى التحديات التي تجابه البحث العلمي، والتي من أبرزها ما يلي:

- غياب سياسة واضحة ومعلنة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية

مع انخفاض الوعي بأهمية البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، وعدم إدراك الجدوى الاقتصادية للنشاط البحثي الحالي بصفة عامة، ورغم كثرة الحديث إعلاميًا حول أهمية البحث العلمي للاقتصاد القومي، مضت فترات طويلة دون وجود سياسات واضحة واستراتيجيات معلنة بالنسبة للبحث العلمي ودوره في التنمية، مع تذبذب درجة الدعم السياسي والحكومي لقطاع البحث العلمي، الأمر الذي جعل دور هذا القطاع الهام هامشيًا. ومما يؤكد ذلك عدم وجود خطط بحثية واضحة ومحددة على المستوى القومي أو القطاعي أو المؤسسي، باستثناء جهود متفرقة وخطط محدودة كتلك التي تضعها بعض المجالس واللجان القومية النوعية بوزارة الدولة للبحث العلمي، أو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وعدد آخر محدود من المعاهد البحثية. بيد أن معظم هذه الجهود تحتاج للتطوير والدعم والتحرر من اللوائح الجامدة، كما أن غياب التنسيق بداخلها ومع غيرها من المؤسسات يؤدي في كثير من الأحيان إلى التكرارية وعدم التكامل، وهو ما يساهم في المزيد من هدر للموارد المتاحة. كما أن الخطط البحثية لا تقوم في معظمها على مشاركة الفرق البحثية متكاملة التخصصات أو التنسيق فيما بينها لحل مشكلات محددة من مختلف الجوانب، هذا بالإضافة إلى عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات، سواء على المستوى المحلي بالجامعات، أو على

المستوى القومي، بسبب غياب نظم المعلومات والإحصاء، التي تعتبر من الآليات المهمة لجهود البحث العلمي.

- المشكلات المرتبطة بتكوين وإعداد الكادر البحثي

على الرغم من توفر أعداد كبيرة من الكوادر البحثية وفى معظم التخصصات تقريباً، إلا أنها تعاني من عديد من المشكلات التي تؤثر على مستوى كفاءتها. هناك مشكلات ومعوقات ترتبط بأساليب إعداد وتكوين الباحث العلمي والمهندس التقني، ويتضاعف أثرها بسبب نقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية للوقوف واستيعاب المستجدات. وينعكس هذا بالسلب على القدرات البحثية للباحثين على المدى الطويل، خاصة مع ضعف الاحتكاك بمواقع الإنتاج والخدمات لمعرفة الحاجات الحقيقية للمجتمع، التي تمثل مشكلاتها مادة عمل الباحثين. هذا بالإضافة إلى غياب نظام علمي جاد ومستقر لتقويم أداء الباحثين داخل مؤسساتهم، يربط بين مستوى أداء الباحث وتقدمه وتميزه، وبين ما يحصل عليه من حوافز مادية ومعنوية. هذا إلى جانب عدم توافر الكادر الفني المساعد الذي يؤكد ضرورة الاهتمام ببعض الجوانب الهامة في إعداد الكادر البحثي، وهو الأمر الذي يحدث في أغلب دول العالم التي استطاعت أن تتقدم في مجال البحث العلمي. ومن بين هذه الجوانب نجد ما يلي:

- ضرورة أن تشمل الدراسات الأساسية للعاملين في البحث العلمي عددًا من العلوم المحددة، لكي يتمكن من العمل على النحو المناسب، والتي تشمل على العلوم، والرياضيات، والمنطق، والإحصاء، وتاريخ وفلسفة العلم، والكمبيوتر.

- التأكد من أن يكتسب الباحثون المهارات الكافية في عدد من التقنيات التجريبية داخل المعامل، والتعبير عنها بلغة الرموز، والخبرة العملية في قياس صحة التجارب، ومعالجة البيانات، وفهم مدلولاتها، على أن يقضي فترة كافية كباحث مساعد مع أحد العلماء أو الباحثين الكبار لكي يتعلم تقنيات إجراء البحث.

- الاطلاع المستمر على الأعمال التجريبية التي أنجزها الآخرون

- تسهيل وإتاحة الصلات مع الدوائر العلمية في الداخل والخارج، والوعي المستمر بحصيلة المعارف العلمية.

- تنمية المهارات الحرفية في البحث العلمي والتي تشتمل على المهارات الفكرية والمهارات التجريبية، والجمع بين تعدد خبرات التدريب وحب الاطلاع.

والحقيقة أن السعي لتحصيل المعرفة العلمية، وتطوير واستخدام التكنولوجيا لإثراء هذه المعرفة يمكن أن يمنح الباحث لحظات بل فترات طويلة من المتعة الذهنية الرائعة التي تصاحب الوعي بومضات الإلهام والإبداع، ونفاذ البصيرة، ومحاولة كشف الأسرار والتحدي. والواقع أن الباحث العلمي يتسم بكل نواحي الضعف والقوة التي توجد في جماعة إنسانية أخرى.

التمويل والموارد المادية

يتعامل الباحث العلمي مع الأفكار والبيانات، ومع أكثر المنتجات البشرية تجريدًا. وفي معظم البلدان النامية تخصص موارد التمويل من المصادر الحكومية. والحقيقة أن توفير التمويل المناسب للبحث العلمي والتكنولوجي يعتبر عملية شديدة الصعوبة، لأنه يحتاج إلى تقديم مبررات عن أوجه الإنفاق المطلوبة، لتحقيق فوائد قد تكون مؤكدة أو غير مؤكدة، ولذلك فإن مصادر التمويل تتعدد في الدول الرأسمالية، ويتم الحصول عليها من الحكومة، والبنوك، والصناعة، والهيئات، والمنح،...وغيرها. ومن أهم هذه المصادر التعاقدات بين الشركات الصناعية ومؤسسات البحث العلمي..لدعم الصناعات القائمة على العلم والتي تستفيد من نتائجها هذه المؤسسات، ويكون لها عائد كبير على المدى الطويل.

هذا وعلى الرغم من أن الرقم المعلن عن مخصصات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مصر هو ٠,٨٪ من الدخل القومي، فإن المتاح الفعلي يقدر بأقل من ذلك بكثير، فضلاً على كونه متناثرًا، وغير موجه في معظمه للبحث العلمي حيث إن الجزء الأكبر منه يخصص لبنود المرتبات

والمكافآت وما في حكمها. وبالمقارنة بين هذه المعدلات في الإنفاق على البحث العلمي والمعدلات العالمية يتضح لنا أن نسب الإنفاق على البحث العلمي والتي تتراوح بين ١,٥ – ٢ ٪ من الدخل القومي للدول، وفي إسرائيل يصل هذا الإنفاق إلى نسبة ٢,٣٪، كما يصل في الدول الصناعية في متوسطه إلى ٥,٢ ٪ من الدخل القومي. وتوضح هذه النسب الفروق الكبيرة فيما بين مخصصات البحث العلمي في مصر وفي غيرها من الدول، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة.

ومما يزيد من عجز التمويل الحكومي للبحث العلمي في مصر غياب وضآلة التمويل الوارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي، بالإضافة إلى غياب حسن التوظيف للموارد المحدودة والمتاحة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال ما يتعلق بعدم الاستفادة بالشكل المرضي من المنح والهبات والمعونات الخارجية. وهذا بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالتجهيزات والأدوات، التي لا توجد نظم مستقرة لصيانتها وإصلاحها والتأمين عليها، وبصفة خاصة الأجهزة والمعدات المرتفعة الثمن، ومما يزيد من تفاقم الوضع الانخفاض في معدلات تشغيلها ومعدلات الاستفادة الحقيقية منها، نتيجة تفشي بعض الظواهر السلبية، مثل ظاهرة التبعية شبه الشخصية للأجهزة بالنسبة للأفراد الذين تدرج في عهدتهم هذه الأجهزة، وليس في عهدة المؤسسات التي يعملون فيها، والذي يؤثر في طريقة الاستفادة منها ويعتبر بالتالي من معوقات البحث العلمي، بالإضافة إلى عدم توافر رءوس الأموال للزيادة أو تحديث هذه الأجهزة المطلوبة للبحث العلمي.

سيادة مناخ معوق للتنمية التكنولوجية

تواجه مبادرات تنمية التكنولوجيا المحلية عقبات متعددة، من أهمها القصور في تنمية القدرات الإبداعية، وعدم تكامل حلقات نقل نتائج البحوث إلى التطبيق نتيجة ضعف العلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وعدم وجود تعاون بينهما وبين معظم القطاعات الاقتصادية. وحتى في الحالات التي تحتوي فيها على التنمية التكنولوجية في بعض

المؤسسات حيث إن معظم الأمور يرتبط بالأفراد، وذلك في ظل غياب أي نظام داخل المؤسسات، وأوضاع مؤسسية مستقرة لعملية التنمية التكنولوجية وتراكمها. وهذا يؤدي إلى سيادة مناخ غير مشجع حتى على نقل التكنولوجيا من الخارج وتوطينها. كما أن عدم الإلمام الكافي باتفاقيات الملكية الفكرية، وتأثيرها على مناخ ومستقبل البحث العلمي، وعدم وجود الحوافز الكافية لتدعيم وتسجيل براءات الاختراع المصرية، وتقادم التشريعات المرتبطة بتنمية التكنولوجيا، والحاجة إلي مراجعتها وتحديثها، تعتبر كلها من العوامل المساعدة على مزيد من إحباط التنمية التكنولوجية. هذا بالإضافة إلى ندرة وجود القيادات الواعية والمهتمة بمشاكل الجماهير وتحقيق الأهداف التنموية، من خلال آليات البحث العلمي، التي لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف لا تتوافر فيها خريطة بحثية كاملة وشاملة لأهم مشاكل مصر الصناعية الحالية والمرتقبة.

ثم إنه بالرغم من تعقد وضخامة التحديات السابقة، إلا أنه لابد من الإشارة إلى وجود تجارب ونماذج بحثية محلية مضيئة بالرغم من محدوديتها، والتي يمكن أن تشكل نموذجاً قابلاً للتكرار والتعميم إذا ما تم دراسة واكتشاف عوامل نجاحها، في ظل المناخ والمشكلات التي تواجه البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مصر.

الرؤى المستقبلية ومقترحات التطوير والإصلاح

تحتاج كل دولة إلى رؤية استراتيجية متكاملة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية تنطلق من احتياجاتها التنموية، وقدراتها الواقعية، بحيث تقود هذه الاستراتيجية عبر حزمة متنوعة ومتكاملة من السياسات إلى تعزيز البحث العلمي وتنمية التكنولوجيا. ولا يمكن وضع وتطوير مثل هذه الاستراتيجية الوطنية إلا بالتشاور مع المؤسسات البحثية والأكاديميات المختلفة، بجانب الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، خاصة خبرات البلدان التي تتشابه ظروفها مع ظروف مصر، التي يوجد فيها تجارب ناجحة. والاستراتيجية المتكاملة تعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بطريقة متوازنة، ولذا

من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - تنمية البحث العلمي بدون تعليم جيد، مع بث الوعي بأهمية البحوث لدى الرأي العام لجميع المواطنين، من خلال التنظيمات الحزبية والشعبية والأندية والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام، وصهر كل الجهود المشتركة في بوتقة واحدة، وفي إطار فلسفة موحدة يرتضيها المجتمع. ولابد من وجود الخطط والبرامج لكل من مراكز البحث العلمي والجامعات، في ظل المعايير الموضوعية لقياس الأداء البحثي، والتنبؤ العلمي بمجريات التقدم بإحصائيات دقيقة تخضع للتحليل، ومراجعة المتغيرات المؤثرة على إيجابيات البحث. ومن الأهمية بمكان أن تأتي هذه الاستراتيجية الوطنية محددة مركزة على ما يلي:

١- الأولويات الوطنية للبحث والتطوير، ومدى التزام الدولة أو أية أطراف أخرى بتمويلها.

٢- أساليب تحقيق أقصى تطوير ممكن للقدرات الوطنية (البشرية - المادية)، خاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية الأكثر ملاءمة للتنمية الاقتصادية المستدامة والرفاهية الاجتماعية.

٣- أساليب وآليات التقييم الجديرة بالثقة التي تعظم فعالية البرامج الحكومية.

٤- أساليب تنمية وحفز البحث العلمي بمشاركة القطاع الخاص وقطاعات المجتمع، خاصة في مجال التنمية التكنولوجية.

٥- كيفية التواصل والتفاعل مع المجتمع العلمي العالمي والاستفادة منه وبالإضافة إلى هذا فإن أية محاولة لوضع استراتيجية للتطوير والإصلاح في مجال البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، يجب أن تتعامل مع كل جذور المشكلات التي يعانيها البحث العلمي، وبشكل متوازٍ ومتوازن، وهو ما يجب أن يشـمل في حالتنا المصرية كرؤى ومقترحات للإصلاح تتعلق بالسياسات والخطط القومية، والتخطيط المؤسسي، والقدرات البشرية، والإمكانات البحثية، والتمويل، والتنمية التكنولوجية. وفيما يلي بعض الجوانب التي يجب أن تتوفر في كل منها، تحقيقاً لمطالب البحث العلمي الجاد والمثمر:

- السياسات والخطط القومية

يمكن حصر الإصلاحات في مجال البحث العلمي، في جوانب السياسات والخطط القومية في ضرورة العمل على تحقيق الجوانب التالية:

- يتحتم النظر إلى موضوع اللحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي على أنه الهدف القومي الأسمى، والحلم الذي يكون العمل على تحقيقه هاجسًا في ضمير أبناء الوطن.
- يجب على الدولة أن تضع سياسة ورؤية مستقبلية واضحة ومعلنة للبحث العلمي والتكنولوجيا تتمشى مع احتياجات المجتمع، وتنطلق من احتياجات التنمية والنهضة، وأن توفر لها الإمكانات والظروف المناسبة لإنجاحها. ويسند إلى وزارة البحث العلمي بالتعاون مع الوزارات المعنية، وضع هذه الاستراتيجية، وترجمتها إلى خطط قومية لتحقيق أهداف محددة يشارك المختصون في وضعها، ويخصص لها التمويل المناسب وفق خطة زمنية محددة.
- يتحتم أن يكون إسناد تنفيذ المشروعات المدرجة تحت هذه الخطط وفق نظام تنافسي، مع وضع نظام متطور لمتابعة تنفيذ هذه الخطط وقياس مستوى الأداء.
- يجب أن تكون الخطوة الأولى في وضع هذه الاستراتيجية، هي قيام أكاديمية البحث العلمي بعمل خريطة بحثية بمشكلات أو متطلبات التنمية، وتحديثها كل فترة، ونشرها على كافة المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وعلى شبكة الإنترنت، حتى تصبح موضوعاتها هي القضايا والإشكاليات البحثية التي تركز عليها المشروعات البحثية لطلبة الدراسات العليا في درجات الماجستير والدكتوراه، وهو الأمر الذي سوف يدعم ارتباط البحث العلمي باحتياجات التنمية. وهذا يقتضي وجوب أن تكون هذه الاستراتيجيات وراء كل تميز وتفرد كل جامعة ببعض المجالات البحثية التي ترتبط بدوائر المنطقة المحلية، لكي تحقق الخريطة البحثية الكلية صورة التكامل لمتطلبات التنمية.

- إذا كانت استراتيجية تطوير البحث العلمي والتنمية التكنولوجية يجب أن تنطلق من واقع احتياجات نهضة المجتمع المصري وتنميته، فهي أيضا يجب أن تبدأ خاصة في مجال البحث والتطبيق التكنولوجي من أحدث ما انتهت إليه المؤسسات والمراكز البحثية المتقدمة في العالم، وهو ما يحتاج إلى ضرورة ربط البعثات العلمية بالسياسات والخطط القومية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية. هذا إلى جانب السعي لربط العلماء المصريين بالخارج مع سائر مؤسسات الدولة المعنية بالبحث والتطوير، عن طريق عضوية لجان إشراف ومشاريع مشتركة، ...إلخ.
- إنشاء قاعدة بيانات و معلومات عن البحوث العلمية الجادة التي نشرت بالمجلات العالمية في المراكز العلمية المختلفة في خلال السنوات العشر الماضية والقابلة للتطبيق، وإتاحتها للمؤسسات الصناعية والاقتصادية، من أجل استخلاص المعلومات مُصَفَّاةً في صورة كليات ومؤشرات وتحليلات إحصائية، لدعم القرارات وتجلية التوجهات بمعنى النظم الذكية، وهي نظم تقرأ وتسمع وترى، وتميز المسافات والأشكال، وتفهم وتصحح، وتحلل وتحل المسائل وتبرهن، وتتخذ القرارات.

- التخطيط المؤسسي

يجب أن تبنى استراتيجية فعالة للنهوض بأوضاع البحث العلمي والتنمية التكنولوجية، ويتطلب ذلك إعادة هيكلة مؤسسات البحث العلمي القائمة، وربطها ببعضها البعض لمنع التكرار في المشروعات البحثية، ولزيادة التكامل بينها، ووضع مقاييس وأساليب للتقييم والتقويم لأدائها العلمي والبحثي، حتى يمكن زيادة القدرة التنظيمية للبحث العلمي وأساليب إدارته وتخطيطه. ويقترح مع ضمان حسن توظيف الموارد المتاحة في هذا المجال أن يتم ما يلي:

- تشرف وزارة البحث العلمي على وضع استراتيجية الخطط والسياسات والتنسيق بين الوزارات ومراكز البحث التابعة لها، بما يعني إنهاء التداخل بين وظيفة أو مهام

وزارة البحث العلمي وأكاديمية البحث العلمي التي يجب أن تركز على تمويل البرامج والمشروعات.

- علاج الخلل القائم في هيكلية مؤسسات البحث العلمي، نتيجة تركز هذه المؤسسات داخل الجامعات، حيث تضم جدران الجامعات ما يوازي ٧٣٪ من قوة البحث العلمي، في حين أن هذه النسبة في الولايات المتحدة لا تتجاوز ١٣٪.

- تفعيل وتنشيط واقع البحث العلمي يتطلب أيضاً تعديل التشريعات واللوائح الخاصة بالبحث العلمي، بحيث تصبح أكثر مرونة وملاءمة لطبيعة البحث العلمي، ومختلفة عن اللائحة النمطية للجامعة التي لديها مهام أخرى مثل التدريس بالإضافة لمهمة البحث العلمي. وكمثال لذلك، يجب إحداث تعديل جذري في أساليب عمل وتشكيل لجان الترقية العلمية (اللجان الدائمة) أو التحكيم العلمي للأبحاث، وعدم تشكيلها وفقًا لقواعد الأقدمية المطلقة، بل وفق معايير جودة، بجانب ضرورة الاستعانة بالتحكيم العلمي الدولي، خاصة في رسالات الماجستير والدكتوراه، بالإضافة إلى التحكيم والتقييم المصري، حتى يرتفع مستوى الأبحاث العلمية لمستوى المنتج البحثي العلمي الدولي.

- تلتزم كل مؤسسة بحثية بخوض المنافسة للحصول على أكبر نصيب ممكن من تنفيذ الخطط القومية الموضوعة في مجال البحوث العلمية والتنمية التكنولوجية، وفقاً لمعايير حسن استغلال الإمكانات البشرية والمادية لديها، ومراعاة مجالات التميز التي يمكن أن تتفوق فيها من مجالات البحث العلمي. ويشكل الإسهام في تنفيذ خطط الدولة وفقاً لهذه المعايير، شرطاً لتمويل المؤسسة البحثية، إلى أن تتحسن الظروف التي تضمن زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل أبحاثها.

- يراعى في التخطيط المؤسسي تشجيع البحوث في مجالات العلوم الأساسية من فيزياء وكيمياء ورياضيات وهندسة وراثية وجيولوجيا التعدين، وما يتصل بها من علوم تطبيقية، وبالعلوم البيئية والبحوث متعددة التخصصات، ودون إغفال الدراسات والبحوث الاجتماعية والإنسانية لما لها من أهمية في النهضة الشاملة.
- توفير الاستقلال المالي والإداري المنضبط لمراكز البحوث والتطوير.
- إقامة علاقات تعاون وثيق ومتكافئ وطويل المدى مع الجهات العالمية العلمية والبحثية المناظرة ذات السمعة المرموقة.

- لقدرات البشرية

يعتبر العالم أو الباحث عصب عملية البحث العلمي، بما يمتلكه من مهارات وقدرات إبداعية وابتكارية. ولذلك فإن هناك ضرورة لإحداث تطوير كمي ونوعي جذري في هذا المجال ويركز على النقاط التالية:

- دعم ثقافة البحث العلمي، والاهتمام بتكوين وتنشئة باحث المستقبل، وتنمية قدراته الإبداعية بدءاً من المراحل التعليمية الأولى. وللتذكرة نقول: إن جوائز نوبل في الطب مثلاً لا تمنح للأطباء الممارسين، وإنما للعلماء والمكتشفين المبدعين.
- وضع نظم مستقرة تضمن احتكاك الباحثين بمواقع الإنتاج والخدمات في تخصصاتهم، وبما يسمح بتفاعل حقيقي يؤدي إلى وضع البحث العلمي في خدمة هذه المواقع عن اقتناع، ومشاركة من القائمين عليها، وحتى يتم توثيق الصلة بين العرض والطلب.
- توفير سبل وأساليب التفاعل والاحتكاك المستمر بين الباحثين المصريين والمراكز البحثية الخارجية في مجال تخصصاتهم، ومشاركتهم في أنشطة البحث العلمي بفاعلية.
- توفير فرص التدريب الخارجي للباحثين التي تمكنهم من استيعاب المستجدات المتسارعة

في العالم دائم التطور. ويتطلب ذلك مضاعفة أعداد البعثات للخارج والزيارات المتبادلة وحضور المؤتمرات العلمية، لتطعيم المجتمع العلمي بدماء وخبرات جديدة، وخاصة في مجالات العلوم الحديثة.

- يجب تيسير وإتاحة طرق وآليات ميسرة لإقامة علاقات وروابط مع العلماء والمهندسين المصريين الموجودين بالخارج، خاصة المقيمين بالدول الصناعية، لربطهم بالمؤسسات البحثية والتكنولوجية في مصر.
- إعداد قاعدة بيانات تفصيلية عن شباب الباحثين العائدين من الخارج، خاصة في الفترة الأخيرة وفي المستقبل، تشمل مجالات بحوثهم وجهودهم وإنجازاتهم العلمية.
- إشراك شباب الباحثين المتميزين في لجان المجالس النوعية بأكاديمية البحث العلمي والمجالس القومية المتخصصة، وإعطاؤهم دوراً في وضع خطط التطوير والتحديث.
- إعادة النظر في لوائح الترقيات ومعايير تقييم الباحث العلمي، بما يضمن النهوض المستمر في مستواه، ويربط صعوده المهني بحجم ونوعية إنتاجه العلمي، وهو التقييم الذي يجب أن يشارك فيه علماء متميزون من الخارج.
- وضع نظم جادة وواضحة ومستقرة تتميز بالشفافية لتقييم أداء قيادات المؤسسات البحثية والعاملين بها، وفق معايير كفاءة وجودة صارمة يشارك في تطبيقها علماء من الخارج.
- اختيار القيادات من خلال نظام تنافسي مفتوح ومعلن، وفق معايير محددة ومنضبطة، مع إعداد أجيال مستقبلية منهم إعداداً جيداً عن طريق التدريب والتهيئة التنافسية.
- الاهتمام بالتحديث الإداري على مستوى النظم والقواعد لمؤسسات البحث العلمي، مع وضع اللوائح المرنة لمساندة الإدارة المسئولة.
- إعداد الكوادر الفنية المساعدة من فني الصيانة، واستمرار تطوير أدائها وتدريبها.

- مكافأة الباحثين والعاملين في المجالات البحثية، ورفع رواتبهم بما يضمن تميزهم وبقاءهم للعمل في المؤسسات ومراكز البحث المصرية، وعدم هجرتهم ونزوحهم إلى الخارج. ونذكر أن ستالين رفع مرتبات العلماء ثلاثة أضعاف مرة واحدة.. وفي هذا المناخ صعد العلماء الروس إلى القمر وسبقوا أمريكا.
- وضع سياسة ثابتة لفترات إعارة الباحثين، بحيث لا تكون لفترات طويلة، وأن تكون متقطعة.
- إتاحة الفرصة وتذليل العقبات، لتشجيع الإناث اللائي يمثلن نصف المجتمع وطاقته، للمشاركة الفاعلة في مجالات البحث العلمي والتكنولوجيا.
- تشجيع المتميزين من الطلاب، ودعمهم جزئياً للاتصال بمراكز البحث والتطوير والإنتاج في الدول الصناعية والمتقدمة، وقضاء بعض الوقت للوقوف على التطورات العلمية والتكنولوجية في تلك الدول، والمشاركة فيها.
- إذا أردنا أن يكون للعلم مكانة في مصر تساعد على أن نصل به إلى ما وصل الآخرون من تقدم وتحضر، فلابد من أن نفكر بصورة جدية وموضوعية في المكانة التي يحتلها العالم بيننا.

- الإمكانات البحثية

تعتبر الوسائل التي يتم بها البحث العلمي ركنًا أساسيًا في تقدمه والقيام به على وجه صحيح ومنضبط بما في ذلك الأجهزة والتجهيزات والكيماويات ومصادر المعرفة. وفي هذا المجال يجب العمل على توفير ما يلي:

- دعم الجامعات من أجل تحويلها من مجرد معاهد علمية محلية إلى صروح علمية مرموقة، لها دور فعال في دعم البحث العلمي، وإنتاج وتخريج أجيال من العلماء.

- إعداد قواعد بيانات للأجهزة والإمكانات الموجودة بكل مؤسسة بحثية وحالتها والإعلان عنها، لتيسير عملية إتاحتها للاستخدام الأوسع على المستوى الوطني.
- يمكن للأجهزة غالية الثمن التي تحتاج إلى توظيف كوادر فنية مؤهلة لتشغيلها وحسن إدارتها وصيانتها، أن يتم تجميعها وتشغيلها في معامل مركزية متاحة لأكثر من جهة مثل الميكروسكوب الإلكتروني.
- توفير عقود صيانة وضمان للأجهزة والتجهيزات العلمية.
- استكمال النقص الواضح في الأجهزة والتجهيزات البحثية وخاصة في مجالات البحوث الجديدة.
- وضع وتنفيذ ودعم برامج للتدريب المستمر في طرق البحث الجديدة والتقنيات الحديثة في الداخل والخارج، وبحيث تكون محصلة التدريب تحقيق نتائج إيجابية على الفرد وعلى المؤسسة البحثية، فالفرد يكتسب خبرات جديدة تؤهله للارتقاء وتحمل المسئولية، وتستفيد المؤسسة من قدرات ومهارات المتدربين.
- الاهتمام، ودعم وحدات ومراكز التجريب الصناعي والحقلي وبرامجها الميدانية.
- توفير قواعد بيانات للقدرات البشرية في مجالات البحث العلمي والإنتاج العلمي.
- توفير قواعد بيانات للبحوث المنشورة وبراءات الاختراع.
- تحديث وربط المكتبات، وتيسير طرق تبادل المعلومات والمقتنيات بينها ومن خلالها.
- دعم وتشجيع تنظيم المؤتمرات العلمية العالمية محلياً، وكذلك تيسير ودعم سبل استدعاء وزيارة العلماء من الخارج لفترات قصيرة أو طويلة.
- إنشاء وتشجيع ودعم المراكز البحثية المتميزة في مصر، ووضع نظام لتعضيدها وتعظيمها، وزيادة التعاون وتشجيع المنافسة بينها.

- التمويل

من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الأسمى، ودخول حقل المنافسة العلمية، وإصلاح وتطوير البحث العلمي، فإنه يتحتم تحقيق ما يلي:

- الزيادة الفورية لنسبة تمويل البحث العلمي إلى المستويات المتعارف عليها والمقبولة عالمياً، وبحيث لا تقل عن ٢ ٪ من الدخل القومي، والوصول بها إلى ٣ ٪ خلال خمس سنوات.
- إحداث تغيير جذري في رؤيتنا التقليدية في تمويل أنشطة البحث العلمي، بضرورة زيادة المخصصات الحكومية الموجهة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، باعتبار أنه سيؤدي إلى إسراع عجلة التنمية.
- دفع وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمختلف الوسائل، بما في ذلك إعطاء القطاع الخاص نوعًا من الحوافز كالإعفاءات الضريبية التي تشجعها على تبني قضية البحث العلمي والتطوير في مؤسساته الاقتصادية والصناعية، مثل إعفاء الأجهزة الخاصة بهذه الأنشطة من الضرائب، وكذلك زيادة استثماراته في مجال التطوير والبحث.
- تشجيع قيام المؤسسات الصناعية بعمل حضانات تكنولوجية داخل الكليات والمعاهد العليا، تقوم بالإنفاق عليها.
- تأجير المراكز البحثية للمؤسسات الصناعية أو المشاركة فيها لفترات معقولة (٤-٥سنوات) لإجراء أبحاث التطوير.
- إلزام الشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية بتخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث والتطوير.
- تشجيع قيام الكيانات الصناعية بالتعاون فيما بينها في مجال البحوث، وإنشاء مراكز البحث والتطوير المشتركة.

- إنشاء روابط وآليات تعمل على ربط الصناعة بالبحث العلمي في كل مركز من مراكز البحث العلمي، وتسويق أبحاثه وإنشاء صناديق خاصة بتمويل البحوث المطلوبة لحل المشاكل الفعلية.
- ترشيد صرف مخصصات البحث العلمي وضبطها.
- تخصيص جزء من التمويل المتاح لتشجيع الباحثين العائدين أو الحاصلين حديثاً على درجاتهم العلمية، بما يمكنهم من اتخاذ وتأمين خطواتهم الأولى على طريق البحث العلمي.

● التنمية التكنولوجية

إن الهدف الأساسي للبحث العلمي هو الابتكار وزيادة المعرفة، وكلاهما سيقودان إلى تنمية ومكاسب اقتصادية وصحية ونفسية وجمالية، تتمثل في منتجات وخدمات متطورة ومطلوبة، يتم توفيرها من خلال تقنيات مبتكرة. ولتحقيق ذلك يجب التركيز على ما يلي:

- توجيه مزيد من الجهد التخطيطي والتمويلي والتنفيذي لتنمية التكنولوجيا المحلية، وتطويع التكنولوجيا الخارجية وتطويرها، والعمل على تطبيقها وتسويقها، مع ضمان الحصول على منتجات وخدمات قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا.
- وضع آلية للمشاركة بين المستثمرين والشركات أو الكيانات الكبرى، لإنشاء شركات محلية تستعين بنتائج الأبحاث في المؤسسات العلمية المصرية، لاسيما شركات البترول والبتروكيماويات والصناعات الكيماوية، وشركات التعدين وشركات صناعة الأدوية والصناعات الغذائية، وكلها تتعرض لنوعية من المشاكل تتطلب التدخل السريع من البحث العلمي المتخصص.
- دعم البحوث الهادفة لتعظيم المكون التكنولوجي ذي التنمية المضافة المرتفعة في الإنتاج والخدمات.
- إنشاء وحدات تجريبية وبحثية في مواقع الإنتاج والخدمات، وليكن ذلك في أكبر الشركات.

- تحويل بعض وحدات ومراكز الأبحاث إلى كيانات إنتاجية وخدمية لا تهدف إلى الربح.
- نشر ثقافة احترام الملكية الفكرية.
- التوصية والعمل على زيادة الاهتمام بدراسة وإمكانيات الاستفادة من براءات الاختراع التي آلت إلى الملك العام، خاصة في مجالات هامة وواعدة كصناعات الدواء والمبيدات.
- تنمية الطلب المجتمعي على الإبداع والابتكار.
- ضرورة تحديد بعض الأهداف القومية، لكي يتم تحقيقها في خطة خمسية أو أكثر — على سبيل المثال — لبعض البحوث من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، مثل تكنولوجيا استصلاح الأراضي، تكنولوجيا الطاقة... فكل هذه التكنولوجيات لا تصل إلى أي انجاز بدون بحث علمي حقيقي جاد وموضوعي قادر على التقدم.

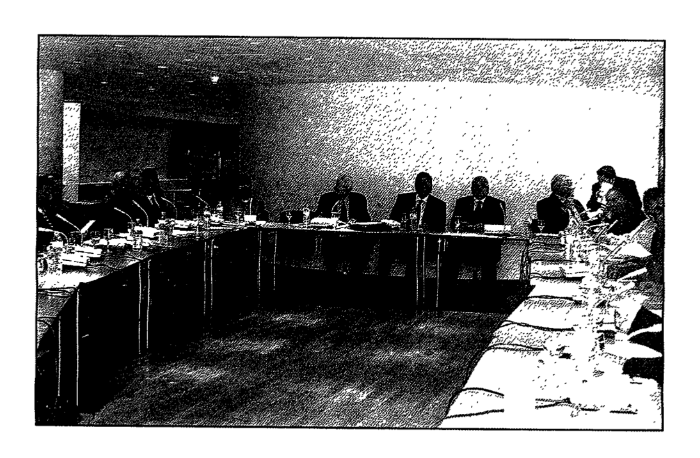
تعقيب

تجد الإشارة هنا إلى أنه بعد عقد مؤتمر الإسكندرية وتقريره الحالي، قامت وزارة التعليم والبحث العلمي، خلال عام ٢٠٠٥ بوضع استراتيجية شاملة للبحث العلمي، شارك فيها مئات من العلماء والباحثين والمؤسسات وكبار المسئولين في مراكز الإنتاج والخدمات.

وفي اعتقادنا أنه رغم تغير الوزراء لا ينبغي أن يتم تجاوز الجهود السابقة، وأن يتم متابعتها، وتطويرها إن استدعى الأمر، وألا نبدأ دائما من الصفر. ولم تعد قضية عدم وجود استراتيجية — كما هو التبرير الذي يقدم في مجالات الإصلاح — مبرراً لتوقف العمل التنفيذي لما يتطلبه ترقية مستويات البحث العلمي ومنجزاته، والإفادة من حصاد ثمراته.

الفصل الخامس

التنمية المهنية والتعليم المستمر



مقدمة

يذهب علماء المستقبليات إلى أن المعيار لتقدم دول العالم في القرن الحادي والعشرين، سيكون مرتبطًا بمدى النجاح في تحقيق سياسة استمرار التعلم المتجدد مدى الحياة، بعبارة أخرى كيف يمكن للدولة أن تقنع المواطنين بأهمية وضرورة استمرارهم في التعلم مدى الحياة، وأن التعليم النظامي نقطة بداية وليست نقطة نهاية، حيث إن التعلم عملية إيجابية، وإن الإنسان يجب أن يبذل الجهد لمواصلة اكتساب المعرفة، لأنها السبيل إلى الحيوية والنماء، ثم إنها العامل الأساسي الأكثر تأثيرًا في حياة الأمم في سياق ما يجري من التطور السريع والمتلاحق في شتى مجالات العلم والمعرفة، وفي مجال الاتصالات والمعلومات على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى ظهور أولويات في مجالات التنمية البشرية، أصبحت مرتبطة بالتطوير والإصلاح في قضيتي التنمية المهنية والتعليم المستمر.

ويقصد بالتنمية المهنية تزويد الفرد الذي يمارس مهنة معينة، بالمعارف والمهارات والاستعدادات التي تمكنه من استيعاب مستجدات مهنته، أو لتطوير مهنته لتواكب تطور المهن الأخرى أو لتغيير مهنته والاندماج في مهن جديدة استدعتها التغييرات المجتمعية. كما أدت كل التطورات التي سبق ذكرها إلى أن يصبح التعليم النظامي جزءًا تكمله أجزاء أخرى كثيرة في منظومة التعليم، مما أدى إلى أن يكون لتلك المؤسسات الأخرى – مثل مراكز التدريب، والإعداد المهني، وأجهزة الإعلام، والمؤسسات الثقافية، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات والتنظيمات المهنية – دور متعاظم في المنظومة الكلية للتعليم، ويعزى ذلك إلى ما تقوم به هذه المؤسسات من جهود في سبيل تقديم المهارات المهنية، والعمل على الارتفاع بها، كضرورة أساسية لمقابلة التطورات المتلاحقة للمتطلبات المتغيرة في سوق العمل. ولذلك برزت ضرورة التكامل بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم النظامي وغيرها من المؤسسات الأخرى، التي توفر فرصًا للتعليم في مراحل عمرية تختلف عن المراحل العمرية التي تتعامل معها المؤسسات النظامية للتعليم.

ومن ثم يرتبط مفهوم التنمية المهنية بمفهوم التعليم المستمر، ويعتمد هذا المفهوم على أن العملية التعليمية تمتد خارج أسوار التعليم في المدارس والجامعات، ولا تنتهي بالتخرج من التعليم العالي أو الحصول على الدرجات العلمية مثل الماجستير والدكتوراه، لكنها تمتد لتشمل أي طلب للاستزادة من المعارف والمهارات من خلال التدريب، أو الالتحاق بالدورات المنظمة، أو بالدراسات التي تؤهل لتحسين الأداء في مهن معينة أو ممارسة مهن جديدة، سواء كان ذلك من خلال الحضور المباشر أو التعليم عن بعد.

مفهوم التدريب وأهميته

تعتبر وظيفة التدريب للعاملين إحدى الوظائف الهامة لإدارة الموارد البشرية، ولا تختلف أهمية التدريب وضرورته في مختلف المؤسسات عن أية وظيفة في المؤسسات التعليمية أو في الجامعات أو المعاهد والمدارس، التي عادة ما تتبنى أساليب متباينة لإنجاز متطلباتها من التدريب. وفي بعض الأحيان تعتمد المؤسسات التدريبية في الوفاء باحتياجاتها على بعض الكليات الجامعية أو المنشئات الأخرى، كالمعاهد والمدارس ومراكز التعليم الصناعي، إلى جانب مراكز ومؤسسات التدريب المتخصصة.

وتعتبر وظيفة التدريب مكملة لوظيفة الاختيار والتعيين، فلا يكفي أن تقوم إدارة الموارد البشرية باختيار وتعيين العاملين، ولكن من الضروري أن يعقب الاختيار والتعيين إعداد برامج تدريب تساعد على تطوير وزيادة التنمية المهنية، وتحسين قدرات العاملين على أداء الأعمال المسندة إليهم، وذلك بسبب الاحتياج إلى تعلم واكتساب المهارات والمعارف والمعلومات الجديدة والمتجددة لأداء الأعمال. كذلك من ضرورات هذا التدريب توفير المعلومات عن خطط المؤسسة ومشاكلها وأساليب الأداء بها، والنظم الإدارية وأساليب القيادة والإشراف، وطرق تحليل المشاكل، واتخاذ القرار، وإجراء المناقشات وإدارة الاجتماعات، وتنظيم العمل، والاستخدام الأمثل للوقت، بالإضافة إلى تنمية الاتجاهات نحو تعزيز العمل بالمؤسسة وسياساتها، وتنمية الرغبة في العمل التعاوني، وأهمية التفوق والتميز.

إن أهمية التدريب والاستفادة منه تتطلب عدم الاقتصار في تنفيذ التدريب على مجرد تقديم المعلومات مهما بلغت قيمتها وأهميتها، بل يجب أن يقترن ذلك بالممارسة الفعلية لأساليب الأداء الجديدة، بحيث تكون محصلة التدريب تحقيق نتائج إيجابية من حيث الإنتاج والأداء والتنظيم.

وكنتيجة طبيعية لمفهوم التنمية المهنية والتعليم المستمر، أصبح للتعليم المستمر فكره وفلسفته في التعليم على أنه يشمل جميع مراحل الحياة، ويهيئ الفرص لجميع أفراد المجتمع للتعلم، من خلال مراكز تعليم للجميع توفر برامجها مناهج تتماشى مع قدرات واحتياجات كل فرد. كما أنه يتيح الفرصة لجميع العاملين في وظائف أو مهن معينة من أن يجددوا معارفهم، وينموا مهاراتهم وقدراتهم المهنية، في مجالات لا تتوفر في مؤسسات التعليم النظامية، وفي أوقات ملائمة. وتقدم برامج التعليم المستمر في المراكز المخصصة لها في فترات أو فصول مسائية، أو من خلال برامج مطبوعة أو مسجلة، يمكن أن تصل إلى الأفراد عن طريق المراسلات البريدية، أو من خلال البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، التي من بين برامجها برامج تدريب مهني أو برامج تدريبية وتعليمية أخرى.

وتؤكد كل المفاهيم الجديدة على أن التدريب ليس مجرد خدمة، ولكنه عملية استثمار له عائد ومردود، وأن الاستثمار في التنمية المهنية والتعليم المستمر هو استثمار في البشر، حيث يهدف التدريب والتعليم إلى تزويد الفرد بالمعلومات والخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم والاتجاهات الشخصية المنشودة، مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد، وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب العقلية والجسمية، والانفعالية والاجتماعية، والأخلاقية والجمالية، فضلاً عن آثارها في تنمية المجتمع بخدمته، كقوى عاملة منتجة تساهم في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه الأهداف في عملية التنمية المهنية والتعليم المستمر، يلتقي التدريب مع أهداف التعليم النظامي بصورة عامة.

وقد ساعد على التوجه العالمي للتنمية المهنية والتعليم المستمر ظهور عدة عوامل على الساحة التنموية من أهمها: اتساع جوانب المعرفة والتفجر المعرفي، والتقدم التكنولوجي

المتسارع، والتحول في البنية المعرفية من البنية الأحادية في التخصص discipline، إلى البنية Interdisciplinary، والمتعددة Multidisciplinary، والعابرة Transdisciplinary، والتقاطعية Crossdisciplinary، فيما بين مجموعة من التخصصات، وأدى هذا التحول الذي فرضه التعقد والتشابك الشديد في معالجة المشكلات المجتمعية والإنسانية، إلى حدوث تغيير في فلسفة العلم ذاته، مما أدى إلى مزيد من الاهتمام بتطبيقات العلم في شتى مناحي الحياة، وضرورة الاستزادة والاستفادة من وسائل تطبيق العلوم والمعارف.

لقد أدت تيارات العولمة وما نتج عنها من تسيُّد للقدرة التنافسية في السوق الاقتصادية وفي سوق العمل، وفقاً لمعايير دولية، إلى ضرورة التركيز على إكساب الفرد مهارات جديدة تجعله قادراً على العمل والإنتاج وفقاً لهذه المواصفات والمعايير. كما نتج عن العولمة انحسار الضوء عن مهن بذاتها، وظهور مهن جديدة مؤهلة للتنافسية الإقليمية والعالمية. كذلك برزت الحاجة لإعداد القوى البشرية لشغل هذه المهن، وأصبح من الطبيعي أن يغير الفرد مهنته مرات عدة، وفقاً لمقتضيات التطور. وأصبح تقدم الدول مرهوناً بتنمية العنصر البشري تنمية مستدامة للوصول بأدائه في مجاله، أو في أي مجال جديد يشغله إلى مستوى الجودة الذي يمكنه من التميز في المنافسة على المستوى العالمي.

التنمية المهنية والتعليم المستمر في مصر

وضعت مصر التنمية المهنية والتعليم المستمر ضمن أولويات التطوير والإصلاح الاقتصادي والمجتمعي، وكان لزاماً قبل وضع مقترحات لتفعيل مفهومي التنمية المهنية والتعليم المستمر دراسة واقع المؤسسات والبرامج ووسائل التنمية المهنية والتعليم المستمر في مصر، التي منها:

مراكز التدريب المهني: تنتشر مراكز التدريب المهني التي تشرف عليها جهات حكومية وخاصة وعناصر من المجتمع المدني في مختلف محافظات الجمهورية، ورغم أن بعض هذه المراكز تتوافر بها التجهيزات ووجود بنية تحتية مناسبة، إلا أنها تفتقر إلى الإمكانات البشرية المؤهلة تأهيلاً جيداً

للقيام بعملية التدريب أو لإدارة هذه المؤسسات بكفاءة تؤدي إلى تحقيق الهدف من إنشائها. وعلى الرغم من أن التعليم الفني المهني من أعظم أنواع التعليم خطرًا وأبعده أثراً في التنمية، إلا أنه لا يعطى الاهتمام الكافي، كما أن الشباب لا يقبلون على الالتحاق به ويفضلون عليه بعض الأنواع الأخرى من التعليم النظام الجامعي وكان من نتيجة ذلك تضخم التعليم الجامعي في مصر، وزيادة أعداد الخريجين من الجامعات عن الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل، والنقص الشديد في فئة الفنيين والتقنيين ومهرة الصناع الذين يزيد الطلب عليهم في سوق العمل، وزيادة النقص في الفنيين والتقنيين الذين يباشرون الصناعات المختلفة. وقد أكدت الكثير من البحوث التطبيقية المقارنة عن التعليم المهني في مصر والعالم العربي أنه مازال متخلفاً، وإن بدا متطوراً ومتقدماً عن الخمسينيات والستينيات، إلا أنه مازال بعيدًا عن الوفاء بمطالب واحتياجات سوق العمل. ولذلك تقتضي التنمية البشرية توجيه الاهتمام بهذا النوع من التعليم، وتشجيع الشباب على الالتحاق بالمدارس المهنية ومراكز التدريب المهني بمختلف الطرق، وحصولهم على شهادات هذه المدارس، وتصبح من المؤهلات التي تمكنهم من الالتحاق بالمصانع والشركات والمعامل والمختبرات للتدريب العملي، والتي يمكن بعدها الاندماج في سوق العمل، أو تعدهم لإنشاء مشروعات صناعات صغيرة يساهمون بها في التقدم والتنمية، وتهيئ لهم أعمالاً مناسبة، كما توفر فرص عمل لتشغيل عدد من الأفراد في هذه المشروعات الصغيرة.

ولتحقيق الاستفادة من مراكز التدريب المهني، فإن الأمر يحتاج إلى عملية حصر دقيق للصناعات المختلفة القائمة فعلاً في مصر والبلاد العربية، وعدد الصناع الذين يعملون فيها، ومعرفة التخطيط البعيد المدى لهذه الصناعات، وما تحتاجه من أخصائيين في الصناعات المختلفة، ورسم سياسة بعيدة المدى لإنشاء المدارس المهنية لتخريج هؤلاء الأخصائيين. وفي الوقت نفسه تحدد الاحتياجات من مدارس ومعامل، ومدرسين وفنيين، وأجهزة وأدوات، لتخريج الفنيين المهرة المطلوبين لمختلف القطاعات.

محتوى برامج التدريب

تقدم مراكز التدريب برامج تدريبية معدة من قبل متخصصين في كافة المجالات، إلا أن الكثير من هذه البرامج متقادمة وتحتاج إلى تحديث. كما أن هذه البرامج لم تصمم للوفاء بالاحتياجات التدريبية الحقيقية للمتدربين، و احتياجات سوق العمل إقليمياً وعربياً ودولياً، حيث تقدم في معظم المراكز نفس مناهج التدريب، بغض النظر عن مؤهلات الملتحقين واستعداداتهم، أو الاحتياجات الحقيقية من المهارات المطلوبة والمتغيرة في سوق العمل.

البعثات

تتيح الدولة من بين برامجها إيفاد بعثات، ومشاركة في المؤتمرات العلمية الداخلية والخارجية، وتستهدف التنمية المهنية للمتعلم والمهني، واطلاعه على التجارب الحديثة للدول الأخرى. ورغم الزيادة المستمرة في أعداد البعثات والمؤتمرات العلمية المتاحة في شتى المجالات، إلا أن فرص الإتاحة منها لا تزال أقل من المطلوب. ويضاف إلى هذا أن المبعوثين لا تتم متابعتهم خلال فترة البعثات، ولا يتم تقويم أدائهم بعد عودتهم، مما يؤدي إلى إهدار في الاستثمار في البعثات والمؤتمرات العلمية في بعض الأحيان، بسبب عدم وجود آليات للمتابعة.

آليات التمويل

تتعدد مصادر التمويل المخصصة للتنمية المهنية والتعليم المستمر في مصر من خلال التمويل الحكومي والفردي والمجتمعي، ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك التمويل من عدد من الجهات المانحة التي تعمل في مصر، هذا بالإضافة إلى عدد آخر من مصادر التمويل الخارجية. ومع تعدد مصادر التمويل، فإن عدم التنسيق بين الجهات الممولة يؤثر في طبيعة البرامج التي يتم تمويلها، مما يؤدي إلى التكرار في تمويل برامج متشابهة. ثم إن عدم وجود حصر للملتحقين ببرامج التنمية المهنية المختلفة يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكرار التحاق الأفراد في نفس البرامج، خاصة في البرامج الممولة حكومياً مما يضاعف أثر الهدر المادي، ولا يحسبن من مستوى تأهيل الفرد.

رؤية مستقبلية للتنمية المهنية والتعليم المستمر

نظراً للمعطيات التي تم عرضها، وفي إطار استكمال جوانب رؤية شاملة لإصلاح التعليم في مصر أصبح من الضروري وضع استراتيجية شاملة تمثل توجهاً مستقبلياً واضح الأبعاد في مجالي التنمية المهنية والتعليم المستمر. ومن الشروط الهامة في تخطيط هذه الاستراتيجية انفتاحها على العالم، والاستفادة مما تم تحقيقه في هذا المجال، وأن تأخذ الإبداع منهجاً وأسلوباً لها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق حزمة من السياسات تقوم على الأسس التالية:

- التخطيط الجيد لأهداف التنمية المهنية في مصر وبرامجها، والتنفيذ الدقيق وفقاً للأهداف الموضوعة. وأولى خطوات التخطيط الجيد هي التعرف على طبيعة ونوعية احتياجات التنمية المهنية، وبناء خريطة للاحتياجات للفئات والمجالات المختلفة، وترجمتها في صورة برامج تضع في اعتبارها المخرجات التي تلبي الاحتياجات المطلوبة. ويمكن القول إن كل جهد منظم، لتطوير التنمية المهنية والتعليم المستمر بما يجعله أكثر استجابة لمتطلبات المجتمع المصري وتطلعات الأفراد، هو في حقيقة أمره نوع من التخطيط تختلف درجة شموله أو تكامله أو مداه، تبعًا لنوع هذه الجهود أو شمولها أو مداها. بيد أن التخطيط للتنمية المهنية والتعليم المستمر يهدف إلى:

أولاً: ربط خطط أو برامج أو مشروعات التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار شامل متكامل، يستهدف في النهاية رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين مستوى معيشته.

ثانياً: تنمية المجتمع في علاقاته ونظمه من ناحية أخرى. وإذا سلمنا بأن الإنسان المصري هو القوة الحقيقية القادرة على إحداث التغيير والإصلاح في أحوال هذا المجتمع، وإذا آمنا بأن التخطيط الجيد لإعداد أجيال مقبلة تشكل صنع مستقبل الأمة، وإذا افترضنا أن التخطيط للتنمية المهنية والتعليم المستمر على المدى القصير والبعيد، يستهدف إحداث الملاءمة

المستمرة بين نظام التعليم بكمه وكيفه واحتياجات المستقبل، فلابد من تصور واضح وتقدير سليم لشكل وملامح هذا المستقبل، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى يمكن إحداث تخطيط جيد وسليم يتفق مع احتياجات المستقبل. ومن الطبيعي أن تحقيق هذا التصور لشكل المستقبل في مجتمع ما، يستلزم وضع مجموعة من البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، تتسم بالتكامل والشمول والتناسق، ضمن إطار خطة شاملة للتنمية، تستهدف إحداث الإصلاح للوصول إلى هذه الصورة للمستقبلية.

- التوظيف الأمثل والأكفأ للإمكانات المادية والبشرية المتاحة، من خلال حصر الميزانيات المخصصة للتنمية المهنية والتعليم المستمر، والتنسيق بين الجهات الممولة لتجنب تكرار البرامج وتكرار الفئات المستهدفة. كذلك لابد من إعادة تأهيل المدربين والمعلمين المشاركين في عمليات التنمية المهنية والتعليم المستمر، وتوزيعهم وفقاً لتخصصاتهم، وفي المواقع التي تحقق أقصى عائد من أدائهم. ويجب كذلك إعداد كوادر تدريبية إضافية، وهو ما يتطلب عمل قاعدة بيانات في المجالات والتخصصات المختلفة، تشمل الأفراد الذين يمكن تأهيلهم كمدربين. هذا بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين البرامج المقدمة من خلال الالتحاق المباشر بمراكز التدريب، وتلك التي تقدمها برامج التعليم عن بعد، وزيادة الاستثمارات في برامج التعليم عن بعد، حيث إنها تصل إلى المناطق النائية في المجتمع المصري، ويمكن من خلالها لفئات مختلفة الاستفادة من برامجها في الأوقات التي تناسبهم.

- يجب أن تشمل عمليات التحديث والتطوير في برامج التنمية المهنية محتوى البرامج ذاتها، وعدم التركيز على المعلومات فقط، وإنما ينبغي الاهتمام أيضا بالاتجاهات والسلوكيات الأخلاقية المصاحبة لكل مهنة. كما أنه من الضروري أن تتضمن البرامج جانباً من الثقافة العلمية بالإضافة إلى الجانب التخصصي، وأن تساهم في تحسين اللغة العربية للمشاركين، وكذلك تقوية مهارات اللغة الأجنبية، لتحقيق التواصل بين المجتمع المحلي والعالمي لدى الأفراد، ولتمكينهم من التفاعل مع فئات مجتمعهم ومع التطور العلمي والتكنولوجي

المتواصل. ويمكن أن يستكمل هذا الهدف من خلال تطوير الأدوات والطرائق المستخدمة في تنفيذ هذه البرامج، التي يجب أن تستخدم فيها أحدث المعينات التكنولوجية السمعية أو البصرية. كما يجب أن تعتمد أساليب تنفيذ البرامج على التعلم الذاتي والتدريب الميداني. وتتطلب عملية تحديث وتطوير برامج التنمية المهنية أيضًا وضع آلية فعالة ومتطورة، لمتابعة أثر برامج التنمية المهنية وتقويمها، لمعرفة مدى الاستفادة أو العائد منها في مقابل الاستثمارات المخصصة لها، وذلك بالنسبة لكل من الدارسين والمجتمع.

- الإفادة من ثورة المعلوماتية والاتصالية، وإعداد برمجيات في صورها المختلفة يمكن من تشغيلها من خلال وسائط التعليم الإلكتروني، في موضوعات ومهارات للتدريب المهني تكون متدرجة في مستويات الارتقاء بالمهنة، في ضوء ما توصلت إليه المستويات التكنولوجية الحديثة.

- وفي هذا السياق يعتبر من المهم تطوير لوائح التدريب المهني لتتمشى مع احتياجات النمو المهني في كل مجال، وبحيث يصبح اجتياز التدريب المطلوب شرطاً من شروط التقدم في المهنة، وهو ما يعد أحد ضمانات سعي الأفراد للتنمية المهنية والتعليم المستمر. ويقتضي هذا وضع معايير موضوعية منضبطة، تساعد على تحقيقها عمل خريطة وظيفية للمهن، يحدد فيها توصيف كامل للمهارات المطلوبة لكل مهنة، ومستويات الجدارة أو التميز ومواصفتها ومعاييرها داخل المهنة الواحدة، بالإضافة إلى أنواع ومراحل التدريب، التي يجب أن يحصل عليها الممارس لهذه المهنة.

- تتضمن برامج التعليم المستمر في ارتباطها بالتدريب العملي المهنية، إعداد برامج ثقافية عامة، تتصل بإثارة الوعي حول واقع المجتمع وتطلعاته، وبأهمية التفكير العلمي، وبحقوق الإنسان وواجباته كمواطن، وهو ما يعرف عادة بالثقافة العمالية أو الثقافة العامة، التي تحفز العامل أو المهني على المشاركة الإيجابية في شئون مجتمعه.

إن الرؤية الشاملة للتنمية المهنية والتعليم المستمر في مصر، التي تتضمن الاحتياجات الفعلية لتطوير مجالات العمل المختلفة، والبرامج التي تستوفي هذه الاحتياجات، تتطلب توفير الميزانيات والطاقات البشرية التي تضمن تحقيق نجاحها، حتى يمكن أن تسهم في استكمال منظومة إصلاح التعليم في مصر، وتؤدي بالتالي إلى التنمية البشرية والمجتمعية المرجوة.

الفصل السادس

محو الأمية وتعليم الكبار



مقدمة

على الرغم من كل الجهود التي بذلت وتبذل للقضاء على أو التعامل مع مشكلة الأمية في مصر، إلا أن أعداد الأميين في تزايد، كما أن معدلات الأمية في مجملها لا تزال أعلى من المتوسط العالمي. وكما هو معروف فإن ظاهرة الأمية تزداد بين الفئات الاجتماعية الضعيفة وخاصة ما بين النساء والفقراء والمهمشين، وفي المناطق البعيدة والمتخلفة أو المحرومة من توافر الخدمات التعليمية وخاصة بالنسبة لمراحل التعليم الأولية.

وتعتبر قضية الأمية من القضايا الاجتماعية ذات الآثار المختلفة على جوانب كثيرة من التنمية، كما أن الأميين أنفسهم يشكلون تحديًا حقيقيًا وعقبة أمام أي جهود للتنمية. ثم إن ظاهرة الأمية ظاهرة متعددة الأبعاد ومركبة، ولها انعكاسات على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، كما أنها تؤثر أيضًا على أي جهود إصلاحية في أي مجال وبصفة خاصة في مجالات التعليم. وبدون الوصول إلى حلول جذرية لمشكلة الأمية فلسوف تمتد آثارها بطريقة سلبية على كل التطورات المنشودة من وراء أهداف الإصلاح المجتمعي، كما أن هناك علاقات مباشرة بين حجم مشكلة الأمية ونظام التعليم وبصفة خاصة في مراحل التعليم الأولي، وتتعلق ببعض الظواهر الموجودة في نظام التعليم مثل ظاهرة التسرب المنتشرة في مراحل التعليم الأولى، أو فيما يتعلق بأعداد الأطفال في سن المدرسة الابتدائية، الذين لا يلتحقون أصلًا بالتعليم، بالإضافة إلى الأعداد الأخرى من الأطفال الذين يرتدون إلى الأمية بعد التحاقهم بالتعليم الابتدائي، بسبب عدم قدرة نظام التعليم في تمكين التلاميذ من الاحتفاظ بالمهارات الأساسية من قراءة وكتابة وحساب، أو ما يمكن أن يطلق عليه الأمية الأبجدية. ولذلك فإن التعامل مع إيجاد الحلول لمشكلة الأمية لا يمكن أن يتم دون التعرض لمثل هذه المشاكل وللسياسات التعليمية المتعلقة بها، ومحاولة إدخال بعض الإصلاحات، وخاصة على نظام التعليم الابتدائي الذي يشكل منبعًا لزيادة أعداد الأميين. ولذلك فإن القضاء على الأمية نهائياً، – على المدى الطويل أو القصير – يعتبر مرهونًا

بعلاج الخلل في السياسيات التعليمية، وإصلاح نظام التعليم الذي يشكل بوضعه الحالي موردًا دائما لمزيد من الأميين.

التعليم حق إنساني

تنبع أهمية التعليم والاقتناع بضرورة التعامل مع مشكلة الأمية من أن التعليم حق إنساني، ومن أهم المبادئ لتحقيق الديمقراطية، حيث تتضمن كافة المواثيق المتصلة بحقوق الإنسان ومعظم الدساتير والقوانين الدولية حق الإنسان في المشاركة وإبداء الرأي، أو الاشتراك في كل شئون مجتمعه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك حقه في المشاركة الثقافية. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشير إلى أن الجهل يعوق الإنسان عن تحقيق ذاته، ويؤكد على أن التعليم حق أساسي للإنسان. وبذلك تصبح كل جهود محو الأمية جهودًا أساسية لتأكيد الحق الإنساني في الحياة، وتلبية للاحتياجات الإنسانية للفرد. هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يضيفه التعليم من رغبة في المزيد من التعليم والتفتح والنمو الذاتي والمجتمعي. كما أن محو الأمية وتعليم الكبار - بدءاً من مستواه الهجائي إلى الوظيفي إلى محو الأمية الحضارية - تعتبر إحدى الأدوات المهمة لتحرير الإنسان من كافة صور الحرمان والاغتراب، والقهر في مصيره الإنساني والوطني.

وتعتبر الجهود الخاصة بمحو الأمية في الأساس عملاً تنموياً وسياسياً، حيث تشير ظاهرة انتشار الأمية في تحليلها النهائي إلى واقع لا يمكن السكوت عنه، بل يجب تجاوزه، لأنه يشير إلى أوضاع تتصل بالتخلف، والبعد عن الإحساس، والرغبة في التعبير، وهو ما يؤكد على أن الجهود المطلوبة لمحو الأمية لا يجب أن تكون مقصورة على ما تقوم به المؤسسات التعليمية، ولكنها مسئولية مجتمعية مشتركة، يجب أن تساهم فيها كافة التنظيمات الشعبية والتطوعية والأهلية، بالإضافة إلى بقية الجهات الرسمية الأخرى، في جهد قومي عام، بهدف القضاء على الأمية التي تعد مظهراً بشعاً من مظاهر التخلف.

كما تشارك كافة المنظمات والهيئات وبصفة خاصة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الرسمية في معركة القضاء على التخلف والأمية عن طريق إكساب الأفراد المهارات اللازمة للمشاركة وزيادة الوعي بواقع المجتمع ومشكلاته، بالإضافة إلى حقوق المواطن وواجباته.

تطور الجهود الخاصة بمحو الأمية

ظلت الكتاتيب تقوم بدورها في نشر مبادئ التعليم، ومحو أمية قطاعات كبيرة من السكان في مختلف أرجاء مصر منذ بداية القرن التاسع عشر. وتم التوسع في إنشاء المزيد من الكتاتيب، التي كان ينفق عليها من ريع الأوقاف من أجل إتاحة الفرصة لحفظ القرآن الكريم، وتعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب.

وتحفل سجلات ووثائق الأوقاف بوجود الكثير من حجج الأوقاف التي أنشئت بغرض الإنفاق على الكتاتيب، كما أسهم مؤسسو الأوقاف على - اختلاف انتماءاتهم - في دعم هذا النمط من التعليم، والعناية بمؤسساته. وقد أدرك سعد زغلول بفطنته وكياسته السياسية وزعامته الشعبية، أن الكتاتيب هي الإطار المؤسسي الشعبي، صاحب الفاعلية الكبيرة في مجال التعليم والثقافة ومحو الأمية، وأن الدعم الحقيقي لا يتأتى إلا من الأهالي، ومن خلال الهبات والتبرعات الخاصة. ولذا كان الزعيم يطوف في أنحاء القطر، لكي يحث الموسرين والأعيان على التبرع لنشر الكتاتيب، وكانت كل التوجهات السياسية لسعد زغلول هي توحيد الجهود الأهلية من أجل هذا الغرض. وكان من إنجازات الجهود التلقائية أنها أنشأت في أقل من سنتين ٢٨٦ كُتَّاباً كما أنشأت جمعيات أهلية خيرية بغرض تحسين التعليم في هذه الكتاتيب، وقد كانت جهوده امتدادًا لدعوة مجلس شورى القوانين عام ١٨٧٦ للعمل على مكافحة الأمية.

وهكذا تعود جهود مكافحة الأمية إلى أواخر القرن التاسع عشر والتي تبلورت أُسسها بعد الثورة الوطنية في عام ١٩١٩، حين بدأت الأجهزة الحكومية وبعض مؤسسات المجتمع المدني الاهتمام وتركيز الأضواء على ظاهرة الأمية. وقد تم وضع أول خطة حكومية في ذلك الوقت

للقضاء على الأمية خلال خمسة وعشرين عاماً، والتي لم تسفر إلا عن بعض النتائج المتواضعة. وأعقب ذلك تطور آخر للجهود الحكومية لمحاربة الأمية، حيث ألقيت مسئولية تنظيم الجهود للقضاء على الأمية على عاتق وزارة الشئون الاجتماعية.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه في عام ١٩٤٤ صدر القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤، المعروف باسم قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية، وذلك حين وصلت نسبة الأمية حسب تعداد ١٩٣٧ إلى حوالي ٨٥٪ وألزمت مواد هذا القانون كل الذكور والإناث ممن تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة ولا تتجاوز ٤٥ سنة الالتحاق بفصول محو الأمية إذا لم يكونوا ملمين بالقراءة والكتابة. كذلك أوجب القانون على أصحاب الأعمال التجارية والمؤسسات الصناعية فتح فصول لمكافحة الأمية وذلك على حسابهم الخاص، كما أوجب ذلك على كبار الملاك ممن يملكون ٢٠٠ فدان فأكثر. وأضاف بأنه إذا لم تقم هذه الفئات بمسئولياتها حسب القانون. فسوف تتولى الدولة هذه المسؤوليات وتحملهم تكلفتها المالية. كذلك أوجب القانون وزارة الحربية والداخلية تعليم الأميين من العساكر وصف الضباط، كما ألزم مصالح الحكومة بتعليم العمال والمستخدمين لديها.

ومع هذه الخطوة التشريعية كان مقدرًا أن تمحى أمية الكبار في مصر خلال ١٥ عامًا إلا أن هذا القانون لم يتم تطبيقه. وفي عام ١٩٤٦ أسندت إلى وزارة المعارف مسئوليات تنفيذ هذا القانون بدلًا من وزارة الشئون الاجتماعية،

وإن لم تسفر الجهود التي بذلت سواء من وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة التربية والتعليم إلا عن محو أمية ما لا يزيد عن خمسة في المائة من الأعداد التي استهدفتها الجهود الحكومية للقضاء على الأمية، نظراً لتقاعس الشركات وكبار الملاك الزراعيين، ممن لم يكن تعليم العمال في مصلحتهم ليظل استغلالهم.

ومع مجيء ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت الجهود من جديد في الاهتمام بقضية الأمية، وأخذت الدولة في القيام بنشاط مكثف، وتوجيه عدد كبير من المؤسسات للعمل في مجال محو الأمية.

وتم إنشاء مركز سرس الليان لمحو الأمية وتعليم الكبار، لخدمة الدول العربية وكانت تدعمه منظمة اليونسكو، وكان الهدف منه إعداد جيل من المهتمين بقضايا الأمية وتعليم الكبار في المنطقة العربية، من خلال برنامج تدريب طويل، كما بدأت الحكومة أيضًا بافتتاح مراكز أخرى في مناطق متفرقة من الجمهورية، كان الغرض منها بذل المزيد من الجهود المكثفة واعتبار محو الأمية، هدفاً قومياً يجب أن تشترك فيه جميع الجهود الوطنية في مصر.

وفي عام ١٩٦٤ عقد أول مؤتمر لمحو الأمية في الإسكندرية وكان من نتائجه ظهور مشروعات لمحو الأمية في مصر، عرفت في ذلك الوقت بمدارس الشعب، والمشروع التجريبي لمحو الأمية بالإسكندرية، ومشروعات محو الأمية في جهاز الإذاعة والتلفزيون. ولكن تلك الجهود لم تحقق الأهداف المنشودة من ورائها. وقد يرجع ذلك إلى تعدد الأجهزة، وعدم التعاون بينها أو عدم الاستمرار في جهود بعضها. وقد وصل الأمر إلى الإحساس بعدم الجدية أو التراخي في تحمل هذه المسئولية القومية. وبدأت الحكومة مرة أخرى خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وحتى ١٩٩٠في مواصلة بذل الجهود، من خلال إجراءات جديدة للقضاء على الأمية وفي عام ١٩٩١ صدر قانون جديد لمحو الأمية رقم ٨ لسنة ١٩٩١ في شأن محو الأمية وتعليم الكبار، علمًا بأن النسبة التي أعلنت عن عدد الأميين هي أكثر من ٣٠٪ من تعداد السكان أي أكثر من ٢٠ مليوناً آنذاك، وتم تشكيل هيئات تخطيطية وتنفيذية، ودليل عمل للوصول إلى محو الأمية. وقامت المجالس القومية المتخصصة والقوات المسلحة ووزارة الداخلية، وغيرها من المؤسسات الحكومية، بجهود متفرقة نحو القضاء على الأمية، غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة، حالت دون استمرار التركيز على هذه الجهود وبالفعالية المطلوبة، ولم تتحقق الأهداف المرجوة من حصار الأمية أو القضاء عليها. ولم يزد المعدل السنوي المتوسط في انخفاض معدلات الأمية منذ السبعينيات في القرن الماضي حتى اليوم عن ما بين ١٪ - ٣٪ سنويا.

وبالطبع فإن كل الجهود التي بذلت خلال هذا التاريخ الطويل في التعامل مع ظاهرة الأمية قد ساعدت على تراكم خبرات إدارية وفنية وأفكار، من خلال التجارب التي تم تنفيذها، والتي يمكن أن تساعد في الوصول إلى اختيارات أفضل للتعامل مع مشكلة الأمية، وبناء خطة للمستقبل تكون أكثر فاعلية، وتعتمد على المشاركة الشعبية والحكومية في التعامل مع ظاهرة الأمية. هذا بالإضافة إلى أن الدولة قد أقامت مؤسسة رسمية وهي الهيئة العامة لمحو الأمية، التي يمكن أن تقوم بدور مهم وفعال في تنسيق الجهود بين مختلف المهتمين، للعمل في مجال القضاء على الأمية من خلال البرامج المناسبة في التعامل مع المشكلة، والتحديات التي تواجهها الجهود المبذولة للقضاء على هذه المشكلة.

التحديات التي تقابل الجهود المبذولة لمحو الأمية

تعتبر قضية الأمية في مصر من القضايا الأساسية والمهمة وخاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي بلغ فيه العلم في الدول المتقدمة مرحلة متطورة، وخاصة أن أوضاع الأميين تؤثر بشكل مباشر على كل الجهود التي تبذل في أي مجتمع. والوضع في مصر يوضح أن نسب الأمية بين الإناث تكاد تقترب من ضعف نسبتها بين الذكور، كما أنها ترتفع إلى نسبة كبيرة في كثير من المناطق الريفية.

ويعتمد التعامل مع أي من المشاكل على المعلومات المتوافرة عن المشكلة، ولذلك فإنه من غير المنطقي التعامل مع ظاهرة الأمية في غياب البيانات، والإحصاءات الكاملة والدقيقة عن حجم المشكلة، مع العلم أنه وحتى الآن لا توجد قاعدة بيانات وإحصائيات واضحة عن مدى وأماكن الأميين بالضبط ومن الأهمية بمكان ألا يترك موضوع إعداد هذه البيانات دون تحديد سقف زمني للانتهاء منها، وتحديد خريطة شاملة عن الأميين في مصر.

هناك نقطة أخرى تتعلق بمحتوى البرامج التي تقدم في فصول محو الأمية، والتي من الضروري أن تعد وفق متطلبات وظروف الفئات التي يرغب في محو أميتهم، وعن الطرق والحوافز والوسائل

التي تشجع الأمين في الانتظام في البرامج وحتى الانتهاء منها، ومقاومة التسرب أو الانقطاع من برامج، وعدم الانتظام في متابعة محو الأمية. ولهذا يمكن الاستعانة بوسائل الإعلام ووسائل النشر الأخرى - مثل دور العبادة - للتأكد من التكاتف لنجاح برامج محو الأمية، حيث إن نجاح هذه البرامج يتوقف على الاقتناع من جميع الأطراف المشتركة في هذه البرامج، وبصفة خاصة من جانب الدارسين وإحساسهم بأن مشكلة الأمية هي مشكلة شخصية، بالإضافة إلى أنها مشكلة مجتمعية.

كما أن الخطط الخاصة ببرامج محو الأمية تفتقد في الكثير من خططها إلى الإدارة والرقابة والمتابعة المطلوبة، التي تؤدي بعض جوانبها السلبية إلى الفشل في الوصول إلى المخرجات المتوقعة.

كذلك يجب وضع برامج للتقييم، وخاصة فيما يتعلق بمدى ملاءمة البرامج لاحتياجات الدارسين، ويمكن الاستعانة في ذلك بما تم في بعض التجارب العالمية، مثل تجربة كوبا التي قامت بإغلاق الدراسة في الجامعة، وحتى يعمل طلاب الجامعات في برامج محو الأمية، وليس المقصود هنا اتباع هذا المنهج، وإنما يوضح الحاجة إلى إجراءات حاسمة وغير تقليدية. ولعله من المفيد الإشارة إلى مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب، حيث يمكن إعداد الشباب وتدريبهم وتشغيلهم في فصول محو الأمية، كما بدأ العمل بمثل هذا البرنامج الذي ينبغي التوسع في تطبيقه.

وتجابه برامج محو الأمية تحديًا آخر يتعلق بضعف مصادر التمويل وضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والمحليات والأفراد في توفير التمويل اللازم. وهو ما يظهر بوضوح في ضعف التجهيزات المطلوبة في فصول محو الأمية، ومدى تواجدها في المناطق الجغرافية المختلفة، وخاصة في المناطق التي تتزايد فيها أعداد الأميين.

السياسات والرؤى المستقبلية للإصلاح

إن استمرار انتشار الأمية له تأثيره السلبي على منظومة الإصلاح والتطوير، فكلما زادت نسبة الأمية كثرت العقبات والعراقيل التي تعترض مسيرة التنمية والتحديث. ومن ثم فإن

وجود آليات للإصلاح لابد أن تنطلق من الوعي الكامل بخطورة المشكلة، وما يمكن أن ينجم عن استمرارها في إعاقة أي جهود حقيقية لإنجاز مهمات العمل الوطني، وهذا يقتضي النظر إليها من خلال خطط مستقبلية، تتعامل مع جميع جوانبها وأبعادها المتعددة والمركبة، وتشتمل على ما يلي:

- ضرورة الاتفاق على رؤية استراتيجية توجه جهود محو الأمية وتعليم الكبار، بحيث يمكن ترجمتها إلى خطط قابلة للتطبيق، وبرامج محددة على مدى زمني متعدد المراحل تؤدي إلى خفض محدد لنسبة الأمية في كل مرحلة، مع التركيز على الشريحة العمرية ١٤-٤٥ سنة، وتحديد سقف زمني للقضاء عليها نهائيًا، مع التركيز والبدء بالفئات الأكثر حرمانًا (المرأة، سكان الريف، سكان العشوائيات)، وأن يتم الاعتماد في ذلك على قاعدة البيانات الإحصائية التي توضح الخريطة التفصيلية لتوزيع الظاهرة جغرافيًا، وعمريًا، ومهنيًا وعلى مستوى النوع.
- إن محو الأمية يعتبر مشروعًا قوميًا خطيراً، وإن من مهام الأحزاب والتنظيمات والنقابات تعبئة الطاقات البشرية للشباب المثقف، لكي يدفعوا إلى الذين حرموا في الماضي من حق العلم ضريبة ثقافتهم ومعرفتهم، وعلى أن تتعاون الهيئات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الدولية بكافة إمكاناتها الفنية على تحقيق ذلك. ومشكلة محو الأمية تستلزم تضافر جهود رجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون والعلماء والمفكرين، وقادة الفكر ورجال التعليم، كل في مجال عمله وفكره وإمكاناته، وتتطلب بالضرورة إعداد كتب جديدة لمحو الأمية، تستمد مادتها من حياة المواطن اليومية، ومشكلاته واحتياجاته وتراثه، وآماله وتطلعه إلى مستقبل أفضل، وتكون بتلك الكتب مؤكدة لفكرة احترام العمل اليدوي البسيط، ومؤدية إلى إدراك المواطن لمشكلاته، وتوجيهه إلى أفضل الطرق لعلاجها. وغني عن الذكر أن محو الأمية لا يقتصر على القراءة والكتابة

والحساب، وإنما يتسع مفهومها ليشمل محو الأمية السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والصحية والسياحية. ومن الضرورة الاستعانة بمن يتم تدريبهم لأداء مهمات العمل في هذا المجال وهناك المدارس والمعاهد ومراكز التدريب المهني في أنحاء مصر، بالإضافة إلى المساجد والكنائس ومراكز الشباب والنوادي والساحات الشعبية، التي يمكن توظيفها والإفادة من إمكاناتها وبرامجها في محو الأمية.

- استمرار الدعم السياسي لمواجهة الظاهرة باعتبارها أحد أهم معوقات التنمية، إلى جانب ضرورة تضافر القطاعات الاقتصادية المختلفة (الخدمي، الزراعي، الصناعي.. إلخ) في الحكومة أو القطاع الخاص لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة، بالإضافة إلى تعبئة مؤسسات منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية للنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية. لتخصيص قسط من جهودها لتحقيق النتائج المتفق عليها.
- ضرورة تجاوز مفهوم محو الأمية الهجائي إلى محو الأمية بالمفهوم الحضاري وربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووضعها في سياق السعي لبناء قوة عمل مدربة مؤهلة لمواجهة المستقبل. من خلال برامج نوعية للهيئات والمؤسسات التي تتناسب مع ظروف وأوضاع الفئات التي تتعامل معها. وهذا يتطلب تطوير المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار، لتتلاءم مع ظروف واحتياجات الأميين الحياتية، وإمدادهم بالمهارات المهنية التي يحتاجها سوق العمل، وهو ما يتطلب نوعية جديدة من العاملين في برامج محو الأمية وتعليم الكبار للتفرغ للعمل في هذا المجال، وهذا يقتضي إسهام الجامعات في برامجها لتنمية المجتمع، ومع مراكز تعليم الكبار في كليات التربية، لإعداد معلم محو الأمية وتعليم الكبار.
- تطبيق معايير الجودة على مؤسسات ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار على نحو يسهم في تقييم أدائها.

- تفعيل ومراجعة التشريعات التي تساعد في الحد من الظاهرة وحصارها، مثل تفعيل التشريع المتعلق بإلزام ولي الأمر بإلحاق الأبناء بالتعليم النظامي، وتشديد العقوبة عند مخالفته للحد من تزايد حجم الظاهرة، والعمل على تعديل بعض قوانين الأحوال المدنية والخدمة العامة والعسكرية؛ مما يؤدي إلى دعم سياسات محو الأمية، مثل إلغاء استخدام الخاتم والبصمة في كافة المعاملات الرسمية، وكذلك القوانين الخاصة بالتجنيد، بحيث يشترط على المجند الأمي قضاء فترة إضافية لمحو أميته قبل البدء الفعلي في التدريب العسكري، وتفعيل قانون العمل بشأن إصدار تراخيص مزاولة المهنة بحيث يقترن منح الترخيص بحيازة شهادة محو الأمية كشرط ملزم لكافة الهيئات.
- السعي نحو تنويع ودعم مصادر تمويل برامج محو الأمية من خلال الصناديق الخاصة لدى المحليات، والاستفادة من جهود وخبرات والإمكانيات المتاحة في المنظمات الدولية المتواجدة على الساحة المصرية المعنية بهذه المشكلة أو في خارجها، وذلك بالإضافة إلى توفير التمويل الحكومي المباشر لخطط مكافحة الأمية، ومشاركة جهود ودعم المنظمات الأهلية في جهود التمويل، مع إمكانية استخدام أموال الزكاة والعشور في تمويل جهود مكافحة الأمية، أو فرض ضرائب ورسوم على بعض الأنشطة الترفيهية والرياضية، لصالح التمويل المطلوب لبرامج محو الأمية.
- الانفتاح والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي استطاعت القضاء على هذه الظاهرة، للمساعدة في بناء رؤية أكثر اتساقًا مع أهداف الإصلاح والتنمية لمقاومة الأمية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كثيراً مما تم الإشارة إليه في خطط محو الأمية وتعليم الكبار قد انعكس في الخطاب الرسمي، وفي الاستراتيجيات الموضوعة، وفي مفاهيم تطوير الأساليب والمناهج، إلا أن المشكلة المتعلقة بالجهود القومية المتكاملة والتزامات الأطراف المشاركة فيها غير

محددة، ولا يوجد التزام بالقيام بها. ولعل تطوير أجهزة الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية يمكن من الإمساك بتحديد الجهود المطلوبة في كل محافظة، وأن يتم التنافس بين المحافظات في معدلات تخفيض نسب الأمية، وقد تم تكريم محافظ دمياط عام ٢٠٠٥ حيث أعلنت قضاءها على الأمية بين مواطنيها.

الفصل السابع

هوية التعليم في مصر



مقدمة

تشير بعض الاتجاهات الفكرية إلى أن فلسفة التعليم في أي مجتمع يجب أن تهدف أو تعمل على إبراز كل من الهوية والعناصر الأساسية لثقافة المجتمع، ومواصلة تحديثها، لكي تتسق مع منظومة الفكر العلمي والعملي المتطور، والتي إن تحققت يكون لها دور أساسي في تكوين الشخصية. وبناء الشخصية يؤثر وبشكل كبير في بناء أي أمة، ولذلك لابد من الحرص على ألا تترك عملية تنشئة وتكوين وتربية الشخصية للصدفة أو التلقائية، من غير تخطيط منهجي ومدروس.

ومن الواضح أن مسيرة التعليم في الواقع المصري، وخاصة ما يتعلق منها بضرورة وإبراز خصوصيتها المتميزة، يعترضها بعض المشاكل التي ترجع أسبابها – من بين العديد من الموضوعات – إلى موضوع تعدد النظم التعليمية وتحاورها، أو شدة التنافس عليها وفيما بينها أحياناً. وتبرز أكثر هذه المشاكل أو تنعكس في المناقشات التي تدور حول ما يمكن أن يطلق عليه هوية التعليم في مصر. والسؤال المطروح هنا: هل من الأفضل أن يتميز التعليم في مصر بسمات وطابع وقالب واحد، أم أن هوية التعليم في مصر تتحقق بتميزه، من خلال وجود أكثر من طابع واحد، يتيح للراغبين في التعلم أن يختاروا ما يناسبهم من بين النماذج المتعددة؟ ويستند هذا الطرف الثاني من الإشكالية إلى أن تعدد النماذج يعتبر أمرًا مفيدًا، وينتج عنه تعدد وتنوع في الخبرات التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان في نشأته من خلال نظم التعليم، التي تؤثر في صياغة شخصيته من خلال مخرجات وأشكال متعددة، يمكن من خلالها تحقيق مناطق للإبداع، تظهر من تعدد وتوافر أنظمة التعليم المختلفة، التي إن تحقق لها التكامل فستكوّن في مجموعها فكرة الاتحاد الوطني.

وقد احتاج تراكب الفترات التاريخية في التعليم المصري وتراكم التجارب المتصلة منذ فجر النهضة، إلى وجود عدد من السمات البارزة في نظم التعليم المتعددة والمتجاورة، التي قد تكون أحد الأسباب المطلوبة في سبيل تحقيق التجانس والاتساق، والتي تعتبر أحد الأسس لاكتساب

هوية متماسكة تتناغم مع هوية الوطن، وتعبر عن جوهر الثقافة الوطنية، وتلاحمها مع الثقافات الأخرى، ومن ثم قد يتأثر ذلك التماسك والتناغم، بتباعد أو بتقارب وتعدد مخرجات النظم التعليمية، وبالتالي يؤثر ذلك على وحدة الشخصية القومية، ومدى تناسقها وتناغمها الفكري والوجداني، وهو الأمر الذي يجعل من أهمية التفكير في أشكال التعليم وأنماطه، قضية أساسية في تكوين وإعداد الشخصية المصرية. وينطلق هذا التفكير من أن ما يقدمه نظام التعليم من مستوى معرفي، يعتمد على فلسفة تخاطب المواطن المصري على مختلف مستوياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي إن فلسفة ومنهجية التعليم يجب أن تهدف إلى تنشئة هوية ديناميكية، تحقق للأفراد الحرية وتؤكد على المستقبل والذي يتغير مع تغير الزمان والمكان الذي يعيش فيه الأفراد. لذلك فإن موضوع هوية التعليم تجعلنا نتوقف عند موضوع مفهوم الهوية، على اعتبارها شيئًا متغيرًا لا ثابتاً وأن مصر – على فترات تاريخها – مرت بطبقات من الهوية أثرت عليها. ومن بين هذه الطوابع والحقب المختلفة نجد الفرعونية والقبطية واليونانية والرومانية والإسلامية، ثم أيضًا الحقبة التي أتت كنتيجة للعولمة التي نعيش فيها الآن.

وعندما تثار قضية العلاقة بين هوية الوطن وهوية التعليم، فإن عددًا من علماء النفس والاجتماع يشيرون إلى أن هوية التعليم تعتبر نتاجاً طبيعياً لهوية الوطن، ولا العكس، وأن التعليم لا يضع الهوية، ولكنه يعكس فقط الهوية ويؤكدها ويدعمها. ومن ثم فإن تعدد النظم التعليمية في أي مجتمع لا يعني أو يعكس بالضرورة تعدد الهويات في المجتمع، وإن الأفراد يختارون من بين أنظمة التعليم المتعددة على حسب عدد من المؤشرات الكثيرة مثل انتماءاتهم الطبقية والعرقية، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ونظام قيمهم، والفرص المتاحة من أجل الحصول على مهنة أو عمل كنتيجة للالتحاق بنظم التعليم، إلى غير ذلك من الأسباب التي قد تؤثر على قراراتهم في الالتحاق بنظام تعليم معين، وتفضيله عن غيره من النظم الأخرى المتاحة في المجتمع.

هذا ويشير البعض أن الاختلافات بين نظم التعليم تؤثر بشكل أو بآخر على شخصية المتعلم، وربما تؤدي إلى تباعد بين أنماط الشخصية كنتيجة لتباعد وتباين مدخلات ومخرجات أنواع التعليم. وتكمن خطورة ذلك في انعكاساتها على الشخصية أو العقل المصري، كنتيجة لعدم وجود قواسم مشتركة في نظم التعليم والتربية المتعددة، وأثر ذلك على وجدان ووعي ورؤية الأشخاص للمعارف المختلفة، وكذلك الإحساس بالانتماء. ويزداد التباين بصفة خاصة إذا كانت بعض هذه النماذج والنظم لا تركز بصفة كافية على موضوعات مهمة مثل التعليم باللغة الأم، والتراث والمعتقدات والموروثات الثقافية الموجودة في المجتمع المصري. كما أن تعدد نظم التعليم وشدة التنافس بينها، قد يؤدي إلى الانكماش أو الاتساع في أنماط معينة على حساب نماذج ونظم تعليم أخرى. ولذلك لابد من محاولة إحداث الاتساق والتوازن بين نظم التعليم المتعددة في المجتمع المصري، وتتفاقم المشكلة حين يصعب إحداث ذلك الاتساق والتوازن، مما قد تضطرب فيه أحوال التعليم المصري وسط تيارات العولمة المتلاطمة.

مظاهر أزمة التعليم في مصر

تشكو معظم نظم التعليم في مصر من انفصال نتائج التعليم عن مطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم، وما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها، وكذلك عدم تكافؤ فرص التعليم رغم مجانيته مقابل الدروس الخصوصية، وسوء نظام التعليم وأساليب الغش والتفرقة بين الذكور والإناث، وهذا علاوة على التفاوت الحاد في الخدمات التعليمية بين مناطق الحضر والريف والمناطق الصحراوية النائية، وعدم قدرة المدارس على استيعاب الأعداد الزائدة نتيجة النمو السكاني. أضف إلى ذلك أن تعدد مسارات التعليم - بين العام والديني، وبين تعليم النخبة وتعليم العامة - يؤدي إلى تعدد الثقافات التي يسهل اختراقها، مع احتمال أن يؤدي هذا التفتت الثقافي، إلى بعض العقبات عند التصدي لعمليات الغزو الثقافي وإلى الجهود المبذولة لإحياء روح الانتماء العربي.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن التعليم في مصر يعاني أيضًا من عزوف أعداد غير قليلة عن مداومة التعليم، كما أن الأساليب المستخدمة في التعليم تعتمد معظمها على التلقين والحفظ، والضغط والكبت والقهر وخنق المواهب، مما ينفر الصغار من العلم والتعليم. يضاف إلى ذلك الاتجاهات السلبية لبعض من المعلمين، وعزوفهم عن المساهمة في حركات الإصلاح والتجديد التربوي، وعدم اشتراك نقابة المعلمين في مناقشة استراتيجية وخطط التعليم على المستوى القومي أو المحلي، وانفصال البحث العلمي إلى حد كبير عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج والخدمات. ثم إن تدني مستوى الخرجين من حيث التحصيل والمهارات الأساسية يؤثر على مستقبلهم في سوق العمل، مما يزيد من نسب البطالة السافرة والمقنعة بين المتقدمين لسوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المجتمع الثقة في المؤسسات التعليمية، وقدرتها على تأهيل الملتحقين بها للعمل بعد التخرج. هذا مع إدراكنا بأن البطالة لا يمكن تعليقها في رقبة نظام التعليم وحده، وإنما يعلق قدر كبير من مسئوليتها على اختلالات سوق العمل وأولوياته وتنظيمه والمهيمنين على مشروعاته وأنشطته واستثماراته.

نظم التعليم في مصر

يوجد في مصر في الوقت الحاضر أنواع متعددة من نظم التعليم تتباين أنماطها وفلسفتها ومناهجها في التعليم، منها التعليم المدني الحكومي والخاص، والتعليم الفني بمراحله المختلفة، والتعليم الديني الذي يتركز أو يتبع الأزهر والمؤسسات الدينية الأخرى، ثم نجد التعليم الأجنبي على مختلف توجهاته وانتماءاته، من حيث المناهج والفلسفة التعليمية، وتعدد نماذجه التي تشمل كل مراحل التعليم من الحضانة حتى مراحل الدراسات العليا. وبالطبع يعكس هذا التعدد تباعداً في مستويات الملتحقين والمتخرجين من مختلف هذه الأنظمة، التي تختلف فيها أيضًا طرق ومناهج التحصيل وأجواء التعلم وطقوسها التي تتبعها مختلف هذه الأنظمة، والتي تؤثر بالتالي على توجهات المتعاملين والدارسين فيها، والتي تنعكس بالتالي على حياتهم العملية من خلال التوجهات التي تطرحها المناهج التي يتلقونها في مختلف هذه الأنظمة، وهو ما يعكس ما قد يبدو

على أنه مقومات لتشكيل هويات مختلفة، تتأثر وتؤثر في مدى التعرض لبعض الموضوعات، مثل التعلم باللغة العربية، أو بأي نوع من اللغات الأخرى، وكذلك مدى الجرعة التي يتم التعرض إليها من موضوعات الثقافة والتاريخ الوطني، وكذلك مدى وقدر التزود ببعض المعارف والمهارات العلمية من التكنولوجيا المعاصرة وأهميتها، وصلتها بمشكلات الواقع وطموحاته.

رباعية التعليم

ويتناول هذا الجزء مخاطر تعدد نظم التعليم، وتأثيرها في الهوية الوطنية، وعياً بأن الهوية ليست مفهوماً عاطفيا مجرداً، وإنما لها مضامين موضوعية تتمثل في الانتماء إلى إطار ثقافي ولهذا الإطار محوران رئيسيان هما الانتماء إلي رابطة مجتمعية تلتزم بمبدئي المساواة والعدالة، وبقيم دينية وأخلاقية وفكرية ووجدانية، تنظم العيش المشترك، وتحيا في ظل ثقافته ومعها ومن أجلها، وهذا يعني أن الهوية تضمن قيم الانتماء إلي ثقافة معينة في موقع جغرافي سياسي محدد، وبذلك يتشابك مفهوم الهوية مع مفهوم الانتماء الوطني بكل حقوق المواطنة وواجباتها، دون تفرقة علي أساس الثروة أو السلطة أو الجاه، أو علي أساس الدين أو العرق أو الجنس، أو حتى علي الموقع الجغرافي من ارض الوطن.

وتمثل اللغة الأم أهم أدوات التواصل والتفاعل في مضامين العيش المشترك وثقافته واللغة الأم كما عبر عنها أحد الفلاسفة الألمان بقوله (إن لغتي هي مسكني ، هي موطني) ولقد أثبتت الفلسفة التحليلية المعاصرة - كما تؤكد الدكتورة يمنى الخولي - أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل كصيحات وإشارات الحيوان، ولا هي وعاء للمعني كما تكون الأقفاص وعاء للفاكهة.

"إن اللغة لحمة في نسيج التفكير وخامة من خامات الوعي وأهم العوامل في تشكيل الشخصية والهوية القومية"، وإن كانت هذه هي وظيفة اللغة بالنسبة للفرد، فإنها كذلك بالنسبة للجماعة والمجتمع.

إن تجليات البصيرة لدي طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر الصادر عام ١٩٣٨ تؤكد على أن "الشبان الذين يتخرجون في المعاهد الأجنبية، مهما كان حبهم لمصر، وإيثارهم لها، فإنهم يفكرون علي نحو يخالف النحو الذي يفكر عليه الذين يتخرجون في المعاهد المصرية". ولذلك يجب أن نفرق بين التعليم باللغة الأجنبية في المناهج وطرق التدريس، وبين تعلم لغة أجنبية، وإتقانها إلي أدق درجاتها قراءة وكتابة، مهما يقال من أهمية الدراسة باللغة الأجنبية مع أهمية إتقان اللغة العربية، وخاصة أننا نتحدث ونسعى منذ أزمنة إلي تعريب التدريس في العلوم والرياضيات والطب باللغة العربية في الجامعات، حتى لا يرسخ في شعور المتعلم أو في لا شعوره، بأن لغته أدنى من اللغة الأجنبية، وغير مؤهلة لتدريس تلك العلوم، وإذا أدركنا هذا الخطر علي الهوية والانتماء الوطني وقيم العيش المشترك في التعليم باللغة الأجنبية، فعلينا أن نتبعه بالخطر من وجود تعليم متميز متاح لطلاب الأسر الغنية وأصحاب النفوذ والجاه، يشترونه لأبنائهم وبناتهم، وتعليم مجاني لبقية الشرائح الاجتماعية التي لا تستطيع شراؤه، حين يصبح التعليم ليس حقاً تكفله الدولة، وإنما سلعة تباع وتشترى. ويقترن التعليم المتميز بمصروفاته الباهظة في الغالب بالتعليم باللغة الأجنبية.

كذلك يجب التفرقة بين "التعدد والتباين"، وبين "التنوع والتجديد"، فالمفهوم الأول له دلالات الاختلاف والتباعد في الأهداف والمقاصد، بينما المفهوم الثاني يحمل دلالات الاجتهادات والتطور، وهو لا يحمل لحناً موسيقياً مختلفاً كما يحمله الأول، وإنما يعني توزيعاً جديداً لنفس اللحن الموسيقي الأصلي، وهدفه الاجتماعي (تعظيم الجوامع وتقليل الفوارق) كما يقول الإمام الشهرستاني، وهو هدف من أهم الأهداف المجتمعية للتعليم.

إن صورة التعدد في رباعية التعليم المصري - من تعليم حكومي، وتعليم خاص، وتعليم أجنبي، وتعليم أزهري - يوضح أن في داخل كل نموذج من هذه الرباعية تقسيمات تداخلت فيها عوامل المصروفات واللغات، فالنموذج السائد هو التعليم الحكومي بالمجان، وبداخله تعليم فيما يسمي

بمدارس اللغات، تدرس فيه اللغة الإنجليزية باهتمام بالغ من الصف الأول الابتدائي ومن رياض الأطفال أحياناً، وكذلك تدرس العلوم والرياضيات في جميع مراحله باللغة الأجنبية، ويتقاضى مصروفات. وهناك تعليم جامعي مجاني بمصروفات وباللغة العربية، لكن في جوف بعض كلياته شُعَبٌ لتعليم المواد الدراسية بلغة أجنبية وبتقاضي مصروفات. أما التعليم الخاص فمنه مدارس عربية بمصروفات، ومدارس لغات كنظيرها من المدارس الحكومية في لغة تدريسها ومصروفاتها أكثر، ومنه جامعات خاصة اقتربت أعدادها من الجامعات الحكومية، تدرس باللغة الأجنبية، وبمصروفات باهظة، ومعها معاهد عليا وأكاديميات تدرس باللغة الأجنبية وبتقاضي مصروفات شبه باهظة، وعددها أضعاف الكليات الجامعية. أما التعليم الأجنبي الذي كان مقتصراً علي الجامعة الأمريكية حتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وتدرس باللغة الانجليزية، فقد انضمت إليها الجامعة الفرنسية، والجامعة الألمانية، والجامعة الكندية، والجامعة البريطانية، ويقال إن جامعة روسية وأسترالية ويابانية في الطريق، وهي جميعاً بمصروفات فوق الباهظة، وتعليم بلغة دول المنشأ.

وهذا وبدون الدخول في تفصيلات ما ينذر به هذا التعدد والتباين – وليس التنوع – من مخاطر علي مضمون الهوية في توجهات خريجيها، وبخاصة مع تيارات العولمة والتوجه نحو الخارج اقتصادياً وسياسياً. ومع آليات السوق العالمية وثقافتها، تتضاءل مهمات التعليم في تكوين وتطوير ثقافة وطنية مصرية عربية، تحقق قسطاً وافراً من القيم والاهتمامات الثقافية المشتركة في تنوع خلاق، لضمان المشاركة الفعالة لأبناء مصر وأجيالهم القادمة، والاندماج في بناء مستقبل أفضل. وبالرغم من ذلك فإنه يجب التأكيد على ضرورة الإفادة في نظام تعليمنا الوطني من أفكار ومنجزات الحضارات الإنسانية في غربها وشرقها من أجل تطويره وتجديد حيويته، في عالم تشتد فيه حدة التنافس في البقاء والنماء .

التعليم الديني

ارتبط التعليم الديني في مصر بتعليم أصول العقيدة الإسلامية بالمساجد، وزاد من ازدهار حركة التعليم الديني أن الحكام كانوا يتطلعون عادة إلى تدعيم نفوذهم والظهور في صورة حماة الدين والعلم. كما ارتبط ازدهار الحركة التعليمية الدينية بالجهود لنشر بعض المذاهب، والتنافس بين أصحاب مختلف المذاهب، للنهوض بإنشاء المدارس في كل من العراق والشام إلى مصر، حتى وصل الأمر إلى تسمية المدارس باسم المذاهب. وحتى وصل الأمر إلى زيادة عدد المدارس زيادة كبيرة في كل أقاليم مصر. وترجع زيادتها إلى حرص سلاطين والأمراء على الظهور بمظهر المشجعين للغة العربية والثقافة الإسلامية، وحرصهم على الظهور في صورة حماة العقيدة الإسلامية، والتقرب إلى العلماء حماة اللغة العربية. وزاد من تشجيع هذا التيار أن الفقهاء أجازوا استخراج الوقف على طلبة العلم، وأن إنشاء المدارس والنفقة على العلماء تعادل أو ترجح النفقة في الجهاد في سبيل الله، ولذلك زاد انتشار المدارس، لتؤدي وظيفة تعليمية، ولإقامة الشعائر الدينية.

وبالرغم من زيادة عدد المدارس الدينية في هذه العصور، إلا أنها لم تكن لها أية سياسة تعليمية محددة أو حوار مع الدولة، فكانت الأوقاف هي التي تثبت أركان المدرسة وتدعم نظمها التعليمية، حيث لم يقتصر أثر نظام الوقف على عملية التعليم والتدريس، وإنما تعدى الأمر إلى كافة جوانب العملية التعليمية، فوثيقة الوقف كانت بمثابة اللائحة الأساسية للمدرسة التعليمية كانت تضم الشروط الواجب توافرها في القائمين بالتدريس، ومواعيد الدراسة، وطرق مناهج التدريس، وغيرها من التنظيمات الإدارية والمالية.

وكنتيجة لذلك مارس نظام الوقف في حياة المجتمع المصري على امتداد العصور دوره البارز في الاهتمام بمؤسسات التعليم، كما أن الظروف الاجتماعية أسهمت في توجيه اهتمام مؤسسي الأوقاف إلى العناية بمنظومة التعليم الموروث متمثلاً في الأزهر والمعاهد والكتاتيب. ثم إن نظام

الوقف في التعليم في مصر لم يقف عند ذلك، ولكن اشتمل على كل ألوان المعرفة والعلوم، من العلوم الدينية والشرعية والفقهية، والعلوم البحتة والتطبيقية، في الفلك والرياضيات والكيمياء، والنبات والحيوان، والطب والصيدلة والبيطرة والتمريض، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والفلسفة والمنطق والاجتماع وعلم النفس، والاقتصاد والجغرافية والتاريخ واللغات وغيرها. ولعل أغلب أعلام المصريين في مختلف التخصصات كانوا قد تخرجوا من مدارس الوقف، حيث كان الباب مفتوحًا أمام كل الفئات، ولجميع الفقراء والأغنياء للتزود من المعرفة والتعلم، واكتساب الخبرة، والارتقاء في سلم التعليم من خلال مدارس الوقف. كما أن التعليم في مدارس الوقف لم يكن مقتصراً على المسلمين، بل شمل غير المسلمين، وقد أقر الفقهاء بصحة ذلك شرعاً، مما يعني فتح باب التعليم أمام أبناء كل المجتمع، على اختلاف فئاتهم الاجتماعية وأديانهم.

وابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حظي الأزهر ومعاهده بنصيب كبير من مخصصات ريع الأوقاف للتعليم بالكتاتيب. ومع بدايات القرن العشرين حتى منتصفه، نالت المعاهد الدينية الأزهرية حظها من اهتمام الأوقاف، حيث تم الإسهام بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، التي أسهمت بجزء كبير من إجمالي ريع الوقفيات للصرف علي المعاهد الأزهرية، وتم إنشاء معاهد جديدة، مما أثر على امتداد وظائف هذه المعاهد وهدفها الذي لم يقتصر فقط على العلوم الدينية، ولكن امتد إلى غيرها من العلوم الأخرى كما سبقت الإشارة.

هذا ويخلط البعض ما بين التعليم الديني والتدين كما يرى البعض أن التعليم الديني يحقق هوية إسلامية يعتبرونها أساسية وجوهرية في بناء الشخصية، وأن التعليم الديني يتباعد كثيرًا عن بقية أنظمة التعليم الأخرى، وأنه يعتبر تعليماً تقليدياً تقوم مؤسسة الأزهر برعايته منذ أكثر من أحد عشر قرناً، ولا يجمعه أي قاسم مشترك مع الأنواع الأخرى من نظم التعليم في مصر. وتوضح طبيعة التعليم الديني والدراسة الأزهرية أن العلوم الأزهرية في معظمها مصممة للكبار، ولا توجد علوم أزهرية مصممة للصغار، أو بمعنى آخر فإن المواد التي تدرس في المعاهد الدينية

في المرحلة الابتدائية أو ما يوازيها من معاهد التعليم الديني تعادل ما هو تقريباً مستوى التعليم الجامعي، وهو ما يؤدي بالتالي إلى عدم فهم المحتوى من قبل صغار السن في المستويات الأولى من التعليم الديني، ويتم فيها فقط الحفظ كإحدى الوسائل لمواجهة صعوبة فهم محتوى المواد، التي تكمن وراءها خطورة أكبر وأعم مما يحدث في التعليم الديني، وهي أن بعضاً من مواد التراث العلمي القديم - وليس الإسلامي أو العربي فقط - أغلب محتوياته لا يهتم فيها بمراعاة المقتضيات التربوية الخاصة بتوزيع المعرفة مجزئة على مراحل محددة تتعلق وتتناسب مع المراحل العمرية المختلفة، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة وتدريج المناهج وخاصة بالنسبة للمراحل العمرية الأولى، وبصفة خاصة في مراحل التعليم الأزهري أو الديني، وبحيث يجعل هذه المواد صالحة للتعلم، ويتطلب ذلك تنظيم واستخراج عناصر جديدة منها، وتنظيمها معرفياً في شكل يتوافق ويتواءم مع مستوى إدراك الأطفال والصغار في مراحل التعليم الأولى، وهو ما يجعلها مناهج تختلف تماماً عما يتم توزيعه حالياً في مؤسسات التعليم الديني والأزهري، أو أن يكون البديل الأخر في أن يبدأ التعليم الديني، بعد أن يكتمل للصغار تعليمهم العام في المدارس العامة غير المتخصصة في المناهج الدينية.

وعلى خلاف ذلك يرى البعض أن التعليم الأزهري في مصر ليس تعليماً دينياً فقط، وخاصة في مراحل التعليم العالي، حيث ينفتح التعليم الأزهري على علوم الطب والهندسة والتجارة والزراعة والتكنولوجيا وغيرها، شأنه في ذلك شأن بقية نظم التعليم الأخرى، إلا أنه بالإضافة إلى انفتاحه على العلوم الأخرى فإنه يركز على تأكيد الشخصية العربية الإسلامية بالمعنى الحضاري، وليس فقط من خلال المعنى الديني من خلال التركيز على التعليم الديني الإسلامي كحضارة مشتركة، وإن أي محاولة لوصف التعليم الأزهري بالانعزال. ينطبق على بقية أنواع التعليم الأخرى.

هذا بالإضافة إلى أن هناك وجهة نظر أخرى تعبر عن وجود خلط كبير في فهم موضوع التعليم الديني وأنه لا يجب أن يكون هناك تعليم ديني منفصل، ولكن يقوم على وجود تعليم للمواد الدينية في إطار العملية التعليمية العامة، وأن يكون هذا النوع من التعليم موجهاً لكل المصريين، وله فلسفته التي تحتوي على جرعة دينية كافية تساعد على تنشئة وتنمية الشخصية وبطريقة متوازية ومرتبطة بالدوائر الحضارية الأخرى. ومن ثم يتخصص التعليم الديني البحت في المراحل العليا من الدراسة، وهو ما يعطي للتعليم الديني تميزه من خلال وجود كليات جامعية أو دراسات عليا لدراسة الفقه والشريعة، لإعداد متخصصين على أعلى مستوى في هذه المواد، وهو ما يستلزم بالضرورة عدم وجود تعليم أزهري ديني لكل مراحل التعليم، ومنذ بداية السلم التعليمي.

وحول الوضع في المؤسسات التعليمية الدينية، الذي تم الإشارة إليه في فقرات سابقة، فإنه يمكن القول إنه منذ نهاية القرن التاسع عشر حدثت تحولات هامة على أيدي بعض زعماء الإصلاح، ابتداءً بحركة الإصلاح التي قام بها الشيخ محمد عبده، والجهود التي بذلها الشيخان محمد مصطفى المراغي ومحمد الأحمدي الظواهري لتحديث المناهج في الأزهر. وتوجت هذه الحركة الإصلاحية بقوانين التطوير التي تمت في بداية عقد الستينات، وفتحت آفاقًا جديدة في سبيل تذويب بعض الفوارق بين نظم التعليم الديني وبين النظم الأخرى من التعليم، من خلال فتح قنوات للتواصل بين التعليم الديني وغيره من الأنظمة.

بيد أن بعض المعوقات الأخرى قد ظهرت وساعدت في العقود الأخيرة على التوسع الكبير في معاهد التعليم الديني، وبطريقة اتسمت بالعشوائية، من خلال الزيادة والتوسع في إعداد المعاهد الأزهرية دون إعداد أو تخطيط تربوي كاف، حتى وصلت الحالة إلى وجود عدة آلاف من معاهد التعليم الأزهري في مختلف أنحاء مصر مما ساعد على زيادة واتساع الفجوة بين نظم التعليم الديني ونظم التعليم الأخرى في مختلف مراحل التعليم، وخاصة في مرحلة ما قبل التخصص. وفي نفس الوقت حدثت تطورات أخرى في نظم التعليم غير الأزهرية، ساعدت — وبالتدريج —

على تفريغ هذه النظم من الاهتمام بالثقافة العربية الإسلامية، وتهميش بعض المواد المهمة - مثل اللغة العربية والدين - من المناهج التي تحتويها هذه النظم، وهو الأمر الذي يؤثر بطبيعة الحال على زيادة الهوة والتباعد بين مناهج التعليم الديني وغيره من مناهج التعليم الأخرى.

التعليم الأجنبي

بدأت ظاهرة التعليم الأجنبي في مصر من خلال مدارس الإرساليات الأجنبية، وقد نجحت الدولة في منتصف القرن الماضي في إدخال المناهج العربية ضمن مناهجها. لكن المدارس الأجنبية بدأت في التكاثر والانتشار في العقود الأخيرة، وأصبحت تشمل جميع مراحل التعليم من خلال المدارس الخاصة باللغات الأجنبية، وحتى وصلت إلى التعليم الجامعي الذي ينتمي لمختلف الثقافات الغربية، مثل الإنجليزية والأمريكية، والفرنسية والألمانية، والايطالية والكندية واليابانية. .إلخ، إلى غير ذلك من الثقافات التي تدرس في مؤسساتها مفاهيم التعليم بلغات هذه البلاد، ولدرجة أن بعضها يتجاهل تعليم اللغة القومية. هذا بالإضافة إلى أن بعض الجامعات المصرية بدأت في إنشاء أقسام للتعليم باللغات الأجنبية، وذلك لسد الحاجات المطلوبة في سوق العمل، وهو ما ترتب عليه أيضا بعض التهميش للغة العربية في هذه المؤسسات، وضعف خريجيها في ثقافتهم اللغوية والوطنية.

تتحدد هوية التعليم بالفلسفة التي تتأسس من خلالها النظم التعليمية، وعلى سبيل المثال، فإن فلسفة التعليم في دول معينة تهدف إلى مخرجات وهوية معينة، وهو ما تعكسه أنظمة التعليم في الدول الغربية والشرقية، وإن هوية وفلسفة النظم التعليمية في بعض الدول تتفاوت في استقرارها على حسب مؤشرات كثيرة، وعلى سبيل المثال فإن التعليم في مصر يجب أن يعكس من بين أمور عديدة التراث العربي والإسلامي، وثقافة البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الأمور التي لا يمكن التحكم فيها في ظل نظم التعليم الأجنبي، والتي في معظم الحالات يتم تقرير مناهجها ومقرراتها باللغات الأجنبية، على حساب اللغة والثقافة والتاريخ العربي، حيث نجد أن الكثير

من المدارس الغربية والأوروبية والأمريكية الموجودة في مصر لا تدخل في مناهجها وبقدر أساسي المقررات الكافية عن الحضارة المصرية أو الفن المصري، أو اللغة العربية والثقافة والتاريخ المصري والعربي. ثم إن نظم التعليم الأجنبية تحدد دولها أولوياتها، تلك التي لا يراعى فيها الحدود الدنيا المطلوبة للتعرف على مقومات الحضارة واللغة والثقافة العربية.

غير أن هناك آراء أخرى – كما سبقت الإشارة – تؤكد على أن التعليم الأجنبي في مصر يختلف عن بقية أنواع التعليم الأخرى وأنه لا يهتم بالهوية المصرية والعربية، وأن المدارس الأجنبية لا تقع ضمن منظومة التعليم المصري، كما أن هناك بعض الخلل في الإشراف على هذه المدارس الأجنبية مما يجعل نماذج التعليم في هذه المدارس والمعاهد الأجنبية تنفصل بدرجة كبيرة عن هوية التعليم المصري غير أن آخرين يرون أن عدد مثل هذه المدارس قليل جدًا، ومعظم الملتحقين بها من أبناء البعثات الدبلوماسية وغيرها، وأن بعض المصريين يلتحقون بها باختيارهم، وهم أعداد متزايدة من الطلاب، كما أن الجامعات الأجنبية مفتوحة على مصراعيها لمن يستطيع دفع مصروفاتها من المصريين.

وتثير هذه القضية موضوع علاقة تعليم اللغة القومية باللغات الأخرى، التي يجب أن نفرق فيها بين أن نتعلم لغة أجنبية، وأن نتعلم من خلال استخدام لغة أجنبية، وهو ما يمكن أن يكون على حساب استخدام اللغة القومية، وما لذلك من أثر في تكوين الشخصية، وهو أمر لا يحدث في أي من بلاد العالم، حيث لا تبدأ المدارس في تعليم الأطفال بلغات أجنبية قبل أن يتعلموا ويتقنوا لغتهم القومية، كما أن الطلاب في معظم الدراسات العليا في معظم جامعات العالم، عندما يعدون دراساتهم العليـا – سواء في الماجستير أو الدكتوراه – يعدونها بلغة البلد التي يدرسون فيها، كما يتم مناقشتهم بنفس اللغة.

خطوات ضرورية للإصلاح

إذا أضفنا إلى المشاكل السابقة حول هوية التعليم في مصر، مشكلة التعليم الفني الذي لم يحقق أهدافه في منظومة التعليم المصرية، مقارناً بنظائره في المجتمعات المتقدمة، نتيجة للنظرة المجتمعية الدونية إليه، والخلل الذي أصاب منظومة القيم المجتمعية حول العمل الفني واليدوي، واعتبار التعليم الجامعي هو الحد الأدنى للطموح الثقافي لدى كثير من الفئات، وجسر العبور إلى الوظائف، بغض النظر عن إنتاجيتها، أدركنا أن الموقف يتطلب إصلاحاً هيكلياً، يمكن أن يتمثل في الخطوات التالية:

أولاً: الاتفاق على أرضية مشتركة للتعليم الأساسي فيما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والإعدادية، بما يضمن بناء شخصية المتعلم بتزويده بالمبادئ الضرورية في العلوم والمعارف، وإكسابه المهارات اللغوية القومية في المراحل الأولى، ثم اللغات الأجنبية في المراحل التالية، بالإضافة إلى الاهتمام بالقدرات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة، لاكتشاف الميول اللاحقة، وتفجير الطاقات الإبداعية، دون الاعتماد على الحفظ والتلقين. هذا مع مراعاة التدرج في تحقيق هذا التوحيد، تفادياً لما يمكن أن يترتب عليه من صدمة مجتمعية، نظراً لقدم المؤسسة الدينية، والمكانة الخاصة بالأزهر الشريف. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق التقارب المنهجي، من خلال جرعات متتالية تزيد من حجم الدراسات اللغوية والدينية في المدارس المدنية، وتفعيل دراسة اللغات الأجنبية والمواد المدنية في التعليم الديني، ثم إنشاء مدارس مشتركة يمكن عن طريقها مواصلة التعليمين الديني والمدني على السواء.

ثانياً: تخصيص بعض المناهج الثانوية للتعليم الديني في المدارس المدنية إلى جانب المدارس الفنيـة - من صناعية وزراعية وتجارية - للبدء في تعميق المحتوى المعرفي لهذا التخصص، حتى يمكن لهذه الدراسات الدينية أن تغذي الكليات الجامعية الأزهرية بالطلاب

المؤهلين لهذا النوع من التعليم، على أن يكون ذلك في صيغة "شُعبة" داخل المدرسة الثانوية العامة، مثلها مثل شعب الرياضيات والآداب والعلوم، على أن يتم ذلك أيضا بشكل تدريجي عقب تحديث المناهج في التعليم العام، وتحسين مستوى الأداء، برفع مرتبات المدرسين، وتحديث الأجهزة التعليمية بما يمثل نقلة نوعية للتعليم الأزهري يرحب بها العاملون فيه، لما يتضمنه من مكاسب مهنية ومميزات مادية، تجعلهم يدركون تقدير المجتمع لهم، وحرصه على رعايتهم، ومن الممكن أن يكون هذا الاندماج اختيارياً في مراحله الأولى، قاصراً على المعاهد والمدارس النموذجية، فإذا نجحت التجربة، واقتنع بها المجتمع، أمكن تطبيقها على جميع المدارس والمعاهد.

ثالثاً: لابد أن تتواكب خطوات الإصلاح المطلوبة مع نهضة حقيقية في تعليم اللغة العربية بشكل مكثف، يجعلها مكوّنا أساسيا في البناء المعرفي للشخصية المصرية في جميع المستويات والمراحل التعليمية، وبحيث لا تعامل باعتبارها مادة هامشية، بل تدخل بفروعها المختلفة ومهاراتها المتعددة في القراءة والكتابة والأدب، في صلب البرامج التعليمية مهما كانت التخصصات المتفرعة، حتى تتكون لدى التلميذ الكفاءة اللغوية في لغته القومية، مما يجعل من السهل عليه امتلاك هذه الكفاءة ذاتها في اللغات الأجنبية طبقاً للمنظور العلمي الذي يقضي بوحدتها بين كل اللغات. وقد يتطلب ذلك توجيه العناية نحو طرق التدريس للغة العربية، وتطويعها للبرمجيات الرقمية الجديدة، ورد الاعتبار لها في المؤسسات العلمية والعملية، وذلك عن طريق إدخالها ضمن المتطلبات الجامعية العامة المؤهلة لكل الكليات العلمية والنظرية على السواء.

ولما كانت اللغة العربية تمثل القوام الأساسي للثقافة القومية، فمن الضروري أيضاً إعادة هيكلة البرامج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة، للتركيز فيها على البعد الحضاري في التاريخ المصري في مراحله المختلفة – من الفرعونية إلى القبطية والإسلامية – عن طريق دراسة الفنون

والآداب القديمة والحديثة باللغة العربية، واختيار نصوص من القرآن الكريم والشعر العربي في جميع العصور، تكشف عن هذه الأبعاد الحضارية للثقافة في مصر، مع التوسع في دراسة الآداب العربية المعاصرة بفنونها الشعرية والمسرحية والروائية، واعتبارها مواد موازية للدراسات اللغوية البحتة، بما تكسبه للمتعلم من مهارات في التحرير والفهم والتعبير.

وفي النهاية يجب أن يتم جدولة هذه الخطوات الإصلاحية، بعد إخضاعها للنقد والتمحيص، في جدول زمني يراعي أهمية الوصول إلى النموذج المطلوب لهوية التعليم في مصر، وتجاوز العيوب الهيكلية فيه بطريقة تدريجية، لأنه قد تشكل عبر مئات السنين، واكتسب - باعتباره أمراً واقعياً - نوعاً من الشرعية التي قد تصل في بعض الأحيان لدرجة القداسة في التعليم الديني، والحق المكتسب في التعليم الأجنبي، مما يقتضي مراعاة الرأي العام، وتوجهات المجتمع، وتكريس الجهود للوصول إلى تلك الأرضية المشتركة الضرورية لبناء الإنسان المصري، والشخصية الوطنية الموصولة بتراثها المعرفي، والمتفاعلة مع مقتضيات التطور العلمي والتكنولوجي للمجتمعات المتقدمة.

الفصل الثامن

دور المكتبات

في تطوير التعليم والبحث العلمي



مقدمة

يتلخص الدور التربوي والتعليمي للمكتبات في توفير مصادر المعرفة، وتدعيم المناهج الدراسية، وتوفير المعلومات، وتدعيم الأنشطة البحثية، وتنمية عادة القراءة والاطلاع، وتنمية المهارات والقدرات التي تساعد على سرعة التعلم. وتساهم المكتبات في جميع مراحل التعليم ابتداء من التعليم قبل المدرسي، حيث تقوم المكتبات بتزويد المتعلم في هذه المرحلة بقدر كبير من المهارات والخبرات التي تساعد على تشكيل شخصيته، وأنماط سلوكه أحياناً، وتكوين العادات الاجتماعية والتعليمية المرغوبة - وخاصة في المراحل العمرية الأولى والهامة والفريدة في وظيفتها وأهدافها، حيث يكون الأطفال في أول عهدهم بالدراسة - وتعلم المهارات الأساسية في القراءة والتعامل مع الحروف والأرقام، وتهيئة استعدادهم للتعمق والتوسع في التعلم والتمكن من هذه المهارات.

وتتميز المكتبة المدرسية في هذه المرحلة بأن المواد التي تحتويها هي أول ما يقابل القارئ في حياته من خلال الكتب، وأنه بناء على هذه الخبرة تتوقف علاقة الإنسان مع القراءة والكتب، وكذلك ما يمكن أن يكتسبه من مهارات في التعامل مع مصادر المعرفة والمعلومات الأخرى التي تساعد كثيراً في تحقيق مختلف الأغراض التعليمية والبحثية في مختلف مراحل التعليم، خاصة مع وجود الأساتذة الذين يقومون بمهمة الإرشاد والتوجيه. كما تعتبر المكتبة المدرسية أيضاً وسيلة من الوسائل المساعدة في النظام التعليمي، للتغلب على كثير من المشكلات التعليمية والتربوية، التي تحدث كنتيجة لعدد من المتغيرات الكثيرة والمتلاحقة على المستويين العالمي والمحلي.

وفي مرحلة المدرسة الابتدائية وما تحتويه من مناهج تساعد المكتبات كثيراً في تدعيم المناهج، وخاصة في مجال مواكبة التقدم المعرفي والتكنولوجي، الذي أصبح سمة من سمات العالم المعاصر. ومن المعلوم إن المناهج وحدها لا تستطيع تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المرغوبة، وخاصة أن طفل المدرسة الابتدائية يلتحق بها في سنوات عمره المبكرة، وعليه أن يكتسب الكثير

من الاتجاهات والقيم والخبرات، فضلا عن تعلم المناهج الدراسية والتعامل مع الأرقام. ولذلك فإن تدعيم دور المكتبة في هذه المرحلة يساعد كثيراً في تأسيس المعرفة، وعدم تسرب التلاميذ من الدراسة، بل أيضاً الاحتفاظ بالمهارات الأساسية بعد التخرج من هذه المرحلة.

وفي مرحلة التعليم الثانوي تلعب المكتبات دوراً هاماً في إعداد الطالب للحياة جنباً إلى جنب، لإعداده للاستمرار في التعليم الجامعي والعالي. ويختلف دور المكتبة في هذه المرحلة عن غيرها من المراحل التعليمية الأخرى، التي تتفق فيها مع مراحل النمو التي يمر فيها الإنسان من الطفولة إلى المراهقة المبكرة، حتى يصل إلى سن مرحلة التعليم الثانوي، التي تتطلب إعداداً خاصاً لاكتشاف القدرات والتوجهات، تمهيداً لاختيار المهنة أو المهن التي سيواصل فيها الطلاب دراستهم، أو للالتحاق بسوق العمل.

وتلعب المكتبات على مستوى الجامعة دوراً محورياً في النهوض بالتعليم والبحث العلمي، حيث تشارك هذه المكتبات بفاعلية في صلب العملية التعليمية، وتمثل عصباً رئيسياً في المنظومة الأكاديمية ككل، وذلك ككيان تابع للأكاديمية أو الجامعة، وخادم لأهدافها، وداعم لسياستها التعليمية، وفي الوقت ذاته ككيان له ذاتيته وتفرده، واستقلاليته كشريك فعال للمكتبات الوطنية، في منظومة أكبر تتعدى الدور المؤسسي إلى الإطار القومي. ورغم تنوع وثراء وعمق الدور الذي يجب أن تلعبه المكتبة في قلب الجامعة، فقد بدأ الاتجاه إلى دور أكبر لها وأكثر تغلغلاً في العملية التعليمية، حيث بات المكتبيون في الدول المتقدمة ينازعون الأساتذة الجامعيين في التدريس وإعداد المناهج والمواد الدراسية.

تطور دور المكتبات في التعليم والبحث

شهدت السنوات الأخيرة ثورة كبيرة في أساليب التعليم انعكست في سهولة ومرونة نقل المعلومات، وتمركز العملية التعليمية حول الطالب المتلقي وليس كما في السابق حول المعلم student centered learning، والتعلم المعتمد على طرح المشكلات problem base learning، والذي

يساعد في تحقيق تطوير المناهج التعليمية والتربوية. وفي هذا المجال يقوم المكتبيون بشراكات مع المعلمين كما أصبح لهم دور في صياغة مستقبل التعليم والبحث العلمي، وذلك إلى جانب عملهم على ضمان حرية تدفق المعلومات وتداول الأفكار، وكذلك التعامل مع البيئة المعلوماتية المتشابكة للقرن الحادي والعشرين.

تقوم المكتبة بدور هام ومكمل لما تقوم به برامج التعليم في التخطيط للخبرات التربوية والتعليمية الجديدة، بما لها من قدرات على مواجهة الكثافة المعلوماتية في العصر الذي نعيش فيه. وبصفة خاصة بالنسبة للثورة الحادثة في الدول المتقدمة الآن في المناهج الدراسية والعملية التعليمية، التي لم تعد حكراً على الأكاديميين فقط. لقد أصبح التعليم محصلة جهود متضافرة ومتناثرة لفريق عمل كبير يشارك فيه المكتبيون مع غيرهم بدور كبير. وقد أدى التعليم الإلكتروني وتطوره السريع في السنوات الأخيرة، إلى إحداث طفرات في العملية التعليمية، حيث تتم العملية التعليمية كلها أو الجزء الأكبر منها في بيئة إلكترونية بحتة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات، كما حلت في كثير من الأماكن معامل الكمبيوتر محل قاعات الدرس والمحاضرات، وحلت أجهزة الحاسب والوسائط السمعية والبصرية وشبكة المعلومات في كثير من الأحوال مكان الوسائط التقليدية.

تكامل دور المكتبات مع المؤسسات التعليمية من واقع تجارب الدول المتقدمة

تلعب المكتبات دوراً مهماً في التعليم بجميع مراحله. ويطلق البعض على المكتبات اسم الجامعات المفتوحة، فهي تتيح لجميع أفراد المجتمع - سواء في المراحل التعليمية المختلفة أو في غير مراحل التعليـم - الوصول إلى المعلومات في كافة صورها وأشكالها ومن أبسطها إلى أكثرها تعقيداً، كما تدربهم على أساليب البحث، وطرق استرجاع المغلومات، بالإضافة إلى أنها تعلمهم كيفية الاستفادة من المصادر التي يحصلون عليها.

وقد تغير المناخ الذي تعمل فيه المكتبات المدرسية في العقود الثلاثة الأخيرة في معظم دول العالم، مما كان له تأثير مباشر على التعليم. ومن أهم مظاهر هذا التغيير - رغم الأهمية المحورية للمكتبات المدرسية في العملية التعليمية - أنه يوجد عدم اهتمام بالمكتبات المدرسية بشكل كاف، وحدث كذلك تراجع في عدد المكتبيين المؤهلين لتشغيل المكتبات، ولسوء الحظ فإن هذا التغيير السلبي قد تواكب مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، والزيادة الهائلة في إنتاج المعلومات بكافة صورها وأشكالها.

وبالطبع فإن الإصلاح المنشود في التعليم يتطلب ضرورة الاهتمام بالمكتبات المدرسية، والاعتراف بدورها الأساسي في العملية التعليمية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر في التحصيل الدراسي للطلبة. كما أن الاهتمام بالتعليم وإصلاحه وخاصة ما يتعلق منه بالعملية التعليمية، يساعد في تضيق الفجوة الواسعة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة، ولذلك فإن أحد الأعمدة الرئيسية لإصلاح التعليم يجب أن يبدأ من المكتبات المدرسية.

وفى إطار تطوير التعليم، نجد أن الدول المتقدمة قد غيرت في فلسفة التعليم وطرق التطبيق، مركزة على "مخرجات التعلم" Learning outcomes وأولت اهتماماً خاصاً للتعليم القائم على الاستعلام والتقصي Inquiry-based learning، والأخذ بالأدلة والشواهد والتعليل Evidence-based practice، وما يترتب على ذلك من تغييرات في طبيعة ودور المكتبي المدرس أو المدرس المكتبي، كنتيجة لهذه التطورات.

وتشير عدد كبير من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، عن وجود علاقة إيجابية بين المكتبات المدرسية، وتقدم الطلبة في الدراسة، سواء من خلال قياس هذا التقدم والإنجاز على مجموع الدرجات في القراءة، أو في مجال الأمية المعلوماتية بشكل عام. كذلك وجد في بعض الفروق الذي تحدثه المكتبات المدرسية ليس فقط على المستوى التعليمي، بل أيضاً التربوي والاجتماعي والنفسي. وبوجه عام يمكن معرفة وإدراك هذا الفارق من خلال اكتساب الطلبة

لمهارات التعامل مع المعلومات، وتحسين قدرتهم على القراءة والاطلاع، ومحو أميتهم في التعامل مع الحاسب، بالإضافة إلى ما يكتسبونه من ثقة بالنفس. ولذلك فإن الوقوف، ومعرفة الأسباب التي تدفع الطلبة إلى ارتياد المكتبات والتي من بينها تنمية المعلومات، أو التسلية والقراءة الحرة، أو إنجاز الأبحاث، أو استخدام الكمبيوتر والانترنت، أو فراراً من النظام المدرسي الصارم، يفيد كثيراً في التخطيط لخدمات مكتبية أفضل، يمكنها أن تلبى حاجة الطلبة، وتزيد من ارتباطهم بالمكتبة.

أهمية وجود المكتبة داخل المؤسسة التعليمية

تلعب المكتبات المدرسية دوراً أساسياً في تنمية المهارات الأساسية لدى التلاميذ مثل القراءة والكتابة، والفهم والاستماع. وقد وجد بشكل عام أن تطوير المكتبات المدرسية، وإتاحة الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية، ينعكس إيجاباً على عادة القراءة والاطلاع، مما يؤدى إلى زيادة استخدام الطلبة للمكتبة، سواء للقراءة الحرة أو لإنجاز الأبحاث والواجبات المدرسية. وتشير دراسات عديدة إلى أن أفضل النتائج تحدث في أداء الطلبة الذين يتعاملون مع خدمات المكتبة حيث تلعب المكتبة المدرسية دوراً كبيراً في تنمية مهارات الاتصال والتخاطب، والمهارات العددية، والقدرة على فهم المسائل، وحلها حلاً صحيحاً، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات بكفاءة كبيرة.

وتساهم المكتبات المدرسية بشكل مباشر في تطوير العملية التعليمية للطلبة، من خلال تعميق فهمهم للمناهج والمواد التي يدرسونها؛ وعدم الاكتفاء والاعتماد على المحاضرات والكتب المدرسية، وذلك من خلال توفير استخدام موارد ومصادر، ومراجع وموسوعات، وأقراص مدمجة وموارد إلكترونية وانترنت حيث تساعد على تعميق المعرفة بالموضوعات المختلفة، ومن ناحية أخرى تزيد من روح التنافس بين الطلبة لتحقيق أفضل النتائج.

وتشير كل الشواهد إلى الفوائد العديدة لوجود مكتبة في المؤسسات التعليمية، والاستعانة بمكتبيين متخصصين ومدربين لإدارة هذه المكتبة؛ ويمكن تلخيص هذه الفوائد في عدد من

المجالات الرئيسية والتي يمكن للمكتبة من خلالها أن تؤثر بشكل إيجابي في التدريس والتعلم. منها ما أوضحته الدراسات أن المكتبة يمكنها أن تسهم في تغيير المناخ التعليمي، وتقديم مجموعة متنوعة من التجارب التعليمية، كما أنها تعمل على تدعيم وتنمية المهارات والبحث العلمي، وتوسيع آفاق الحصول على المعلومات، وتشجيع وتدعيم التعلم، وإتاحة الفرصة لجميع الطلبة للوصول إلى المناهج بشكل متساو، بالإضافة إلى توفير فرص تقديم النصح والإرشاد في مجال العمل وزيادة الثقة في النفس.

وحيث إن المكتبة المدرسية تلعب دورًا فعالًا في العملية التعليمية من خلال المساهمة في رفع مستوى أداء وإنجاز الطلبة وتحسين تحصيلهم الدراسي، فإن ذلك يتطلب التنسيق والتعاون بشكل أساسي مع المدرسين، وخاصة بالنسبة لاختيار وتحديد السياسة التي يتم من خلالها اقتناء المواد التي تتمشى مع المناهج التي يجرى تدريسها، وإتاحة الفرصة في أن تكون المكتبة متاحة لجميع الطلبة، لارتيادها في أوقات العمل المدرسي وغيره من الأوقات.

المكتبيون العاملون في المؤسسات التعليمية

يجب أن يحظى المكتبيون العاملون في المدرسة بمركز متميز داخل المؤسسة التعليمية؛ وإن الدور النموذجي للمكتبين العاملين داخل المؤسسات التعليمية لا يجب أن يتحدد داخل المكتبة فقط، ومنفصلًا عن حياة المدرسة وإدارتها، ولكن يجب التفاعل مع الحياة والأنشطة المدرسة اليومية، والمشاركة مع الإدارة في جميع أنواع الأنشطة المدرسية وفي التخطيط، والتنسيق مع كافة العاملين في المؤسسات التعليمية وعلى جميع المستويات داخل وخارج حدود المدرسة. ويشمل ذلك أيضاً حضور اجتماعات هيئة التدريس، ووضع المناهج، ومناقشة الخطط المستقبلية للمكتبة مع جميع العاملين في المؤسسات التعليمية والتعرف على جميع المناهج المستخدمة وطرق التدريس في محاولة ابتكار موضوعات يمكن الاستفادة منها في الأبحاث والمشروعات التي يقوم بها الطلبة. أضف إلى هذا وضع برامج لزيادة مهارات استرجاع وتقييم المعلومات عند الطلبة؛ إلى جانب

مناقشة إمكانيات التعاون في مشاريع مشتركة، مع المكتبات الأخرى في المؤسسات التعليمية وغيرها من المكتبات العامة الأخرى.

كما لا يجب أن يقتصر دور مكتبي المدرسة على تنمية علاقته بالمدرسين والإدارة فقط، ولكن يجب أن يمتد نشاطه إلى التعامل مع الطلبة، ومحاولة جعل المكتبة أحد الأمكنة المفضلة لدى الطلبة والدراسيين، وتوضيح وشرح الإمكانيات الموجودة في المكتبة وطرق استخدامها من خلال برامج تشمل جميع المستويات الدراسية بما في ذلك الفئات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومع تزايد حجم المعلومات المتاحة خاصة في الصورة الرقمية والإلكترونية، والتقادم السريع لمعظمها، والجدل حول جودة وموثوقية المعلومات على شبكة الانترنت، أصبح للمكتبة دور مهم في إتاحة مصادر المعلومات، ومساعدة المترددين على المكتبات في اكتساب المهارات اللازمة للبحث عن المعلومات وتحديد مصادرها وأماكن تواجدها، وكيفية الاستفادة من المعلومات وتقييمها. كذلك أصبح التعليم يتم الآن من خلال الحاسب Computer-assisted instruction، ولذلك فإن توفر المصادر الإلكترونية والمعلومات المحسبة مثل قواعد البيانات الإلكترونية والموسوعات الرقمية، يعطى أهمية كبرى لاستخدام المكتبات، التي أصبح يقع على عاتقها المساعدة في الوصول إلى هذه المصادر بشكل أوسع وأفضل وهو ما يطلق عليه محو الأمية المعلوماتية، وإكساب الطلبة المهارات المعلوماتية التي تمكنهم من الإبحار في الكم الهائل من المعلومات المتاحة، وجعلهم مستهلكين إيجابيين، يتمتعون بالحس النقدي والقدرة على تقييم المعلومات، من خلال اكتسابهم القدرة على فهم واستخدام المتطلبات التكنولوجية للعصر الحالي، والتكيف مع المتغيرات السريعة في المجتمع، وتمكينهم من مواصلة تعليمهم مدى الحياة، حتى خارج نطاق التعليم الرسمي، وبعد انقطاع صلتهم بالمؤسسات التعليمية.

وتستهدف محو الأمية المعلوماتية والتكنولوجية للطلبة تمكينهم وإعطاءهم القدرة على استخدام مجموعة عريضة من الاستراتيجيات، ومعالجات المعلومات في البحوث، والوصول إلى حل للمشكلات التي يواجهونها.

هذا، ويعمل المكتبيون المدرسيون - في الدول المتقدمة - على تطوير وابتكار الطرق التي يمكن للمكتبات أن تساهم بها في العملية التعليمية، ومساعدة الطلبة على التحصيل، من خلال توفير المواد المناسبة للاطلاع عليها والاستفادة منها، سواء في صورتها الورقية أو الرقمية. ومن بين الطرق التي يعمل المكتبيون من خلالها، التكليف الدائم للطلبة للقيام بأنشطة تربط بين المكتبة والفصل، من خلال التنسيق في هذه الأنشطة مع المدرسين، واستخدام المصادر والمهارات الموجودة في المكتبة، من أجل ربط المناهج ببعضها، وأن تستغل الفترات التي يقضيها الطلاب في المكتبة في المساهمة في أن تصنع منهم متعلمين أفضل. كما أن الاستمرار والتواصل في استخدام مهارات التعامل مع المعلومات في المكتبة، تساعد على تنمية مهارات التفكير النقدي، وإخراج الطلبة من حصار الكتب المدرسية والحفظ، إلى استخدام مجموعة متنوعة من المعلومات تساعد على تكوين المفاهيم.

المشاكل التي تعانى منها المكتبات في مصر

رغم أن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تتفق على الدور المحوري الذي تلعبه المكتبات للنهوض بالتعليم والبحث العلمي، فإن وضع المكتبات يتباين على الجانبين، ففي حين بلغت مكتبات العالم المتقدم على اختلاف أنواعها ونوعية المستفيدين الذي تخدمهم مرحلة النضج، ويسير فيها التطوير بخطى متسارعة، فإن مكتبات دول العالم النامي ما زالت تعانى من عدم وضوح الرؤية، والتخبط في تحديد الأهداف، وضعف التخطيط، وتباطؤ شديد في تطوير أساليب العمل، بالإضافة إلى النقص الشديد في المقتنيات والضعف المهني، بالنسبة لأسلوب العمل أو في إعداد المكتبيين العاملين.

ومن العوامل التي أدت إلى اتساع الفجوة بين الجانبين، أن المكتبات في دول العالم المتقدم قد أكملت بنيتها الأساسية والتحتية منذ زمن بعيد، وتعددت وتوسعت في خدماتها، وتطورت في أساليب وطرق تقديمها، والتحديث في كل جوانبها الفنية، واستحدثت أفضل الأساليب

لإدارة الجودة الشاملة والنظم المعيارية المختلفة. كما استفادت المكتبات في الدول المتقدمة من التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الشبكات والحاسبات، حتى أصبحت شريكاً فعالاً في عصر المعلومات، ويتضح ذلك من الطفرة المعروفة باسم المكتبات الرقمية والمكتبات التخيلية والمكتبات الإلكترونية. بيد أن المكتبات في مصر لم تستطع اللحاق بنظيراتها في العالم المتقدم، كما أن البعض منها يعاني من تراجع الوعي بأهميتها، وبمحورية الدور الذي تلعبه في قلب العملية التربوية والتعليمية.

وتتلخص مشاكل المكتبات في مصر - على اختلاف أنواعها العامة والبحثية والمدرسية والجامعية والمتخصصة - في أنها تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من الاضطلاع بدورها في العملية التعليمية، حيث تعاني من عدم التطوير في الخدمات المقدمة للمستفيدين، وتفتقر إلى البنية التحتية من تكنولوجيا معلومات وشبكات وأجهزة الحاسب، وكذلك بالنسبة لاقتناء الكتب والمصادر، سواء من حيث اختيار هذه المصادر وتكوين المجموعات، أو من حيث طرق وأساليب الاقتناء ذاتها. كذلك تعاني المكتبات من عدم توفير التمويل اللازم، مما يؤثر على حجم الاقتناء وتطوير الخدمات، وتتعاظم مشكلة التمويل حيث إن معظم الاقتناء وخاصة بالنسبة للدول النامية - ومنها مصر - يعتمد على توفير العملات الأجنبية بالنسبة للمصادر الأجنبية، كما أن احتكار السوق المحلية بواسطة وكلاء الناشرين العالميين، تؤثر هي الأخرى على أسلوب الاقتناء.

وعلى مستوى المكتبات المدرسية نجد أن الأوضاع فيها تعاني من النقص الشديد في عدد المدرسين المكتبيين، وخاصة أن مثل هذا التخصص غير متوافر كثيراً في مصر، وفي حالات كثيرة يتم الاستعانة في المدارس بالعاملين غير المؤهلين، ممن لا صلة لهم بالمكتبات أو التدريس، كما يتم الاستعانة بالمدرسين المكتبيين لملء فراغات التدريس في المواد المختلفة، مما يؤثر على قيامهم بمسئولياتهم الأصلية في المكتبات، وخاصة التعريف بالإنتاج الفكري والعلمي، والتنسيق مع هيئة التدريس بهدف التعاون في التخطيط والتدريس، وتدريس مهارات التعامل مع المعلومات

وأساليب البحث. وبالإضافة إلى أن ذلك - وفي معظم الأماكن - يتم تهميش دور المكتبة في المدرسة، وتقسم الميزانية المتوافرة تبعاً لبعض الأولويات التي قد لا تكون من بينها المتطلبات الخاصة بالمكتبة، وبصفة خاصة ما يتعلق بالمقتنيات المطلوبة.

ورغم أهمية دور المكتبات العامة فهي الأخرى تعاني من عدم توفر التمويل اللازم والكافي للقيام بدورها، كما أنه لا يتم في أحوال كثيرة توفير الإدارة الواعية والمتخصصة للعمل فيها أو التوسع في أعدادها، وتوزيعها على مختلف المناطق، لسد الاحتياج الحقيقي للسكان من المكتبات. ونفس الأمر ينطبق على التوسع في أنشطتها لتغطية الاحتياجات المطلوبة للمترددين عليها، باعتبارها المسئولة عن سد احتياجات قطاع عريض من الجمهور، وأنماط متباينة من المستفيدين.

وبالنسبة للمكتبات الجامعية والبحثية والمتخصصة، فإنها تعاني هي الأخرى من ضعف مجموعات الكتب والمراجع والدوريات العلمية والمصادر الإلكترونية التي يرتكز عليها البحث العلمي، كما تعانى من تقادم مجموعاتها، وعدم مواكبتها للنظريات والتطبيقات العلمية الحديثة، وعدم تحديث المصادر، وتوقف الاشتراك في الدوريات العلمية التي تشكل قاعدة البحث العلمي. كما تعاني نقصاً كبيراً في العمالة المدربة، التي تمكنها من القيام بدور حيوي في قلب المؤسسة التعليمية التي تخدمها. هذا بالإضافة إلى عدم خروج المكتبات من المفهوم والدور التقليدي القديم للمكتبات الجامعية، إلى الدور الذي يجب أن تقوم به مثلما يحدث في الدول المتقدمة، التي تقوم بتوفير أخصائيين في المعلومات من المدربين الذين يملكون مهارات استرجاع المعلومات وتحليلها، ومن لهم دراية كافية بمصادر المعلومات المحورية والأساسية، في المجالات العلمية التي تتخصص فيها مختلف كليات الجامعة. وبالإضافة إلى كل ذلك، نلحظ أن معظم المكتبات الجامعية لا يتم التنسيق بينها سواء بالنسبة للعمليات الفنية — من فهرسة وتصنيف - أو في تكوين مجموعاتها، من أجل المحافظة على المصادر التي قد تضيع في تكرار المجموعات وعدم ترشيد الاقتناء.

أولويات التطوير وآليات التنفيذ

من أجل أن تساهم المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي، يجب أن يتم إنشاء وتأسيس المكتبات، في إطار خطة قومية تقوم على دراسة الاحتياجات المختلفة من المعلومات ونوعيات المستفيدين الافتراضيين على المستوى القومي، وعلى المستوى المحلي لكل محافظة من محافظات مصر. وتحدد هذه الخطة بكل دقة نوعيات المكتبة المراد إنشاؤها (عامة، بحثية، متخصصة، مدرسية... إلخ) وأماكن توزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى ضرورة التعاون بين المكتبات للتنسيق فيما بينها في تكوين مجموعاتها، بحيث ترسم كل مكتبة سياسة اقتنائها بالتكامل مع المكتبات الأخرى.

ويقتضي التطوير ضرورة التركيز على إنشاء المكتبات المتخصصة، التي يقع عليها عبء اقتناء الإنتاج العلمي والفكري في التخصصات المختلفة، وكذلك العمل على إنشاء فهارس موحدة تخفف عبء الفهرسة عن المكتبات، وتتيح للمستخدمين في المكتبات المختلفة التعرف بسهولة على مقتنيات المكتبات الأخرى مما يسهل الحصول عليها عند الحاجة إليها. كما ينبغي التركيز على تشجيع خدمات التبادل والإعارة بين المكتبات، وتوفير متطلباتها الأساسية من فهرس موحد وربط شبكي، ووسائل النقل والاتصال بين المكتبات وبعضها، وهو الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف عملية الإعارة بين المكتبات، عن طريق إبرام اتفاقيات مع مكاتب البريد، للاضطلاع بعملية تبادل الوثائق بتكلفة منخفضة، واستبدال النظام المالي بنظام الإيصالات التي تغطي تكلفة عملية التبادل، بدون تداول النقد على غرار IFLA Voucher Scheme. ومن الأمور الهامة إيلاء عناية خاصة لإكساب المكتبيين المهارات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، كالحاسبات والإنترنت والبريد الإلكتروني وغيرها، وكذلك إعداد المكتبيين لاستخدام أساليب استرجاع المعلومات من مصادر المعلومات المختلفة وخاصة الإلكترونية، مثل الإنترنت، وقواعد البيانات، والموارد الإلكترونية، والوسائط المتعددة Multimedia وتعريف المكتبيين بأهم مصادر المعلومات المتاحة مجاناً على شبكة الإنترنت، وتدريبهم على كيفية العثور عليها وطرق ومعايير تقييمها.

استراتيجيات جديدة لمواجهة مشاكل قديمة

تعاني معظم المكتبات - شأنها شأن كل المكتبات في دول العالم - من مشاكل التمويل وخفض الميزانية، مع استمرار ارتفاع أسعار الكتب، والزيادة السنوية الكبيرة في أسعار الدوريات وقواعد البيانات، اللتين تمثلان عصب البحث العلمي، كما تعاني أيضاً من تعنت الناشرين الإلكترونيين، وفرضهم شروطاً مجحفة في اتفاقيات ترخيص استخدام المصادر الإلكترونية، مما يخل بالحقوق المشروعة للاطلاع وتداول المعلومات. ويمكن التغلب على ذلك من خلال استراتيجيات فعالة تنبني على التكتل والشراكات، وتعتمد على تأسيس كيان واحد لمواجهة تلك التحديات.

ومن ضمن هذه الاستراتيجيات ضرورة التنسيق لاقتناء المصادر والكتب، بهدف تفادي تكرار المجموعات، وإهدار الميزانية في اقتناء نفس المصادر، بدلاً من التنوع في المجموعات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قيام المكتبات التابعة لمنطقة جغرافية واحدة أو لجامعة واحدة أن تنسق فيما بينها في شراء الكتب والمصادر، والاشتراك في الدوريات العلمية، بحيث لا تكرر نفس المجموعات، وتلجأ إلى الإعارة بين مكتبات المنطقة أو الجامعة الواحدة، لتلبية حاجة المستفيدين على مستوى الجامعة أو المنطقة الجغرافية، مما يؤدي إلى الاتساع في قاعدة الاقتناء مع ترشيد الإنفاق، من أجل تعظيم الفائدة للباحثين والدارسين المتعاملين مع المكتبات. كذلك يمكن اتباع سياسة الاقتناء الجماعي عن طريق تكوين التكتلات والتجمعات consortia، بهدف تكوين جبهة في مواجهة الناشرين، يمكن من خلالها التفاوض معهم على خفض أسعارهم، والتنازل عن شروطهم التعسفية، وقبول التفاوض بشأن اتفاقيات الترخيص، وبحيث لا يتم التفريط في حقوق المكتبة ومستفيديها. وتؤكد خبرات كثيرة من مختلف أنحاء العالم أن هذا الأسلوب قد نجح في فرض نفسه على سوق النشر العالمي، بحيث أصبح الناشرون يحسبون له حساباً كبيراً، ويتنافسون لإرضائه بخفض الأسعار، وبتجويد الإنتاج، والتفنن في تكوين المجموعات التي تحتوي على أهم العناوين ومصادر المعلومات.

ومن أجل تعظيم الفائدة من مصادر المعلومات المختلفة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، يمكن للمكتبات أن تقوم ببعض الحلول لزيادة المصادر المتاحة من المقتنيات لجميع مستخدمي المكتبات، عن طريق الاتصال الشبكي، وإتاحة المصادر لجميع أعضاء التكتل أو التجمع الواحد، عن طريق بناء شبكات خاصة Special Networks أو شبكات داخلية Intranet أو شبكات بينية Extranet تستخدم بروتوكولات اتصال شبكة الإنترنت، وتكنولوجيا الشبكة العنكبوتية WorldWide Web لبناء بوابات Portals جامعة لكل مصادر المعلومات الإلكترونية، سواء الببلوجرافية أو النصوص الكاملة، كما تقوم بتوفير العديد من الخدمات الإلكترونية.

ولتحقيق دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي، يجب على المؤسسات التعليمية تخصيص الموارد الكافية في ميزانيتها للمكتبات، وتشجيع رجال الأعمال والشركات الكبرى للتبرع للمكتبات، من خلال تبني مشروعات مثل مشروعات المكتبات الرقمية، وكذلك تمويل اقتناء الكتب والمصادر، والقيام بتدريب الكوادر المطلوبة للعمل في المكتبات، وخاصة بالنسبة لإعداد مقترحات لتمويل مشروعات، تهدف إلى تطوير خدمات المكتبات أو اقتناء المجموعات.

إن دور ومساهمة المكتبات في التعليم والبحث العلمي يعتبر أمراً ضرورياً وأساسياً، ولذلك يجب أن تأخذ المكتبات في الاعتبار – من بين أهدافها وبرامجها – الدور الذي يمكن أن تؤديه في مساعدة برامج التعليم والبحث العلمي من خلال الخدمات المكتبية، كما يمكن الاستفادة بعدد من المتطوعين بعد تدريبهم للعمل في مجال المكتبات إلى جانب العاملين الأصليين في المكتبات، وتأكيد أهمية الشراكات الحقيقية مع كل مؤسسات المجتمع، وبصفة خاصة مؤسسات المجتمع المدني، لتحقيق إدراج المكتبات ووظيفتها – كما سبقت مناقشتها – في خريطة وظائف التعليم والبحث العلمي.

وللوصول إلى الأهداف السابقة يجب تأمين وجود مكتبة لكل مدرسة، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، بالإضافة إلى ضرورة أن يتم الإشراف على المكتبات المدرسية من خلال أمناء

مكتبات متخصصين، مع الحرص على إلحاقهم بدورات تدريبية بين الحين والآخر، لتزويدهم بأحدث الأساليب المتعلقة بالتواصل مع التلاميذ، وتشجيعهم على القراءة والإبداع المستمر. كما يتم السعي إلى وضع سياسات للاقتناء بالمكتبات، تتفق مع خصوصية المحليات، وتتفق مع التوجهات التي يتوصل إليها القائمون على هذه المكتبات من خلال اطلاعهم على احتياجات التلاميذ الذين يتعاملون معهم. وتبرز كذلك ضرورة الاستعانة بوسائل الإعلام والأجهزة المعنية، في سبيل نشر الوعي بأهمية المكتبات المدرسية، من أجل زيادة حجم المشاركة من رجال الأعمال والقطاع الخاص في تمويل تلك المكتبات، والارتقاء بمستواها ومحتواها، ووضع خطة للتعاون بين المكتبات المدرسية ووسائل الإعلام المختلفة، في سبيل التوعية بأهمية أن يصبح البحث المكتبي والمرجعي العلمي والأدبي أحد أولويات العملية التعليمية، ابتداء من المراحل التعليمية الأولى. أما بالنسبة للمكتبات العامة الكبرى، فيجب أن يتم الوصول بها إلى الجهات المحرومة من الخدمة المكتبية – وإلى جميع الأماكن ومن بينها دور المسنين والملاجئ ودور الحضانة – وذلك لنشر الوعي المكتبي.

إن الاهتمام بوضع استراتيجية للاقتناء الجماعي بين المكتبات يعتبر من أهم الأمور، حيث إن وضع هذه الاستراتيجية من شأنه توجيه الموارد المتاحة لكل مكتبة أفضل توجيه، كما أن الربط الشبكي بين المكتبات يعمل على تسهيل خدمة الإعارة والتبادل بين المكتبات (*ILL*)، وتعظيم الفائدة من الموارد المتاحة. وثمة أهمية بالغة للربط بين مكتبات الجامعات والمراكز البحثية، ليحدث نوع من التكامل بينها، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء فهارس موحدة للمكتبات العامة والجامعية والمتخصصة حتى يسهل على مستخدمي المكتبات التعرف على المتاح من مواد ومقتنيات.

ويعتبر التدريب من أهم الجوانب التي يجب الاهتمام بها في عمل المكتبات، ولذلك يجب تنظيم دورات تدريبية للعاملين في المكتبات، وخاصة التدريب على مهارات استرجاع المعلومات ومعالجة البيانات، وحتى يمكنهم معاونة المترددين على المكتبة على استخدام هذه الطرق، وكيفية

التمييز من حيث القيمة العلمية للمعلومات الواردة من شبكة الإنترنت، والتفرقة بين المفيد وغير المفيد.

المراجــع

Celano, Donna and Neuman, Susan. 2001. *The Role of Public Libraries in Children's Literacy Development: An Evaluation Report.* Harrisburg: Pennsylvania Library Association, http://www.statelibrary.state.pa.us/libraries/lib/libraries/Role%20of%20Libraries.pdf (accessed November 30, 2004.)

Lonsdale, M. 2003. *Impact of school libraries on student achievement: a review of the research, a report for the Australian School Libraries Association.* Melbourne: Australian Council for Educational Research, http://www.asla.org.au/research/research.pdf (accessed November 29, 2004).

Mcloughlin, Carla, and Morris, Anne. 2004. "UK Public Libraries: Roles in Adult Literacy Provision." *Journal of Librarianship and Information Science* 36(1): 37-46.

Midiavilla, Cindy. 2003. "Homework: Student Access is Coming From a Neglected Source. Here's What the Public Library Can Do for You. " School Library Journal 49(3): 56-59.

Johnson, Richard K. 2004. Open *Access: Unlocking the Value of Scientific Research.* Paper presented at the New Challenge of Research in Libraries: Collection Management and Strategic Access to Digital Resources, University of Oklahoma, March 4-5, 2004, http://www.arl.org/sparc/resources/OpenAccess_FKJ_preprint.pdf (accessed November 27, 2004).



الملاحق

كلمة

الدكتور إسماعيل سراج الدين

في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر"

٨ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

يسعدني أن أرحب بكم في مكتبة الإسكندرية، بحضور السادة الوزراء والإخوة والأخوات من أهل الفكر والعلم والثقافة. وفي مطلع هذا العام في شهر مارس، شهدت المكتبة مبادرة رائدة تحت رعاية الرئيس محمد حسني مبارك، أكد فيها سيادته على ضرورة تأكيد إرادة الإصلاح المصري النابع من الداخل، ودعا إلى شراكة بين المجتمع المدني والحكومة في كل ما يخص الإصلاح، ولقد انعكست محددات هذه الرؤيا في خطاب السيد الرئيس، لتعديل المسار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وأكد سيادته – ضمن أشياء كثيرة – على ضرورة تحقيق الأهداف، من خلال الاستمرار في تطوير نظام التعليم والارتقاء به، على النحو الذي يمكن مصر من اللحاق بركب الثورة المعلوماتية، من خلال تأكيد القدرات البشرية لاقتحام أفاق العلم والمعرفة، التي تزداد اتساعاً بسرعة غير مسبوقة، تشجع على الإبداع والابتكار، والبحث والنقد. وفي نفس الوقت أكد سيادته على ضرورة الاستمرار في إعادة هيكلة المنظومة التعليمية، وعلى أسس تضمن حق التعليم للجميع، وأصدر مؤتمر الإسكندرية وثيقة الإسكندرية التي أكدت على نفس المفاهيم.

وقد شغل الجانب التعليمي منذ ذلك الوقت مساحة عريضة في اهتمام الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيها، على اعتبار أن مظاهر الخلل لابد من علاج بذورها في بناء الإنسان وتنمية طاقته، وأن التربية هي المنطق المؤسس لإصلاح الفرد والمجتمع، وقد كانت القيادة السياسة سباقة في هذا المضمار.

ومرة ثانية في مكتبة الإسكندرية في شهر أغسطس الماضي، في مؤتمر تطوير التعليم، الذي اجتمع فيه السيد الرئيس بالطلاب والأساتذة وكل المهتمين بقضايا التعليم، أكد سيادته على ضرورة مواصلة الحوار القومي حول قضية التعليم باعتبارها إحدى القضايا المحورية والمصيرية، وأن يشمل هذا الحوار كل مراحل التعليم، وقضايا البحث العلمي والإبداعي والتجديد. ومنذ ذلك الحين لم تهدأ حركة المكتبة، في احتضان المؤتمرات والندوات وحلقات البحث، وفي مستويات عديدة، تأكيدًا لإرادة العقل المصري.

إن حضور السادة الوزراء والسيد رئيس جامعة الإسكندرية، ومشاركتهم في مؤتمر إصلاح التعليم في مصر باعتبارهم المعنيين أولاً، وقبل توليهم المسئولية في المسار التعليمي، وإيمانهم بضرورة تقويمه، يعتبر مؤشراً لالتقاء الإرادتين العلمية والسياسية، الذي يمكن أن يتحقق من خلال التخطيط المدروس، والاحتشاد المنظم لتوضيح الرؤى والاستراتجيات الخاصة بالإصلاح، مع وضع أولويات حسب أهميتها، مقرونة بالآليات اللازمة لتحقيق الأهداف.

وإن اجتماع العلماء والتربويين وقادة الفكر الثقافي في مؤتمر إصلاح التعليم في مصر، يعتبر تتويجًا للجهود المتلاحقة في البحث والدراسة، التي تمت خلال أربع دوائر متواصلة من الندوات التمهيدية وأوراق العمل المتتالية في الحلقات النقاشية، التي يتحقق خلالها توزيع القضايا على المحاور الأساسية، لتغطية مختلف القضايا المتصلة بالعمليات التعليمية والتربوية، والتعرف على ما يعتريها من أمراض مزمنة، وتشكل خطرًا كبيرًا على البنية العميقة والنسيج المجتمعي. ولذلك سنرى هنا قراءة المشتركين في هذا المؤتمر للواقع الموجود في نظام التعليم، واقتراح السبل لتصويبه، ووضع آليات لإصلاحه تستهدف في مجملها بناء مجتمع المعرفة في مصر ولقد شاركت في تحضير كل المناقشات التي جرت قبل انعقاد هذا المؤتمر، كما ساهمت في هذا المؤتمر ببحث متواضع عن موضوع الإصلاح في النظام التعليمي، وأهمية مراكز التميز.

إن نقطة الارتكاز في إصلاح التعليم كما تجلت في الأوراق المتاحة لا يمكن أن تكون مسئولية حكومة فحسب، بل هي مجتمعية في الدرجة الأولى، وتقع على عاتق الجميع، من الطالب والمعلم إلى الإدارة والقيادة إلى الأهل والأسرة. وإن الحلول الفوقية لن تجدي، ولكن لابد من خلق حالة عامة نستشعر فيها جميعا خطر ما وصلنا إليه، وتلتقي إرادتنا على فرض وسائل إصلاحه عن قناعة تامة، ومشاركة حقيقة خاصة. ونحن نرى نماذج التطور المعرفي والتربوي المذهل في تجارب الأمم الناجحة. ومصر لا تنقصها المقومات الضرورية لتحقيق الإصلاح في التعليم. وخاصة أن التحديات التي تواجه الشباب، والتحولات التي تحيط بنا، تفرض علينا الجدية القصوى في مراجعة وتشخيص أوضاعنا، بحثاً عن الطرق الفعالة لتوظيف أقصى طاقات ممكنة لتحقيق التنمية، من خلال أبناء هذه الأمة وقدراتهم الخلاقة، إنقاذاً للأجيال القادمة في رهان المستقبل.

كلمة
الدكتور حسام بدراوي
رئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب
في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر"
٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

تقوم مكتبة الإسكندرية والعاملون فيها بجهد غير عادي في كافة المجالات، ليس فقط في عقد مؤتمرات الإصلاح، ولكن في دعم وترسيخ مبادئ كثيرة نأمل أن تأخذ بها كل المؤسسات الثقافية والتعليمية في مصر.

ويناقش مؤتمر إصلاح التعليم في مصر محاور متعددة، جاءت كنتيجة لجهود تمت خلال أشهر متعددة، شارك فيها عشرات العلماء والمتخصصين، وطرحت فيها أفكار متطورة، ورؤية شاملة لما يجب أن يكون عليه التعليم في المستقبل. ورغم وجود الكثير من التقارير التي صدرت حول التعليم، التي تجاوزت ٤٨ تقريراً، صدرت تباعاً منذ بداية القرن الماضي، وتحتوي على أفكار عديدة، لكنها في نفس الوقت لم تخرج إلى حيز التنفيذ.

ولذلك فالقضية ليست فقط عرض للأفكار ومناقشتها، لكن يجب أن تكون تلك الأفكار قابلة للتنفيذ، وأن تعكس قدراً من المشاركة بين واضعي السياسة وبين أطراف المجتمع كله.

وتمثل قضية إصلاح وتطوير التعليم اهتماماً خاصاً، من خلال مجموعة مقالات الدكتور طه حسين حول تطوير التعليم، ورغم أن هذه المقالات كتبت منذ فترة طويلة، إلا أنها تتحدث عن نفس المشاكل التعليمية التي نعاني منها حالياً، فالأمور لم تتغير في كثير من الأحوال، وكذلك ما كتبه الأستاذ عباس محمود العقاد عام ١٩٤٩ وأعيد نشرها من حوالي شهر، في جريدة أخبار اليوم، يتحدث فيها عن أمية المتعلمين، وليس عن أمية القراءة والكتابة، ويتحدث كذلك عن رؤيته عن التعليم في مصر سنة ٢٠٠٠.

وسوف يتناول المؤتمر على امتداد اليومين القادمين التفاصيل الخاصة بتطوير التعليم من قبل المتخصصين والعلماء، وهو الأمر الذي لن أتعرض له، ولكن أودُّ الإشارة إلى أنه يجب عدم الخلط بين الإنجازات التي تتم كما في التعليم، وما ننشده من الجودة المطلوبة في المستقبل، ومن أجل الشباب، وهو ما يتطلب حشد جميع الطاقات، سواء من الشيوخ والشباب والنساء والذكور وذوي الاحتياجات الخاصة والأسوياء، حيث يواجهون جميعاً المنافسة الدولية، ويحاولون وضع مصر على خريطة العالم. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه حالياً هو ماذا نريد من التعليم في المرحلة القادمة؟ والإجابة هي أننا نريد تعليماً على مستوى عالٍ من الجودة، نريد متعلماً لديه القدرة على التنافس، نريد مواطناً منتمياً للوطن، وهذا ما تحاول الرؤيا الشاملة لتطوير التعليم الإجابة عليه، أي إن رؤية إصلاح التعليم وتطويره يجب أن تستهدف المستقبل، وأن تستوعب التغيرات المتلاحقة التي يمر بها الوطن والعالم ولهذا فالتخطيط المستقبلي آلية هامة من آليات التطوير. في هذا الإطار يمكن تلخيص ما نريده من التعليم سنة ٢٠٢٠ فيما يلي:

- نريد الاستيعاب الكامل لكل المراحل السنية المختلفة، في جميع مراحل التعليم، ولا يترك تلميذ أو شاب في سن التعلم خارج مقاعد الدراسة، أي أن يحصل الجميع على فرصته في التعليم.

- نريد استيعاب ٥٠٪ من الفئة العمرية من ١٨ إلى ٢٣ سنة في مؤسسات التعليم، ويوجد حاليا ٢ مليون طالب في مؤسسات التعليم العالي، وهم يمثلون ٣٠٪ من الفئة العمرية الخاصة بهذه المرحلة وفي محاولة لاستيعاب ٥٠٪ من هذه الشريحة العمرية، مع الأخذ في الاعتبار النمو الطبيعي في عدد السكان، فإننا نتحدث عن ملايين إضافية من الطلبة خلال الخمسة عشرة سنة القادمة، وبالتالي نحتاج على الأقل إلى سبعين جامعة جديدة في السنوات القادمة، مع الأخذ في الاعتبار أننا نتحدث عن جامعات جديدة يكون عدد الطلاب في كل منها لا يزيد عن ٣٥ ألف طالب.

- نريد استيعاب ١٠٠٪ من الأطفال في الشريحة العمرية من ٤ إلى ٦ سنوات في مرحلة رياض الأطفال، مع العلم أن العديد من الدراسات والأبحاث، بل التجربة على مستوى العالم كله، أثبتت أن هذه المرحلة تؤثر على مستقبل الطفل وتنمية مهارته التعليمية وقدرته على الاستيعاب، كما أن نسبة قليلة من الأطفال في هذه الشريحة العمرية ومن الأسر القادرة على سداد تكلفة هذه المرحلة، هم الذين يحصلون على فرصتهم في الالتحاق بمدارس رياض الأطفال.
- القضاء على أي فجوة نوعية بين الذكور والإناث في مراحل التعليم الأولية.
- القضاء على الفجوة في مستوى وجودة التعليم بين المؤسسات التعليمية في الريف والحضر، لأن رفع مستوى الحد الأدنى من الكفاءة هو الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى رفع مستوى التعليم بوجه عام.
- تحجيم الأمية أملاً في انحسارها، ومنذ خمسين سنة - كما نعلم - أصبح التعليم الأساسي إلزامياً، وهو ما يعنى أن أي رجل أو امرأة في مصر يبلغ عمره ٥١ سنة من المفترض أن يكون قد دخل المدرسة على الأقل لمدة ١٠ سنوات، وهو ما يعني أيضاً أن الأمية يجب أن تكون صفراً، ولكن عدد الأميين في مصر مازال يتراوح بين ١٢ أو ١٤ مليون، وخطورة الموقف أن تزداد أعداد الأميين من خلال أمية الخارجين من المدارس، وهو ما يفوق في أثره السلبي بكثير مجرد أمية القراءة والكتابة.
- ألا تزيد كثافة الفصول عن ٣٥ تلميذاً في الفصل في المراحل الأولى، وأن تبلغ في المرحلة الثانوية حوالي ٢٥ طالباً.
- بالنسبة لتطوير المناهج التعليمية، يجب السماح بحرية الابتكار والإبداع لتلاميذ مصر وشبابها، وأن ترتكز المناهج على بناء روح المبادرة الفردية واحترامها والتنافس الشريف، والرغبة في تعليم الذات، والاستمرار في ذلك طول العمر، بالإضافة إلى مناهج ترسي مبادئ احترام حقوق الإنسان، وتقبل الآخر، والتسامح في إطار من الانتماء وحب الوطن.

- تعاني بعض الأسر المصرية من توترات يجب دراستها وفهمها، حيث لا يمكن تطوير التعليم من خلال رؤية شاملة بدون النظر إلى احتياجات الأسرة، وأن هناك مشكلتين تعاني منهما الأسرة المصرية هما الامتحانات العامة والدروس الخصوصية، ولذلك كان أي تطوير يجب أن يتعرض لمثل هذه الأمور، حتى لا يحدث تقصير في حق الأسرة المصرية.
- هناك جهود لمضاعفة الإنفاق على التعليم، وهو يعني ضرورة اختيار الأولويات، وما يحدث أنه يتم انتقال الإنفاق من منطقة إلى منطقة بدون مشاركة مجتمعية، وهذا أمر غير مقبول بسبب أن المجتمع ينظر إلى التعليم على اعتباره أولوية الأولويات وهذا يعني بالضرورة أن يكون له أولوية، وأن يتلقى دعماً كبيراً كما أن مضاعفة الإنفاق على التعليم تعني أيضاً مشاركة المجتمع في تمويل هذا الإنفاق، مع العلم أن التعليم قبل المدرسي والتعليم قبل الجامعي بكافة مراحله يجب أن يكون مسئولية الدولة.
- المدرس المصري والأستاذ الجامعي محل لاحترام وثقة المجتمع، وهى الثقة التي يجب أن تترجم في رفع قدرتهم المالية والثقافية، وتسليحهم بالخبرات والقدرات الحديثة.
- يجب أن تكون كافة المؤسسات التعليمية على اتصال مباشر بالعالم، وأن توجد في كل محافظة مراكز للتميز (مدارس و مراكز بحث وكليات وجامعات)، ولا يجب أن نفصل بين التطوير الذي يحدث في التعليم، والتطوير الذي يحدث في كافة المجالات الأخرى، فلا تطوير ولا إصلاح اقتصادي أو سياسي بدون أن يواكبه إصلاح اجتماعي، ومن أولوياته إصلاح التعليم.
- يجب دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم المصري، وهو تحدٍ يجب أن يواجهه نظام التعليم.
- يجابه نظام التعليم تحدٍ كبير يتعلق بدمج التعليم الفني والصناعي والثانوي بشكل أو بآخر.

ويتناول المؤتمر كل الطموحات والتوجهات السابق الإشارة إليها، وكذلك وسائل وآليات

التنفيذ، كما أنه لا يمكن الحديث عن تطوير حقيقي في النظام التعليمي، في ظل التوجه المركزي الموجود حالياً، وإن الرؤية الحقيقية يجب أن تضمن توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، والتوجه إلى قدر أكبر من اللامركزية في الإدارة، أي أن تكون المحافظة هي الأساس. والمقصود باللامركزية أنها تعني المشاركة في التخطيط والمسئولية في التنفيذ، وكذلك في التمويل، أي أن يصل التمويل إلى المدرسة بشكل تدريجي، وأن يتم تخصيص ميزانية التعليم إلى المحافظات ثم إلى مديريات التعليم، وتخصيص ميزانية كل مدرسة تمويلها، وهو ما يحتاج لتحقيقه على مستوى المدرسة إلى عدة سنوات، لإعداد القيادة القادرة على التخطيط لاحتياجاتها التمويلية وكيفية استخدامها.

إن تحقيق الإصلاح لا يمكن أن يتم بدون توافر الخبرة الإدارية الكافية لمديري المدارس ومديري المناطق التعليمية، وكذلك الكفاءة في إدارة الميزانيات الخاصة بالمؤسسة التعليمية.

إن التطوير – سواء في المناهج أو في الإدارة – مرتبط بالتوجه من الإتاحة إلى الجودة، والتوجه إلى الجودة يعنى وجود معايير لقياسها بمؤشرات واضحة ومحددة، ومؤشرات لقياس أداء المؤسسة التعليمية وتقييم المنهج التعليمي في إطار واضح ومعلوم، وتشرف عليها جهة لا تتبع من يقدمون الخدمات التعليمية، ولكن تنبع من خلال كيان مستقل تماماً.

وقد قام وزراء التعليم وأعضاء لجنة التعليم في مجلس الشعب بجهد كبير، حتى يظهر قانون بإنشاء هيئة اعتماد الجودة، وهو القانون الذي يعتبر مدخلاً هاماً في تطوير التعليم قبل الجامعي والجامعي عند تطبيقه، وكذلك من بداية مرحلة التعليم الأساسي، وهي المرحلة الهامة التي بدونها لا يمكن تطوير أي مرحلة تعليمية تالية، وذلك لأن مخرجات التعليم قبل الجامعي هي مدخلات التعليم الجامعي، وخريجو التعليم العالي هم قاطرة المجتمع التي تتجه به نحو التنمية، ولذلك لابد أن تتمتع الجامعات بالمرونة والتنوع وأن يكون لديها استقلالية كاملة.

وعلى أساس الفهم السابق شرحه في تطوير التعليم العالي، فإن دور وزارة التعليم العالي سيصبح regulatory، كما أن حصول الجامعات على الحرية الإدارية وحرية التصرف في الموازنة،

سوف يؤدي إلى تغيير دور المجلس الأعلى للجامعات، ودور وزارة التعليم العالي، ولن ينحصر دورهما في تقويم الخدمة، حيث إن الجامعات المستقلة إدارياً ومالياً تعتبر مقدمة للخدمة، ولكنها تمتلك أيضاً المرونة والقدرة على التنوع في طرح البرامج التعليمية، والعمل من أجل البحث العلمي والتطوير وربطه بالمجتمع. كما أن الجامعة من خلال الدور والوظيفة السابق الإشارة لها تحتاج إلى تطوير حقيقي يشمل المجالات التالية:

١- زيادة ومضاعفة عدد المبعوثين خلال ٥ سنوات، وليس المقصود هنا الزيادة العددية فقط، ولكن الزيادة الكيفية أيضاً، بمعنى أن يكون هناك متابعة للمبعوثين إلى الخارج، حيث إن الهدف ليس مجرد السفر إلى الخارج، بل العودة بتجربة جديدة وفهم الثقافات المختلفة، حيث إن عدداً كبيراً من المبعوثين للخارج حالياً لم يتعرفوا على أحد في البلاد التي ذهبوا إليها، كما أن عدداً آخر منهم لم يذهب إلى المسرح أو السينما أو حفلات الموسيقى أو ندوات ثقافية، وأن السنوات الأربع التي قضاها في الاغتراب قضاها في إطار معين، وتعرف على مجموعة محددة من الناس، وأخذ شهادة دكتوراه ولكنه لم يستفيد من المجتمع الذي عاش فيه، ولم يتفاعل مع ثقافته أو يحتك بالبيئة التي قضى فيها بعثته. ويعتبر هذا الأمر مهماً جداً، لأن المبعوثين يعتبرون بمثابة سفراء، وكل مبعوث يجب أن تتاح له فرصة العمل في مصر عند عودته، والاستفادة من المعارف التي اكتسبها من الدولة التي ذهب إليها.

٢- من الضروري تغيير شكل القانون الذي يحكم علاقة الجامعات ببعضها وبالدولة، مع السماح بانتقال أعضاء هيئة التدريس بين جامعة وأخرى، كذلك لابد من تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالشكل الذي لا يسمح بالجمود أو الاستمرار دون أن يكون هناك إضافة علمية، وضرورة وضع هياكل وظيفية للأقسام وربطها بالاحتياجات العلمية، كما أنه ليس من المنطقي أن تمتلك الجامعات كل هذا الكم من العقول والأفكار وأن يكون

إنتاجها العلمي قليلاً جداً، حيث يوجد حالياً في الجامعات عدد من أعضاء هيئة التدريس يمكن توزيعه على ٧٠ جامعة جديدة.

٣- ضرورة فتح الباب أمام الخبرات في المهن المختلفة للدخول إلى الجامعات حيث يوجد العديد من الدارسين والخبراء الذين يعودون من جامعات في مختلف بلاد العالم مثل HARVARD and MIT وجامعات ألمانية وفرنسية أخرى، ولكن لا يمكن تعيينهم في الجامعة المصرية لأن كل جامعة أغلقت الأبواب على نفسها.

٤- ضرورة إعادة النظر في طرق اختيار القيادات الجامعية، لأنه من غير المعقول استمرار اختيار القيادات الجامعية بدون معايير معلنة، والأمل أن يتم في المستقبل القريب إعلان اختيار المرشح لقيادة جامعة من بين الكفاءات الموجودة، على أن تتوافر له الفرصة لعرض أفكاره أمام هيئة أعضاء التدريس والطلاب والعاملين في الجامعة، كما يجب أن يكون المرشح لمثل هذه الوظائف القيادية متفرغاً للقيادة الجامعية.

٥- يجب أن يمتلك عضو هيئة التدريس بالجامعة وكذلك خريج الجامعة، القدرات المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى وضع شروط عند التعيين والتخرج لا تسمح بأن يعمل بالجامعة أو يتخرج منها طالب بدون أن يكون لديه القدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٦- طلاب مصر هم ذخيرتها الحية، ولذلك يجب أن تتوافر لهم الحرية داخل الجامعات لممارسة حقوقهم، ونشاطهم الاجتماعي والثقافي والعلمي وأن تتاح لهم أيضا الفرصة للمشاركة في إدارة مؤسستهم التعليمية بشكل أو بآخر.

إن انتماء أي مواطن لوطنه يبدأ بانتمائه لمدرسته وجامعته، وقريته أو حيه، وعندما تكون الدولة مسئولة عن تعليم طالب من الحضانة حتى الجامعة، ويتخرج هذا الطالب ساخطاً على دولته ومجتمعه، معنى هذا أن هناك شيء غير صحيح، ولا يمكن تفسير أن تتحمل الدولة مسئولية

التعليم ١٢ سنة في المدرسة و٤ سنوات في الجامعة، ثم بعد هذا نجد هؤلاء الشباب ساخطاً. إن التفسير الوحيد لذلك هو أن هناك ثغرات وأخطاء تتم في إدارة المؤسسات التي تدير العمل مع الطلاب، رغم وجود فرصة ذهبية للاستفادة من طاقة الشباب المتاحة داخل الجامعات، التي لا يجب أن نهملها من خلال منح الطلاب حرية الحركة والتفكير، وتنوع النشاطات التي يقومون بها، وأن تتاح لهم فرصة الاختيار بين البرامج التعليمية وغيرها المتاحة لهم.

٧- الجامعات المصرية أمامها عدد قليل من السنوات، سيتحتم عليها بعدها التوجه نحو الدراسة بنظام الساعات المعتمدة، وهو ما يتطلب تغير نمط التدريس في الجامعة بشكل جذري.

إن التعليم والتعلم عمليتان مستمرتان تبدأان من المولد حتى نهاية الحياة، والتعليم النظامي يمثل الجانب الرئيسي فيها، لأنه يمثل أهم عمليات التعليم المستمر، ويلعب الدور الرئيسي في إكساب الفرد مهارة الاتصال، ومعرفة اللغة والرياضيات والفنون والحاسب والآلي والقدرة على الحصول على المعلومات وامتلاك مهارات التعلم الذاتي في المستقبل.

إن تطوير التعليم يجب أن يتم بطريقة تدريجية ودون انفعال، وفي إطار محسوب، ومن الضروري أن يمهد له ويتم شرحه قبل حدوثه، كما أنه من المهم أن يكون الجميع مشاركين فيه، حيث لا يمكن تطوير تعليم بنظام أو سياسة تسقط على الجميع من أعلى، ومن غير المشاركة على أوسع نطاق في صناعة رؤية وعملية التطوير، كما أن تطوير التعليم لا يجب أن يتم بمعزل عن التطورات التي تتم في العالم، وأن يتم ربط خطوات الإصلاح مع كل الإصلاحات الأخرى التي تتم في كل مكان بالعالم، وبشرط أن تتفق هذه الإصلاحات مع أهدافنا، وتتفق مع رؤيتنا لتطوير التعليم. هذا مع العلم أنه إذا كانت تكلفة التعليم باهظة وكبيرة فإن تكلفة الجهل لا حدود لها.

كلمة
الدكتور عمرو سلامة
وزير التعليم العالي
في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر"
٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

شكرا لمكتبة الإسكندرية على الدور الرائد و المتميز الذي تقوم به، ليس فقط لاهتمامها بقضايا التعليم، ولكن لكل الأنشطة الأخرى التي تقوم بها، وهو ما يجعلنا مطمئنين إلى أن مكتبة الإسكندرية المعاصرة سيكون دورها اكبر وأكثر تميزاً من دور مكتبة الإسكندرية في عهدها القديم، وستكون منارة للعلم والفكر والتقدم في المجتمع المصري.

ونحن نلتقي اليوم مع مجموعة متميزة من المهتمين بأمور التعليم في مصر، وأن ما يحدث في مجتمعنا اليوم من اهتمام متزايد بمسألة التعليم يجعلني أكثر اطمئناناً على مستقبل وطننا، ومبعث اطمئناني يعود إلى ما يلي:

- وجود إرادة سياسية قوية لتطوير التعليم، يساندها رئيس الجمهورية شخصياً، الذي يعتبر تطوير التعليم مشروع مصر القومي، وهو ما يعكسه التكليف الرسمي للوزارة الجديدة باعتبار قضية تطوير التعليم والبحث العلمي قضية محورية وأساسية، وكان أول عمل لحكومة الدكتور / أحمد نظيف هو عقد مؤتمر لتطوير التعليم، الذي شارك فيه السيد الرئيس كأول نشاط لسيادته بعد عودته بسلامه الله من ألمانيا.

- اهتمام الرأي العام، ومتابعته للقضايا المرتبطة بتطوير التعليم، وهو ما يعكسه اهتمام أغلب الصحف والمجلات القومية والحزبية والمستقلة بالتغطية اليومية لكل القضايا والمشكلات المتعلقة بعملية تطوير التعليم، سواء كان التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، وهى التغطية

التي تسمح للرأي العام بالمساهمة في الحوار، وطرح الأفكار والمبادرات الخاصة بتطوير التعليم.

إن مشكلات النظام التعليمي في مصر، وأيضاً العديد من الرؤى التي وضعت لحلها قضية تناقش في المجتمع المصري منذ سنين طويلة، وقد شاركت شخصياً في مناقشات من هذا النوع منذ عام ١٩٨٤، خلال مشاركتي في مؤتمر لتطوير التعليم الهندسي في جامعة المنصورة، والنقلة النوعية التي تحدث الآن في التعامل مع قضية تطوير التعليم هي التركيز على آليات التنفيذ، ولدينا قدرات بشرية وعقلية متميزة، وقدرات غير طبيعية على التنظير، ووضع الخطط والبرامج والأفكار المتميزة، ولكن للأسف عندما نأتي للمحك الرئيسي وهو التنفيذ تظهر المشكلة، وتتعثر الجهود، وهذا ما نحاول تجاوزه الآن.

إن القضية تشمل إصلاح التعليم العالي وليس فقط الجامعي حيث يشمل التعليم العالي المعاهد العليا، ومعاهد التعليم الفني بعد الثانوية العامة، ويتم التعامل معها على مرحلتين المرحلة الأولى وهي المرحلة التي بدأ العمل فيها بالفعل، وتستهدف إعادة تأهيل، أو إعادة هيكلة منظومة التعليم العالي، بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة، وكفاءة الأداء الأكاديمي، واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات لرفع القدرة التعليمية البحثية والإدارية، وتطوير نظم الدراسات العليا والبحث العلمي، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإدارية، وكذلك ربط المؤسسة الأكاديمية بدرجة أكبر وأعمق مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال ضرورة امتلاك منظومة التعليم العالي لديناميكية وإمكانية التطوير الذاتي، وهى من أبرز سمات مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة، سواء كان تعليماً أكاديمياً أو تطبيقياً، بالإضافة إلى ضرورة توفير الإمكانات المادية اللازمة لضمان بنية أساسية متقدمة وحديثة، تعتمد على استحداث آليات تقييم الأداء وضمان الجودة داخل مؤسسات التعليم العالي، من خلال مستويات عالمية معتمدة، ويجب كذلك رفع القدرة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي ودعم وتطوير الأنشطة الطلابية وتحديث اللوائح التي تنظمها.

إن نجاحنا في إنجاز هذه الأهداف سوف يمكن مؤسسات التعليم العالي - التي تستوعب ٣٠٪ من الشريحة العمرية من سن ١٨ إلى ٢٣ سنة - من تحقيق طموحنا في أن تصل نسبة الاستيعاب إلى ٥٠٪، طالما أن هناك طلباً مجتمعياً على التعليم العالي، خاصة أن الكثير من دول العالم المتقدم تتجاوز هذه المعدلات.

لقد استطاع تعليمنا العالي تجاوز فجوة النوع بين تعليم الإناث والذكور، فنسبة الطالبات فى الجامعات المصرية تصل إلى ٥و٥١٪من إجمالي الطلبة والطالبات، وتصل النسبة بين أعضاء هيئة التدريس إلى ٤٥٪، وليس هذا فقط، ولكن الطالبات يحصلن على المراكز الأولى بين الخريجين، ويتم تكليفهن بالعمل كمعيدات في الكليات المختلفة.

هناك قضية هامة أخرى ترتبط بقدرتنا على تحقيق الأهداف السابقة، وهى قضية الإنفاق على التعليم، ويجب مضاعفة الإنفاق على التعليم العالي، وفي هذا المجال يصعب الاعتماد فقط على الدولة في توفير مزيد من الموارد، ولابد من المشاركة المجتمعية ولابد أن تساهم مؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال، فالطالب في الجامعة المصرية يتكلف في المتوسط بين ٤٥٠٠ جنيه و٦٣٣٠ جنيهاً، وهذه الأرقام لابد من مضاعفتها لرفع كفاءة وجودة التعليم الجامعي، وحتى ندرك ضرورة ذلك يكفى أن نقارن بين هذه الأرقام وما يدفعه الطلاب في الجامعات الخاصة داخل مصر، فهناك جامعات يدفع طلابها ٧٤ ألف جنيه، وأخرى ٥٠ ألف جنيه، ويصل الحد الأدنى لما يدفعه الطالب في الجامعات الخاصة المصرية إلى ١٥ ألفاً، ومع إجراء المقارنة مع الدول الأخرى مثل فرنسا - حيث التعليم فيها مجاني - سنجد أن الطالب يتكلف في المتوسط (بخلاف طلاب الطب والهندسة) ما يعادل ٧ آلاف يورو أي حوالي ٦٠ ألف جنيه مصري، وفى أمريكا وكندا أقل الجامعات التي لا تحظى بإقبال أولياء الأمور على الالتحاق بها، تصل المصروفات إلى ١٥ ألف دولار أي حوالي ٩٠ ألف جنيه مصري، وأعتقد أن هذه الأرقام والمقارنات بذاتها كافية للإجابة على السؤال الخاص لماذا من الضروري مضاعفة الإنفاق على التعليم العالي، ولهذا من الضروري المشاركة المجتمعية في توفير العجز في تمويل التعليم العالي.

وعن قضية استقلالية الجامعات، أؤكد كوزير للتعليم العالي أنني لا أملك أن أفرض أي شيء على الجامعة، كما أن الجامعات المصرية الحكومية مازالت من أكثر الأماكن ديمقراطية فرئيس الجامعة يدير الجامعة عن طريق مجلس الجامعة، وعميد الكلية يدير الكلية عن طريق مجلس الكلية، ورئيس القسم يديره عن طريق مجلس القسم، وكل هؤلاء غير معنيين باستثناء عميد الكلية ورئيس الجامعة، كما أن الجامعات المصرية تتمتع باستقلال تام على الأقل عن وزير التعليم العالي، وهو ما يظهر بوضوح في قضية تخصيص موازنات الجامعات وأعتقد أنه يلزم الجامعات أن تذهب لها موازنتها بدون تخصيص، وأن تمنح كل جامعة حرية التصرف فيها، والوضع الحالي الذي تخصص فيه بنود الميزانية لا تتدخل فيه وزارة التعليم العالي، فالميزانية ترسل من وزارة المالية إلى وزارة التخطيط إلى الجامعة بناء على مباحثات ما بين وزارة المالية والجامعة.

وإذا كنا نقوم بتطوير مرحلي نركز فيه على إعادة الهيكلة والتأهيل، فالمطلوب أيضاً أن يتم من خلال رؤية مستقبلية، ومن المهم أن ندرك منذ الآن ملامح هذا المستقبل الذي نريده ونخطط له، فنحن نريد تعليماً عالياً يقوم على التنوع ونعدد البدائل، وبدائل متعددة لنظم التعليم العالي، تعليماً عالياً مرناً قادراً على الاستفادة من نظم ومستويات التعليم العالي المختلفة، تعليماً عالياً يتيح للطالب حرية حركة أكبر في الانتقال بين مؤسسات التعليم مصرياً وعربياً ودولياً، تعليماً عالياً يلبى متطلبات التعلم مدى الحياة.

إن تحقيق هذه السمات للتعليم العالي المستقبلي سوف تنعكس بالضرورة على هيكل التعليم العالي الذي يجب أن يستوعب ظهور كيانات جديدة لتقديم الخدمة التعليمية بجانب المؤسسة التعليمية التقليدية، كيانات لها نظم مؤسسية مختلفة، و نظم جديدة في الامتحانات والدراسات العليا، كما يجب أن يستوعب التعليم العالي في المستقبل دوراً متزايداً للجامعات البحثية ولمراكز التميز العلمي.

كلمة

الدكتور أحمد جمال الدين موسى

وزير التربية والتعليم

في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر"

٨ ـ ١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

أتفق في الكثير مع الزملاء والإخوة الذين سبقوني بالحديث، خاصة الرغبة في أن يتم تطوير التعليم بشكل هادئ ومتدرج لا يسقط من أعلى ولا ينعزل عن العالم، وهو مـا يعني - كما أشار الدكتور/ إسماعيل سراج الدين - بأن يكون التطوير في سياق حالة عامة، وليس مجرد بعض الحلول الفردية، وأن تكون هناك مشاركة حقيقية في الإصلاح والتطوير.

هذا الفهم لطبيعة التطوير يعبر عما يشغلنا في واقع الأمر خاصة بالنسبة لتطوير التعليم قبل الجامعي، وإن مشاركة هذا الحشد من العلماء والمفكرين والمثقفين في هذا اللقاء فرصة لمزيد من التداول والحوار حول مشاكل التعليم المصري، فالواقع بحاجة لجهد الجميع بآرائهم المختلفة، وخلفياتهم المتعددة، وقدراتهم المتفاوتة.

ولكن كما أشار الدكتور/ عمرو سلامة منذ قليل، قد نتكلم كلاماً جيداً ونستمع لنظريات باهرة، لكن ما يحدث على أرض الواقع شيء آخر، المشكلة ليست في النظريات أو الأفكار، ليست في إعداد مزيد من تقارير، ولكن المشكلة هي تحويل هذه الأفكار إلى واقع عملي، كيف يمكن تحويل النظام التعليمي إلى واقع أفضل مما هو عليه الآن؟ كيف يمكن أن نحول أفكارنا الجيدة إلى خطوات عملية؟ ربما تلك مشكلة الحكومة في كل مكان وهي أيضا مشكلة وزارة التربية والتعليم.

وقد قدم الدكتور حسام بدراوى عرضاً متكاملاً حول تصور لتطوير التعليم، وهو تصور رائع سبق مناقشته، ونؤيده في كل تفصيلاته، لهذا لن أعقب عليه لأنه لا يوجد خلاف حوله، لكن ربما أشير إلى بعض الخطوات العملية في محاولة للتغلب على مشكلة تحويل الأفكار الجيدة لواقع عملي. يجب أن نتعامل مع عملية التطوير كعملية مستمرة، وألا تكون مرتبطة بوزير، لأنه في اعتقادي أن أي شخص يتحمل المسئولية سوف يسعى في كل لحظة للتطوير، بصرف النظر عن استمراره في موقعه أو انتقاله لموقع آخر، لهذا لا اعتقد أن من يتولى مسئولية التعليم يغفل عن السعي للتطوير بشكل مستمر، فبدون التطوير سيتجمد النظام التعليمي، ويصبح نظاماً متخلفاً.

قدمنا في مؤتمر الإسكندرية منذ شهور بعض الأفكار المتعلقة بالتطوير التعليمي قبل الجامعي، ثم قدمنا محاور رئيسية للتطوير لمجلس الوزراء، عندما التقينا بالرئيس محمد حسني مبارك، قدمنا إليه برنامج أكثر تفصيلاً لتطوير التعليم، وكل هذه الأمور قد نشرت على الرأي العام، وأعتقد أن أهم شيء يميزنا هو القدر الكبير من الشفافية، ولم نخفِ رقماً واحداً عن الرأي العام، ولا يجب أن نخفي إطلاقاً أي معلومات إذا كنا نعمل في إطار مشاركة المجتمع، وهي المشاركة التي لن تتم إلا إذا كان المجتمع يدرك حقيقة الوضع، ويعرف كل الحقائق، وحتى يستطيع ويدرك أنه شريك بالفعل، وبالتالي يساهم في إيجاد حلول للمشاكل.

أبرز المحاور التي تم الإشارة إليها كان موضوع اللامركزية والمشاركة المجتمعية، والمسألة في اعتقادي بسيطة جدا، ولابد لأي عقل رشيد أن يتبناها، حيث لا يمكن تخيل أن نظاماً تعليمياً يضم ١٥. ٥ مليون تلميذ وتلميذة، يدرسون في ٣٨ ألف مدرسة، يعمل بها ١. ٢ مليون معلم وموظف، أن يدار بصورة مركزية، كما لا يمكن لهذا الكم الهائل أن يدار من ديوان وزارة التربية والتعليم، وإن استمرار المركزية لن تنجح مهما كانت قدرات الوزير، وبذلك تكون اللامركزية هي البداية لتقديم حل عملي لمشكلة التعليم قبل الجامعي في مصر، اللامركزية ليست حلاً يسيراً وليست شعاراً، لكن لها متطلبات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- أول هذه المتطلبات أن يدرك المجتمع كله أنها مطلب حقيقي، وأنها ليست شعاراً، وأن يدرك هذا رجال السياسة وممثلو الشعب في البرلمان، والمسئول في الديوان العام، والمسئولين في مديريات التعليم، وكل المؤسسات التعليمية، وأيضا المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة.

- التدريب، وهو قضية في منتهى الأهمية، حيث لا يمكن أن نطلب من مدير المديرية أو مدير الإدارة أو مدير المدرسة أن يمارس اللامركزية الحقيقية دون أن يدرك ما هي سلطاته؟ وما هي اختصاصاته؟ وما هي الإمكانيات التي يجب أن يتحرك من خلالها؟ وكيف تتاح له هذه الإمكانات لكي يستخدمها في تحقيق النجاح لنهج اللامركزية.

وقد أشار الدكتور حسام بدراوي إلى مشكلة تمويل التعليم، وطالب بمضاعفة ميزانية التعليم وبالطبع يتمنى أي وزير للتربية والتعليم مضاعفة السبعة عشر مليار جنيه التي نحصل عليها للتعليم لتصبح ٣٤ ملياراً، ولكن كيف نحقق هذا الأمر، ونحن نعلم جميعاً أن الدولة توزع الموارد العامة على استخدامات مختلفة، وهناك ضغوط على الدولة عندما تخصص مبالغ معينة إلى جهة معينة. وإذا كان التعليم يحتاج، فالصحة والنقل يحتاجان أيضًا، وكافة الاستخدامات الأخرى التي نعرفها في بنود الميزانية العامة تحتاج إلى مزيد من النفقات والموارد. وبالتأكيد إذا أردنا أن نطور النظام التعليمي بسرعة أكبر، يجب على الدولة أن تخصص جانباً أكبر من مواردها للتعليم، ولا أعتقد أنه يمكن الحصول على الضعف، ولكن على الأقل نحتاج إلى مزيد من الموارد، وهذا ما أتمناه كوزير للتربية والتعليم، لأنه سيمكننا من مواجهة مشاكل عديدة. ولكن إلى جانب ذلك يجب تحسين وترشيد استخدام المخصصات المتاحة حالياً، التي تصل إلى ١٧ مليار جنيه مصري. وهذا كله لا ينفى أهمية أن ندرك ضرورة مشاركة المجتمع في التمويل، وهى قضية ترتبط بإدراك الناس أن لهم دوراً في المدرسة وأن لهم إرادة في تحسين أوضاع المدرسة وأن هذه المشاركة يجب أن تتم بمبادرة منهم، وليست رغماً عنهم. ويبقى بعد هذا دور الاستثمار الخاص في التعليم قبل الجامعي في مصر، الذي مازال ضعيفاً للغاية، فإن إجمالي التلاميذ بالمدارس الخاصة في كل

مراحل التعليم قبل الجامعي لا يتجاوز ٧٪ فقط من إجمالي التلاميذ في الثلاث مراحل المختلفة، ومعنى ذلك أن ٩٣٪ من إجمالي التلاميذ ملتحقون بالمدارس الحكومية، منهم ٢. ٥٪ في المدارس التجريبية والباقي في المدارس الحكومية العادية، وهذه الأرقام تشير إلى أن هناك دوراً كبيراً جداً للاستثمار الخاص، خاصة في مجال بناء المدارس الخاصة، حيث تستقطع تكاليف بناء المدارس الجديدة جزء كبير من مخصصات التعليم.

يجب أن نعرف أن التمويل في التعليم قبل الجامعي يحصل على مخصصات أقل مما يحصل عليه التعليم الجامعي، ورغم أنني أستاذ جامعي، لكن الواقع في العالم كله يعتبر التعليم قبل الجامعي هو الأولى بالعناية، وكل الدراسات التي تمت في اقتصاديات التعليم تؤكد أن عائد الإنفاق على التعليم قبل الجامعي أكبر بكثير من عائد الإنفاق على التعليم الجامعي للمجتمع، وأن مشاركة الشخص بأمواله في التعليم الجامعي مقبول أكثر من مشاركته في التعليم قبل الجامعي، الذي هو واجب الدولة، والتي عليها أن توفر مكاناً في المدرسة بالمجان لكل طفل، وفي نفس الوقت تتيح لبعض الناس تعليم أطفالهم تعليماً خاصاً أو متميزاً طالما أن الشخص الذي لا تتوافر له الموارد المالية المطلوبة للتعليم الخاص في هذه المرحلة يجد لأبنائه أماكن في مدراس الدولة.

هناك بعض المشاكل حول الأماكن التي نوفرها للأطفال في التعليم قبل الجامعي بالمدارس الحكومية، ونتحدث عن هذه المشاكل بكل الشفافية حيث توجد كثافة عالية جداً في الفصول، وفي حوالي ٣٠٪ من إجمالي الفصول التعليمية في المرحلة قبل الجامعة يدرس بها أكثر من ٤٠ تلميذاً في الفصل الواحد، وفي بعضها تصل الكثافة إلى أكثر من ٧٠ تلميذاً في الفصل، والبعض الآخر يوجد بها من ٥٠ و٦٠ طالباً في الفصل. وفي ظل هذه الأوضاع كيف نتحدث عن جودة التعليم قبل أن تصل بكثافة الفصل إلى حد معقول، والدكتور/ حسام بدراوى أشار إلى أن فصل المرحلة الثانوية لا يجب أن يزيد عن ٢٥ طالباً في الفصل، وأعتقد أن الوصول إلى ذلك يعتبر بمثابة حلم بعيد في الوقت الحالي، ولكننا نسعى لتحقيقه. واستكمالا لنهج الشفافية،

توجد مشكلات أخرى غير مشكلة ارتفاع كثافة الفصول، حيث توجد قرى فيها أكثر من ٥٠٠ تلميذ في سن المدرسة الابتدائية، وقرى أخري فيها ٢٥٠ تلميذاً ولا توجد في هذه القرى مدرسة ابتدائية، هذه القرى أعدادها بالمئات، ولدينا قرى كبيرة فيها أكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ و٤٠٠ و٥٠٠ تلميذ ولا يوجد بها مدرسة إعدادية، ولذلك لابد أن نبني مدارس في هذه القرى، وعدم نجاحنا في هذا يفاقم مشكلة الأمية، لأن الأسر تحجم عن إرسال أطفالها لمدارس بعيدة عن محل سكنهم وخارج قراهم.

كذلك لدينا ١٦٪ من المدارس تعمل فترتين، وهو ما يؤثر على اليوم الدراسي الذي يصبح قصيراً وبالتالي يؤثر ذلك على جودة وكفاءة الخدمة التعليمية، ومن هنا تأتي أهمية قضية التمويل وأهمية أن يخصص المجتمع للتعليم ضعف ما يحصل عليه الآن من موارد.

وبمناقشة مسألة الجودة نجد عدة عناصر تتعلق بالجودة، ومن الجهود الهامة التي قامت بها وزارة التربية التعليم في السنوات الماضية وضع مجموعة من المعايير الخاصة بالجودة، سواء بالنسبة للمؤسسة التعليمية، أو بالنسبة للمعلم، أو بالنسبة للمناهج. وقد اتفق على صياغة قانون الاعتماد والجودة الذي انتهينا من مراجعته، وهو في طريقه الآن إلى البرلمان حتى يتم مناقشته، وهذه المعايير موجودة، وبحاجة لتطوير مستمر، وتعتبر ركناً مهماً لنجاح تطبيق هذا القانون، هو كيف يمكن أن نطبق معايير الجودة على ٣٨ ألف مدرسة منتشرة في كل أحياء وقرى مصر، وخاصة أن الأوضاع في المدارس متفاوتة وبعضها لديها إمكانيات والبعض الآخر ليس لديه نفس الإمكانيات، وبعضها به كثافة فصول عالية والأخرى كثافة فصولها أقل، ونص القانون الذي نأمل أن يوافق عليه البرلمان حاول التغلب على تلك الصعوبة، بأن جعل لوزير التعليم أن يجدول مؤسسات التعليم التي يجب أن تمر بمرحلة الجودة على مدى زمني يسمح بأن نختار الأكثر قابلية للاعتماد ثم يليها التي هي أقل قابلية للاعتماد وهكذا.

هذا ومسألة المدارس التجريبية مسألة مهمة، وفي الواقع أن هذه المدارس أثبتت نجاحها في السنوات الماضية وتوجد منذ سنوات قليلة المدارس المتميزة وفي الإسكندرية توجد مدرستان وفي الإسماعيلية واحدة، وفي القاهرة خمس مدارس، وتقدم هذه المدارس تعليم أكثر تميزاً وبكثافة فصول أقل وإمكانيات أعلى، مقابل مصروفات أعلى يدفعها التلميذ تصل ما بين ١٠٠٠ جنيه و١٢٠٠، وفي مدرسة الملك فهد يدفع التلميذ ٢٠٠٠ جنيه لأنها أكثر تميزاً من المدارس الأخرى، وأعتقد أن كلها تجارب يمكن أن تساعد في وجود تعليم حكومي متميز الجودة.

وإذا تحدثنا عن التعليم المتميز في جودته، فالأمر مرتبط بالمعلم، حيث إن المعلم هو الأداة التي تمكنا من تحقيق أحلامنا في المستقبل، ولدينا حوالي ٨٠٠ ألف معلم في وزارة التربية والتعليم، ولذلك يجب على المجتمع المصري أن ينظر إلى المعلم نظرة مختلفة عن النظرة السائدة الآن، وأن يمنح المعلم المكانة الاجتماعية اللائقة، مثل ما يحدث في كل المجتمعات المتحضرة، كما يجب النظر إلى الأوضاع المادية للمعلم وهو الأمر الذي تنظر فيه حاليًا وزارة التنمية الإدارية، والتي تعد الآن مشروع قانون جديد متعلق بالوظيفة العامة والعاملين في الدولة، وأعتقد أن المعلمين يجب أن ينظر إليهم من خلال معاملة مختلفة عن غيرهم، كما يجب التركيز على التجارب الجديدة التي تتيح للمدارس إمكانية أن تعطي المعلم جزءاً من دخله، الذي يصل إلى ١٥٠ أو ٢٠٠٪ من أساسي المرتب وحتى يمكنه أن يتفرغ للعملية التعليمية.

إن تدريب المعلمين تعتبر مسألة في غاية الأهمية، ونحن نفكر في خطوات عملية، ومن أبرز هذه الخطوات ما يتعلق بإنشاء أكاديمية للمعلم، وتكون أكاديمية مهنية، وهذا الأمر محل نقاش حالياً، ولكن يجب أن يوجد نوع من الإطار العام لمؤسسة عامة تشرف على التدريب، وتجعله ذا طبيعة مستمرة ومنتظمة، وليس مجرد شيء عرضي، كما هو الحال حالياً، لأنه بدون تدريب جيد للقيادات التعليمية لن نصل إلى ما نطمح له. وسوف تبدأ أول دورة تدريبية خلال أسابيع قليلة، وهي دورة خاصة بالقيادات التعليمية على مستوى المحافظات، وهذه خطوة عملية تجاه

تحقيق اللامركزية، خاصة أن أكبر مشكلة تواجهنا هي مشكلة القيادات، لهذا طلبنا من السادة المحافظين على مستوى الجمهورية أن يرسلوا ترشيحات تشمل عدداً من القيادات التعليمية ممن يحتلون درجة مدير عام، وعدداً آخر ممن يحتلون الدرجة الأولى وطلبنا كذلك من الرقابة الإدارية وغيرها من الجهات أن ترسل أيضاً ترشيحات، وسنختار أفضل الترشيحات في حدود ٨٠ شخصاً، لنبدأ بهم دورة متميزة لها طبيعة خاصة، تستمر لمدة أسبوعين أو ثلاثة، وقد تم إعداد برنامج الدورة وتجهيزه للتنفيذ.

وقد أشار الدكتور/حسام بدراوى عرضاً في حديثه إلى مشكلة خطيرة جدا، وهى واقع التعليم الفني، وهي مسألة في غاية الأهمية، لأن التعليم الفني يدرس به من ٦٠ ٪ إلى ٦٤٪ من إجمالي تلاميذ المرحلة الثانوية، وفي التعليم الصناعي حوالي مليون طالب وطالبة، ومائة ألف طالب وطالبة في التعليم التجاري، و٨٥٠ ألف طالب وطالبة في التعليم الزراعي وكل هؤلاء لا يحصلون بكل المقاييس على تعليم مقبول، وهذه المشكلة يجب أن نتناولها بشجاعة، والخطوة الأولى في التعامل الموضوعي معها هو اختيار أستاذ من جامعة القاهرة رئيساً لقطاع التعليم الفني، كمحاولة لنرفع مستوى التفكير في قضية التعليم الفني بشكل عام وعدم التعامل معها بطريقة روتينية، وقد قام الرئيس الجديد لقطاع التعليم الفني بتكوين لجنة كبرى لوضع سبل التطوير المختلفة، ولدينا تجربة ناجحة هي تجربة مبارك كول، ولذلك يجب النظر في إمكانية الاستفادة من هذه التجربة القائمة على التعليم المزدوج، حيث يذهب الطالب يومين إلى المدرسة، و أربع أيام إلى المصنع.

كذلك فإن قضية الدمج بين التعليم العام والفني والتي تعرض لها الدكتور/حسام بدراوى، مسألة في غاية الصعوبة، ولا يمكن تنفيذها في الزمن القصير، وقد تمت محاولة بالفعل خلال السنتين الماضيتين لتحويل المدارس التجارية إلى مدارس ثانوية عامة، وقد ووجهت المحاولة بمقاومة غير عادية، أفشلت خطة التحويل التي استهدفت١٥٠ مدرسة كل سنة، حيث لا ترغب الأفراد في تحويل المدارس التجارية أو الصناعية إلى مدارس ثانوية عامة، و في نفس الوقت وفى محاولة

لبناء قاعدة تيسر الدمج في المستقبل، قدمنا حلاً واقعياً هو توحيد منهج الصف الأول الثانوي ما بين التعليم العام والفني، وهي خطوة لرفع مستوى التعليم الفني، وسوف تليها خطوات أخرى تتعلق بتطوير القدرات التدريبية لهذه المدارس، حتى نتيح التدريب للتلاميذ بشكل أفضل.

قضية الأمية أيضاً مشكلة كبيرة، وتحتاج إلى نظرة غير تقليدية في التعامل معها، و إلى أفكار جديدة، وأرجو أن تنجح في الفترة القادمة في تقديم استراتيجية متميزة، يكون حظها من التنفيذ الفعلي أكبر في السنوات القادمة.

وبصفة عامة أود أن أشير إلى أن مشاكل التعليم كثيرة، لكن لابد من الدخول فيها، وإن كان ما نقدمه ليس حلاً شاملاً، بل حلولاً جزئية، فهو أفضل من لا شيء، كما يجب أن نتعامل مع مشاكلنا بوضوح وشفافية، وأن نضع الاستراتيجيات والآليات المناسبة للوصول إلى الهدف المنشود.

وفي سبيل التعامل العملي مع هذه المشاكل، شكّلنا في وزارة التربية والتعليم عدة لجان من أساتذة الجامعة المتخصصين ومن كبار الأساتذة لبحث العديد من المشكلات مثل القضايا المتعلقة بمشاكل المعاهد القومية، وتطوير المناهج، وتكنولوجيا التعليم والكمبيوتر في المدرسة، وهل استخدام الفيديو كونفرنس مفيد أم لا؟ وهل ما تم صرفه على التكنولوجيا في التربية والتعليم أتى بأثره أم لا؟

لقد عقدت مؤتمرات قومية لتطوير التعليم الابتدائي عام ١٩٩٣، ولتطوير التعليم الإعدادي في عام ١٩٩٤، وكان مقرراً عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي عام ١٩٩٦ لكنه يوجد حاليًا اهتمام من المجتمع حول الأوضاع في المرحلة الثانوية ومناهجها ونظامها. وقد شكلت لجنة على غرار لجنة الحكماء، تضم ثمانية من كبار الأساتذة في تخصصات مختلفة، بعضهم في العلوم الاجتماعية وبعضهم العلوم الطبيعية وبعضهم في التربية، وهم من كبار شخصيات المجتمع العلمية، وتم اختيار تسعة عشر أستاذاً جامعياً، لم يسبق له التعامل مع التربية والتعليم ليقيم

كل منهم أحد المقررات، وبالفعل قدم الأساتذة تقاريرهم، وبدأت ورش عمل في كل تخصص، نأمل أن ننتهي منها إن شاء الله بأسرع ما يمكن، وأن نبدأ العام الدراسي القادم بالمناهج الجديدة أو بعضها على الأقل.

وحول نظام تطوير الثانوية العامة، وهى مشكلة ليست يسيرة على الإطلاق، تم عرض بعض الأفكار على اللجان بالتفصيل، وخلال فترة قصيرة ستعرض هذه الأفكار على الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى نقابة المعلمين والرأي العام، لأخذ الرأي والمساهمة في تطوير المقترحات التي تقوم على مبدأ أساسي، هو إعطاء التلميذ قدراً أكبر من حرية الاختيار، وحتى لا يكون التلميذ محاصراً بين عدة مواد، ولكن يمكنه أن يختار من بينها، وإتاحة الفرصة أمامه للاختيار حتى يتناسب الأمر مع ملكات كل تلميذ، وما يرغب في دراسته في المرحلة الجامعية، أي أن تكون المواد التي يدرسها تؤهله إلى دراسة جامعية معينة.

إن الأفكار كثيرة لكنني أطلت أكثر، وأؤكد أنني سعيد بانعقاد هذا المؤتمر والذي منحني فرصة للتعرف على الآراء المختلفة، والرأي المعارض والمساند منها، لأننا بحاجة لنتعلم من الآراء المعارضة، ونتعلم من الآراء المساندة.

كلمة
الدكتور محمد عبد اللاه
رئيس جامعة الإسكندرية
في مؤتمر "إصلاح التعليم في مصر"
٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٤

رغم أنه من الصعوبة الحديث بعدما عرض من آراء بناءة وقيمة، إلا أنه يمكن الحديث من خلال منطلقين الأول أن هذا اللقاء يعقد في إطار منتدى الإصلاح العربي في المكتبة مكتبة الإسكندرية وأنا أذكر أن الرئيس في كلمته في افتتاح مؤتمر الإصلاح أشار إلى أن جميع الأفكار يجب أن تطرح، وجميع الآراء يجب أن تناقش، وجميع التصورات يجب أن توضع أمام متخذ القرار والمنطلق الثاني يتعلق بأننا نناقش قضية التعليم، وهناك رأي عام حولها كما توجد حولها إرادة سياسية مساندة وواضحة من القيادة، كما أشار إليها الدكتور عمرو سلامه، وأن هناك أيضاً دوراً بناء يقوده الدكتور حسام بدراوي عندما فجر قضية تطوير وتحديث التعليم وضمان الجودة والاعتماد، التي أصبحت من القضايا المتداولة للنقاش والتي نتمنى أن تتبلور في صورة قرارات واضحة لتشريع قوانين حقيقة وقد أشار الدكتور أحمد جمال إلى نقاط مهمة وفي واقع الأمر توجد علاقة غير سوية ما بين التلميذ والمدرسة، والتلميذ غير محب للمدرسة لأسباب عديدة منها التي تتعلق بالتكدس في الفصول، وعدم وجود الأنشطة، وهذا الموضوع يتعلق بالإمكانيات المتاحة، وخاصة أن التعليم الأساسي ضرورة لتطور المجتمع ولذلك يجب البحث في الطرق والوسائل التي تدعم تأكيده وتوفيره لكل أبناء المجتمع.

وإذا انتقلنا إلى التعليم الجامعي والعالي يجب أن نعرف أن الجامعة لا يمكن أن تتخلي عن مسئوليتها، ولكن هناك مساحة للقطاع الخاص وللمجتمع في تطويرها وفي إنتاجها، والجميع يعرف مدى ضعف الامكانات المتوافرة. والدولة قامت بمضاعفة ما ينفق علي التعليم خمساً وعشرين مرة خلال الـ٢٠ سنة الأخيرة، وهذه حقيقة بالأرقام، ولكن هناك أيضا حقائق بالأرقام، أن الذي

ننفقه علي الطالب في جميع المراحل أقل بكثير مما يجب. وهناك أيضا قضايا أتصور أنها يجب أن تناقش في المؤتمر، حيث إننا بحاجة إلي زيادة عدد المقبولين بالجامعات ولكن السؤال هل نستطيع بعد هذه الزيادة أن نقدم التعليم المتميز للجميع؟ أم أن هناك رؤية أخري؟ و هنا يطرح التعليم الفني نفسه وحقيقة الأمر أن التعليم الفني لم يأخذ حقه من البحث و الدراسة علي مدي سنوات طويلة. وأذكر وأرجو الدكتور حسام بدراوي أن يرجع إلي مضبطة مجلس الشعب في الرد علي بيان الحكومة في سنة ١٩٧٩ حيث ذكرت منذ ٢٥ سنة أنه قد آن الوقت لنعيد الاعتبار للتعليم الفني اجتماعياً ومادياً، والآن وفي عام ٢٠٠٤ لازلنا نتحدث عن إعادة الاعتبار للتعليم الفني اجتماعياً ومادياً، لأنه أصبح الآن الجميع يركزون على الشهادات، وبأي شكل من الأشكال بالإضافة إلى أن هناك اتجاهات تشير إلى أن كل من حصل علي الثانوية العامة بأي مجموع يجب أن نجد له مكاناً في الجامعة وهذه أصبحت قضية رأي عام. ولذلك لابد أن نشكل رأياً عاماً يري أن عدم دخول الجامعة ليس نهاية المطاف وأن هناك فرصاً أخرى، وأعتقد أن موضوع الرأي العام يمكن للمكتبة أن تقوم به علي خير وجه.

النقطة الأخرى التي أرى أنها أيضاً من النقاط التي يجب أن نفكر فيها، ما أشار إليه الدكتور/ عمرو سلامة وبموضوعية وواقعية، أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ستركز في المرحلة الأولي على إعادة الهيكلة استعداداً للانطلاق، ومن خلال خطوات محددة وواضحة، حتى لا نتوه في الأحلام صعبة التنفيذ، وخاصة في ضوء الإمكانات المتاحة.

وحول ما أشير إليه عن الميزانية وتقسيماتها التي تلزم الجامعة نجد في بعض الأحيان أنه قد يكون هناك فائض في باب ونقص في باب آخر، ولا نستطيع أن نحول من باب إلى باب، وهذه قيود غريبة. ورغم أن الجامعات فيها استقلال من الناحية الإدارية إلا أنه لا يمكن اتخاذ قرارات بشأن الشراء أو البيع إلا من خلال إجراءات طويلة يمكن أن تصل حتى مكتب رئيس الوزراء. وبالطبع هذه المشاكل ليست من مسئولية وزير التعليم العالي وهو رئيس المجلس الأعلى للجامعات، لأنه

محكوم باللوائح، ولذلك يجب النظر لمثل هذه الأمور بنظرة مختلفة. وعن ربط مراكز البحوث بالمجتمع يوجد لدينا نماذج ناجحة في ربط مراكز البحوث بالمجتمع ولكن أيضاً يجب كسر بعض القيود البيروقراطية والروتينية المعوقة والتي تحد من مثل هذا الربط المفيد.

وقد أشار أيضًا الدكتور عمرو سلامة أنه لابد من تعديل المناهج، والانتقال إلى الساعات المعتمدة، وأن هذه عملية صعبة ومعقدة، ولكن يمكن أن نبدأ من مستوى الدراسات العليا، وكل هذه الأمور تستلزم موافقة المشرعين في المجلسين الشورى والشعب، حيث لا يمكن أن تحل بقرار وزاري ولا بقرار من رئيس وزراء، ولكن تحتاج إلى تعديلات تشريعية تتواكب وتتلاءم مع المتغيرات التي تحدث في المجتمع وفي العالم.

وبالنسبة لبرامج التدريب وغيرها توجد برامج للتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس، وهذه العملية تسير بقوة وبانطلاق.

في الحقيقة يوجد لدينا جميعًا آراء وأفكار ونية، صادقة لإصلاح التعليم وهناك خطوات تتم على طريق الإصلاح، ولكن يجب أن يساندها رأي عام، حتى يمكن دفعها إلى مزيد من الخطوات إلى الأمام، وحتى يمكن أن تتغلب على السلبيات ومعوقات الإصلاح، وحتى يمكن التغلب على التحدي الحقيقي والأساسي الذي يواجه المجتمع، وهو الارتقاء بالمنظومة التعليمية.

خبرات وتجارب دولية
في إصلاح وتطوير التعليم

الدكتور إسماعيل سراج الدين

يمر عالمنا المعاصر بتحولات عميقة، لعل أبرزها ظاهرة العولمة، التي امتدت من التجارة إلى المعرفة، فالبحث العلمي في البرازيل أو إسرائيل أو اليابان على سبيل المثال تتداول نتائجه وتتم معرفتها في روسيا وفرنسا و إنجلترا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، ففي عصرنا الراهن عصر صناعة المعرفة وتبادلها لا يمكن حجب المعلومات والمعارف، في ظل وجود الإنترنت والشبكات المعرفية. وتشير إحصاءات سنة ١٩٩٩ إلى أن القطاع المعرفي في الدول الصناعية الكبرى يتفوق على القطاع التجاري في الإسهام بالنسبة للدخل القومي، إلا أن الأكثر إثارة للمخاوف وي الإحصاءات التي تشير إلى انه إذا كان التفاوت في الدخل ما بين الدول الغنية و الدول الفقيرة ٤٠ ضعفاً فالتفاوت في حجم الاستثمارات الموجهة للبحث العلمي يصل إلى ٢٢٥ ضعفاً، وهو ما يعكس مساحة هائلة من التفاوت العلمي، وهذا التفاوت في مستوى التقدم العلمي تعكسه مؤشرات أخرى عديدة مثل التفوق في أعداد الباحثين و المهندسين الذين يصل عددهم إلى ٦ بين كل ١٠ آلاف عامل في اليابان وأمريكا على سبيل المثال، بينما يصل في الدول الفقيرة إلى أرقام أقل من هذا بكثير جداً، وحول مؤشر آخر في الدول الغنية حيث يوجد ١٨٠٠ فرد يمتلكون أجهزة كمبيوتر من بين كل ١٠ آلاف فرد، بينما ينخفض الرقم في الدول متوسطة الدخل إلى ٢٣٠ فرداً وتقع مصر في منطقة وسط بين الدول المتوسطة الدخل والدول الفقيرة.

وعند الحديث عن مستوي التعليم سنجد أنه رغم التفاوت الكبير في حجم الإمكانيات والموارد والتي قد تعكسها صورة لبنت تتعلم في مدرسة متميزة في إحدى دول الشمال، ويقابلها صورة لبنت أخرى تتعلم في إحدى دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا جدران ولا سبورة

ولا سقف ولا ورق ولا أي إمكانيات حقيقية، ورغم هذا التفاوت في الموارد والإمكانيات فهناك مجموعة من الدول النامية مثل الهند والصين استطاعت أن تقطع شوطا كبيرًا على طريق التقدم، بل تجاوزوا نطاق الدول النامية، وأصبح بعضها في مستوى الدول المتقدمة مثل كوريا، رغم أنها كانت أكثر تخلفاً من مصر.

هذه المفارقات تدفعنا للحديث عن السياسات العامة المرتبطة بالتعليم، والنموذج الكوري يقدم خبرة متميزة في هذا المجال، ففي الخمسينيات خرجت كوريا من الحرب منقسمة، وكان الجزء الجنوبي مدمراً يعاني سكانه من المجاعة، ويعيشون في تجمعات للاجئين، كما فقد الجزء الجنوبي قطاع الصناعة الذي تركز في مدن الشمال التي انفصلت، وتشير إحصاءات عام ١٩٦٢ إلى أن كوريا وزيمبابوي وكينيا كانت في أوضاع اقتصادية متماثلة تقريبا وغير مرضية على الإطلاق، والآن وبعد ما يقرب من أربعين عامًا سنجد مزيداً من تدهور الأوضاع في كينيا و زيمبابوي، بينما انطلقت كوريا انطلاقة ليس لها مثيل.

كوريا التي كانت من أفقر دول العالم تضاعف معدل نموها ١٠ أضعاف، ووصل معدل دخل الفرد إلى ١٦ ألف دولار وهذا الرقم يتجاوز ١٦ ضعفاً الدخل في مصر، وقد كانت الزراعة تمثل ٦٥ ٪ من الناتج عام ١٩٦٢ ولكن الوضع تغير حيث هبطت مساهمة الزراعة في الدخل القومي لصالح قطاعي الخدمات والصناعة، ومنذ السبعينات انطلقت كوريا في مجال التصدير، وأصبحت أسماء مثل (دايو – هيونداي – سامسونج – جولدستار) علامات مسجلة للعديد من السلع الصناعية المشهورة على مستوى العالم. وتشير التجربة الكورية إلى درسين في منتهى الأهمية هما:

أولًا: أن الثقة بالذات، والرغبة في التغير، كانتا عاملين أساسين في انطلاقهم، ونجاحهم الذي حققوه.

ثانياً: أهمية الرؤية المستقبلية، وعدم النظر إلى الوراء.

ففي إشارة وردت في تقرير مستقبل كوريا الجديدة والصادر سنة ٢٠٠٢، هناك تأكيد على "أن السياسات التي نجحت في الماضي ليست بالضرورة هي السياسات التي تصلح لمجابهة تحديات

المستقبل، وبالتالي من المهم التركيز على التعديلات والتغيرات اللازمة للتصدي لتحديات الألفية الجديدة". هذا هو المنهج الذي يدفع من نجاح إلى نجاح ولا يكفى الرضا بما تحقق من نجاح، والركون إليه مهما كان حجم هذا النجاح، ومهما كانت درجة التقدم الذي حدث بالمقارنة بالماضي، جميع الأوضاع يجب أن تكون دائماً محل إعادة نظر وتقييم.

وإذا انتقلنا إلى التعليم في كوريا، فسوف نجد أنهم طبقوا نفس النهج، وقدموا نموذجاً لواحدة من أنجح الثورات التعليمية في العالم، حيث تم البدء بالتركيز علي محو الأمية، وهم يمتلكون قاعدة واسعة من قوة العمل التي تركز على العمل اليدوي Manual Skill Workforce، وتعليم المهارات، بالإضافة إلى محو الأمية الأبجدية، ثم انتقلوا إلى مرحلة ضمان وتوفير التعليم الابتدائي للجميع منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٠، وهو ما مكنهم من امتلاك قوة عمل نصف ماهرة Semi Skill Workforce، وبعد ذلك انتقلوا خطوة أخرى تبنوا فيها شعار إن المواطن الكوري قادر على عمل وإنتاج أي شيء يقوم به أو ينتجه الآخرون بل وبمستوى أفضل. هذا الشعور الوطني الطاغي ساعدهم على امتداد هذه الفترة في تغطية احتياجات المدارس الإعدادية و الثانوية على امتداد الفترة من سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، وامتلاك قوة عمل ماهرة Skill Work-force ولم ينطلقوا إلى تطوير التعليم العالي، وامتلاك قوة عمل مؤهلة بالمعرفة Knowledge Workforce، إلا في التسعينات. أي إنهم انطلقوا من المهارات إلى المعرفة، لهذا بدءوا بالتركيز علي الزراعة، ثم الصناعات التي تحتاج إلى عمالة، ثم الصناعات المستخدمة لرأس المال، ثم انتقلوا إلى التكنولوجيا العالية High Technology، والبيوتكنولوجي Biotechnology، وتكنولوجيا الاتصالات Communications Technologies، والخدمات Services، قطاع الأعمال Business، ثم إلى مرحلة بعد الصناعة Post Industrialization وتستوعب المؤسسة التعليمية حاليا ٤٠٪ من الشريحة العمرية في مرحلة ما قبل الابتدائي، و٧٠٪ من الشريحة العمرية في مرحلة الإعدادي و الثانوي، التعليم العالي (الجامعة وما بعد الجامعي).

ومن الغريب أنهم لم يبدءوا بالتوسع الكبير في التعليم العالي إلا في مرحلة الثمانينيات، أي منذ فترة حديثة نسبياً، لكنهم مع ذلك حققوا نجاحاً مذهلاً، وحينما سئلوا عن الأسباب وراء ذلك أكدوا على ثلاثة أسباب:

١- ضرورة وجود حافز ثقافي (احترام المتعلمين والتعلم).

٢- ضرورة وجود حافز سياسي(دعم وتأييد القيادة السياسية).

٣- الطلب الاجتماعي على التعليم (رغبة الأهالي في أن يحصل أبناؤهم على تعليم أفضل مما حصلوا هم عليه).

ويتبادر إلى الذهن سؤال هام، هو أنه رغم أن كل تلك الأسباب كانت ومازالت متوفرة لدينا، فلماذا لم نحقق نفس القدر من النجاح؟ أعتقد أن سر نجاحهم يكمن في حزمة من السياسات شكلت رؤيتهم في بناء استراتيجية مرنة وفعالة لتطوير وتحديث التعليم، تقوم على نظام الاختيار المفتوحOpen Selection System للقيادات، حيث لم تكن الأقدمية هي معيار الاختيار، بل الكفاءة والجدارة، والتوسع في فرص التعليم للجميع، واستخدام الكفاءة في الموارد المتاحة وبأقصى قدر من الفاعلية.

مشاركة القطاع الخاص

استطاعت كوريا – في ظل تطبيق هذه الحزمة من السياسات–التوصل إلى الإنجاز الضخم السابق الإشارة إليه، رغم أنهم كانوا تقريباً يعانون من نفس المشكلات التي يعانى منها نظام التعليم في مصر، مثل تكدس الفصول وارتفاع كثافتها، وقد كان متوسط معدل كثافة الفصل ٦٠ طالباً حتى عام ١٩٩٠، ولم ينخفض إلا في الأعوام العشر الأخيرة.

وكانت لديهم أيضًا مشكلة في توفير التمويل الكافي، وتم توجيه التمويل وفقًا للأولويات، حيث غلب على توجيه التمويل إلى مرحلة ما قبل المدرسة من القطاع الخاص، وكان تمويل

التعليم الابتدائي كله من مسئولية الدولة، مع العلم أن مساهمة الدولة تقل تدريجيًا في المرحلتين الإعدادية، والثانوية، حتى تصل إلى أقل قدر في الجامعة، حيث تقع مسئولية ثلاثة أرباع قيمة تمويلها على عاتق القطاع الخاص.

ولديهم أيضاً مشكلة انخفاض كفاءة وجودة التعليم، واستطاعوا التغلب عليها بوضع معايير للتقييم وقياس الجودة، ورغم أن قياس وتقييم القيم التربوية والمهارات التعليمية عملية صعبة، إلا أنها ممكنة. وبالرغم من أنهم كانوا يعانون من نفس المشكلات التي تعانى منها مصر والعديد من الدول الأخرى، إلا أن تلاميذ كوريا في الصف الرابع الابتدائي يحتلون المركز الأول في العلوم والرياضيات في العالم، وتلاميذ المرحلة الإعدادية يحتلون المركز الأول في الرياضيات والثالث العلوم على مستوى العالم، وبهذا تظهر أهم جوانب نجاح وإنجازات التجربة التعليمية في كوريا، التي لم تتوقف فقط عند إتاحة التعليم ولكن في مستوى جودة وكفاءة التعليم بالمعايير الدولية. وبعد أن كانت كوريا تقارن بكينيا وزيمبابوي، تفوقت على اليابان وأمريكا والسويد وإنجلترا وفرنسا.

لقد كان هذا النجاح دافعاً بدوره لإثارة القلق لدى الدول الصناعية المتقدمة، وفي هذا الإطار صدر تقرير أمة في خطر a nation at risk في الولايات المتحدة، عندما أدركوا أن لديهم فجوة تعليمية كبيرة جدًا، وانتبهوا إلى ضرورة التركيز على تطوير مناهج العلوم والرياضيات.

وحول معايير الجودة، التي يشارك العلماء في وضعها، نجد تقرير الأكاديمية الأمريكية للتربويين الذي يشير إلى كيف يقيسون الجودة أو يحسنونها. ويعتبر هذا التقرير من أهم تقارير مستويات تعليم العلوم Science Education Standards، حيث يحدد المعايير القومية في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس مدى معرفة الناس بالعلوم، وقد شارك فيه عدد ضخم من المراجعين، ووضع على الإنترنت، وطلب من كل مهتم بالتعليم أن يدلي برأيه فيه على اعتبار أن هذه الآراء بمثابة لجنة أخرى للتحكيم.

وهناك تجربة أخرى وهى تجربة المكسيك، ففي مصر نعاني من مشكلة الإقبال الشديد على التعليم الجامعي، ونظام القبول بها، وعدد الجامعات وإمكانياتها، وحجم الموارد المخصصة للتعليم العالي، أما في المكسيك رغم أنها أغنى قليلا من مصر فإنها في النهاية دولة نامية، لديها مشاكل في الزيادة السكانية وضغوط سياسية، ولديها جامعتان، وهما الجامعة القومية وهي جامعة مجانية، وتعانى من نفس الضغوط الاجتماعية التي أشرت إليها في مصر، وجامعة خاصة أقامها القطاع الخاص والجامعة القومية فيها ٢٦٠٠٠٠ طالب وطالبة، والتعليم فيها بالمجان وعندما اقترح أن يقوم الطلاب بدفع رسوم رمزية تقدر بعشرة دولارات في السنة أضربوا لمدة أحد عشر شهراً، وفي المكسيك قاموا بتأسيس مراكز للتميز داخل الجامعة، وتم ربطها بالدول الأجنبية، لتوفير الحماية المناسبة لها من الضغوط السياسية، وتم تقسيم العمل داخل المراكز، كما تم وضع شروط للالتحاق، واستمرار الدراسة بها، من خلال لجان علمية شارك فيها أساتذة من المكسيك وأجانب من الولايات المتحدة والبرازيل وشيلي والأرجنتين، حتى تأخذ الطابع الدولي، وهكذا تجاوزت هذه المراكز المشكلات الخاصة بالأعداد الكبيرة التي تعانى منها الجامعة القومية، ومنحت حق تسجيل براءات الاختراعات.

أما جامعة (مونتريه) فهي جامعة خاصة تمولها وتعمل معها شركات تستقبل خريجيها للعمل بها، والتعليم فيها ليس مجانياً.

هناك من يرى أن إصلاح النظام التعليمي يصبح أكثر تعقيدًا وصعوبة إذا انهار مستوى جودة وكفاءة التعليم كما هو الحال بالنسبة للتعليم العالي في مصر، وهو ما ينقلنا للحديث عن التجربة الثالثة وهى تجربة الصين، حيث عانت الصين منذ عام ١٩٦٦ من الثورة الثقافية التي قادها الزعيم الصيني (ماو تسي تونج) وبدأ الحرس الأحمر الـ Red guards في رفع الكتاب الأحمر، وتم إحراق الكتب في الجامعات والاعتداء على الأساتذة، بل قد امتد الأمر إلى قتل بعضهم وإرسال عدد آخر إلى معسكرات العمل الشبيهة بالسجون، والتنكيل بالبعض الآخر

داخل الفصول الدراسية، مما أدى إلى تحطيم مكانة واحترام الأستاذ الجامعي، وما تبع ذلك من تخريج جيل من الجهلة ورافعي الشعارات السياسية الجوفاء التي ترى في البحث العلمي سلوكاً ونهجاً برجوازياً مرفوضاً، ولكن رغم هذه التجربة المؤسفة التي مرت بها الصين، والتي أدت إلى ضياع جيل كامل من الباحثين الصينيين وبعد موت (ماوتس تونج) سنة ١٩٧٦ بدأت عملية إصلاح كبرى منذ عام ١٩٧٨ واستطاعت الصين حتى عام ١٩٩٨ إعادة صياغة النظام الجامعي والتعليمي في الصين.

وكما نعلم فإن الصين دولة يبلغ عدد سكانها ١٣٠٠ مليون، بعد أن انهار التعليم فيها تماماً، استطاعت بعد عشرين عاماً النهوض بمستوى ١٢١ مليون تلميذ في الابتدائي، و٦٧ مليوناً في الإعدادي، وبدون أي تغيير في المناهج، وطوروا الجامعات، وأدخلوا اللغة الإنجليزية، وأسسوا مراكز للتميز، وأرسلوا ٤٥٠ ألف بعثة، منها ٦٠ ألف بعثة إلى الولايات المتحدة وحدها، وتم انفتاح بدون حدود على العلم ومصادره وفي هذا الصدد يقول دانشون دانج "أنا لا أهتم بلون القطة أهو أسود أم أبيض طالما أنها تصطاد الفئران"، أي إن العبرة بنتيجة المعرفة وليس بمصدرها من دولة أو مجتمع رأسمالي أو اشتراكي، وأن العامل الأساسي هو مصلحة الشعب. وحدث أنه بالتوازي مع عملية الإصلاح انفتحت الصين على العالم، واستقبلت الطلبة الأجانب، الذين وصل عددهم إلى ٤٥٦ ألف دارس، للاستفادة من أبحاثهم.

وتجربة أخرى هي التجربة الهندية فالهند دولة يبلغ عدد سكانها مليار ومائة مليون نسمة، وهى أفقر من مصر بدرجة كبيرة، وتم فيها التغلب على الكثير من المشاكل، والمحافظة على مراكز التميز، ويوجد حالياً في الهند العديد من المراكز المتميزة جدًا على مستوى العالم، رغم أنه لفترة طويلة كان العديد من المثقفين الهنود غير مقتنعين بإصرار بلد بها ٢٥٠ مليون جائع على الإنفاق على التعليم، لكي يصل مستوى الخرجين في الهند إلى نفس المستوى في الولايات المتحدة، مثل الـ MIT الذين كان نصف من يتخرجون من الهند في هذه الفترة يهاجرون إلى خارج

البلاد، إلا أن عدداً كبير من هؤلاء عادوا إلى الهند، وقاموا بثورة في مجال البرمجيات والحضانات الإلكترونية داخل الهند، وتعتبر الهند حالياً من أكبر مصدري البرمجيات في العالم.

في كل التجارب السابقة سنجد أن مراكز التميز أصبحت إحدى ركائز التقدم العلمي ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ٤٣٠٠ جامعة منها ٢٢٠٠ جامعة الدراسة بها أكثر من أربع سنوات، لكن هناك مائة جامعة فقط تحصل علي ٢٢ مليارا من الـ ٢٧ ملياراً مخصصة من الحكومة للبحث العلمي، وهذه الجامعات هي المراكز المتميزة مثل أكسفورد و هارفارد، وهي التي تسجل فيها معظم براءات الاختراع الأكاديمية، أما المؤسسات البحثية التابعة للحكومة الفيدرالية وباقي الجامعات فتتقاسم ٥ مليارات فقط، لأنه ليس من المنطق أن تتساوى كل الجامعات أو المراكز البحثية في حجم الدعم، وأن هذا التساوي يكون من نتائجه الانحدار في المستوى العلمي، حيث يخلق التمييز روحاً من التنافس والإجادة بين الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية التي تتحول بالتالي إلى مركز جذب لكبار العلماء و للطاقات الخلاقة مما، يدفعها لمزيد من التميز.

يؤكد علماء الوراثة على أن الإنسان لا يفترق عن الشمبانزي إلا بأقل من ٢٪ من المورث الحيوي، أو ١,٨٪ على وجه التحديد، وهذا الاختلاف البسيط في التركيب الوراثي هو الذي جعل الإنسان إنساناً، ومكنه من إنتاج كل العلم والتكنولوجيا، والأدب والفلسفة والشعر، والعمارة والفنون التي نستمتع بثمارها الآن، وفى أي منظومة تعليمية وبحثية في أي دولة تمثل مراكز التميز ما يماثل هذا الفارق(٨و١٪) في التركيب الوراثي، وهي التي تسمح بتفاعل الإبداعات الخلاقة في العالم كله، وتبلور الأفكار المحلية، وتحولها لإنجاز إنساني يستفيد به البشر على امتداد قارات المعمورة وهي التي تسمح بالتواصل والتفاعل بين الثورة المعرفية و الثورة الثقافية التي تجتاح عصرنا، وهذا هو الدرس الأساسي المستفاد من تجارب أفقر دول العالم (كالهند) إلى أغني دول العالم (كالولايات المتحدة الأمريكية).

كما أن الدلائل كلها تؤكد أنه على امتداد الفترة ما بين عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠١، كان نصيب كل الدول النامية من تسجيلات براءات الاختراع حوالي ٢٪، وكان نصيب الصين و الهند وجنوب أفريقيا والبرازيل والمكسيك من هذه النسبة المحدودة حوالي ٩٥٪ من براءات الاختراع المسجلة، وبالتالي فإن باقي كل دول العالم النامية لم يتجاوز نصيبها ٥٪ من الـ ٢٪ من نصيب العالم النامي، ونجد كوريا التي بدأت تجربتها عام ١٩٦٢ تسجل ٣٦,٠٠٠ براءة اختراع سنويًا مقابل ٨٠,٠٠٠ براءة اختراع تسجل سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية بكل إمكانياتها، واليابان بمواردها الطبيعية المحدودة تعد ثاني دولة في العالم تنفق على البحث العلمي، وهو ما يتجاوز حجم ما تنفقه كل من كندا وإيطاليا، وهما من الدول الصناعية الثمانية، مع العلم أن كوريا وصلت أيضًا إلى هذا المستوى. لكن ما يثير اهتمامنا حقيقة في تجربتهم هو نجاحهم في الربط بين البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي، وأنهم تجاوزوا حالة أبحاث الجامعة ومراكز البحوث غير المتصلة بتطوير المجتمع.

وفي اللجنة التي كونتها أكاديمية العالم للتطوير ودراسة البحث العلمي في العالم، والتي تشرفت برئاستها، وضمت عدداً من أبرز العلماء، أصدرت هذه اللجنة تقريرًا هاما ترجم للعربية، واستغرق إعداده عامين، وقدم في فبراير ٢٠٠٤ إلى السيد كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة، باعتباره رأي العلماء إلى صناع القرار في العالم. والتقرير يؤكد على ضرورة تطوير البحث العلمي ليس فقط من حيث الأداء، إنما يؤكد أيضا على ضرورة تطوير وربط السياسات العلمية باحتياجات تطوير المجتمع. وتوصيات التقرير لا تتوجه فقط إلى صناع القرار، ولكن لكل مؤسسات المجتمع - خاصة الإعلامية - بضرورة التفاعل مع كبار العلماء العاملين في أكاديميات البحث العلمي، وأهمية طرح تصوراتهم للمسئولين على ساحة النقاش المجتمعي، لدعم عملية التواصل بين العلم والمجتمع وأفضل نموذج لهذا ما تقوم به الواشنطن بوست، وهي أهم جريدة في واشنطن، مثلها مثل الأهرام في مصر، حيث تنشر في الواشنطن بوست على الصفحة الأولى تقارير لأكاديمية العلوم.

إذا كانت التكنولوجيا هي هذا الجزء من العلم الذي يصلح اقتصادياً لتطبيقه وتطويره وإنتاجه، وهو ما يمثل الدفعة للنمو والتطور الاقتصادي، فكل التجارب تؤكد على أن حدوث هذا النجاح يرتبط بعنصر جديد إضافة إلى عنصر العلم والإنتاج، هو عنصر التسويق Marketing.

في منطقة كيوتو الصناعية وفي التجربة الكورية، حللت كل المقومات والعوامل المؤثرة على عملية التطوير التكنولوجي، من حيث الفرص المتاحة، والمعوقات أو التحديات، ووجد أنه من الضروري الربط بين الصناعة والجامعة، ولذلك تم تأسيس الحضانات التكنولوجية حول الجامعة، وهو منهج يستند إلى التركيز على دعم الشركات لقدرتها على تحويل العلم إلى تكنولوجيا ومنتج، وهو الأمر الذي لا يحدث في معظم الدول النامية، وفي الهند وكوريا وماليزيا توجد تجارب ناجحة رغم عدم وجود شركات كبيرة وعملاقة، حيث يتم دعم الشركات الصغيرة، ومنح الباحثين فرصة لتأسيس شركات صغيرة تحت رعاية الدولة، لمدة سنة أو اثنين أو ثلاثة، حتى تتمكن من الانطلاق بأقل قدر من الإجراءات الإدارية. وتعد شركات صناعة الأدوية في الهند نموذجاً واضحاً على نجاح هذا النهج، في الربط بين المراكز البحثية والجامعات والصناعة، حيث تستعد اليوم المصانع وخطوط الإنتاج الهندية، كي تغرق الأسواق بكميات كبيرة من نفس الأدوية، ولكنها لا تحمل العلامات التجارية الكبيرة، وبتكلفة تعادل واحداً بالمائة من السعر الغربي.

وفي البرازيل تجربة نجاح أخرى، حيث أقيم ما يطلق عليه القطاعات المتميزة، وفيه يتم اختيار ١٪ من أفضل الشركات في قطاع معين لإدراجه ضمن هذه القطاعات المتميزة حيث تقوم الحكومة بدعم الإنفاق على أبحاث التطوير لهذه الشركات، التي يتم اختيارها على أساس تنافسي مبني على الكفاءة.

وفي الولايات المتحدة يوجد نهج آخر في التعامل مع نقل الفكرة من البحث إلى التكنولوجيا، حيث يعتمد على سوق المال المتطور في الإنفاق على التجارب، حتى التوصل إلى تجربة مربحة، والنموذج الحي على ذلك ما حدث في عام ١٩٧٨ مع Bill Gates وشركة Microsoft Corporation.

جميع هذه التجارب وغيرها يعتبر جزء أساسي في نجاحها توفر العمالة عالية التأهيل، وهو ما يطرح قضية التأهيل المهني، حيث أصبحت الوظائف المطروحة تحتاج لمهارات كبيرة وفي ماليزيا - على سبيل المثال - نفذت الحكومة تجربة لتثقيف المناطق البعيدة عن طريق Internet on wheels، حيث يوجد أتوبيس كبير بداخله أجهزة الكومبيوتر، ويتم تدريب الأطفال عليها، ثم يترك لهم جهاز واحد في القرية، ويتنقل الأتوبيس لمكان أخر لتدريب أطفال جدد، ومن خلال هذه التجارب وغيرها انتقلت ماليزيا في أربعة وعشرين عاماً من دولة كانت تعتمد على تصدير المطاط إلى دولة ٧٥٪ من صادراتها منتجات صناعية، وهو ما يعود الفضل فيه إلى تجربتها التعليمية، حيث اعتمدت في التعليم على تجربة حققت نجاحا كبيرًا، من خلال التركيز على العلم والتكنولوجيا، فالأطفال منذ الصف الأول الابتدائي يدرسون الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، بجانب اللغة الماليزية ويشير السيد مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق أن الهدف من هذا كان الحصول في فترة قصيرة على جيل كامل من العمالة القادرة على أن تستوعب التكنولوجيا، وأن تتعامل مع التكنولوجيا العالمية، وساهم تعلم الإنجليزية في تعامل الشباب المؤهل مباشرة مع التكنولوجيا الحديثة في مصادرها، بدون الحاجة للترجمة والمشكلات المرتبطة بها.

لقد كان الأساس في كل هذه التجارب الناجحة هو القضاء على الأمية قضاءً تاماً. وفي كوبا كانت نقطة البداية حملة قومية كبيرة لمحو الأمية، ونجحت كوبا في أكبر تجربة لمحو الأمية بإغلاق الجامعات، وفرضت على الطلاب ضرورة أن يقوم كل واحد منهم بمحو أمية كوبيين، أما في الصين فقد انخفضت الأمية إلى ٦. ٧٪ من التعداد الكلي للأميين إلى أقل من ٥ ٪.

كل التجارب الناجحة عن إصلاح وتطوير التعليم لا يمكن الحديث عنها دون الإشارة لدور المكتبات التي تحمي التراث وقيم النظام التعليمي، لما ترسيه من قيم العقلانية والتعددية والانفتاح، وما تؤكد عليه من أهمية للتفكير العلمي، بجانب دورها الثقافي والاجتماعي، ولا يمكن تصور وجود بحث علمي بدون مكتبة حقيقية، لكن كل الدول النامية لديها مشاكل مع المكتبات التقليدية،

ولدينا أمل أن تساعد الرقمنة على حل هذه المشكلات. ولدينا اليوم في مكتبة الإسكندرية ما يربو على ألف دورية ورقية، ٥٠٠ دورية ورقية لها نسخة digital، وما يزيد على تسعة عشر ألف دورية إلكترونية، أي نسبة الإلكترونية إلى المطبوعة لدينا هي ١٩ : ١ تقريباً، وأملنا أن تصل في المستقبل هذه المادة إلى المنيا وسوهاج وغيرها من المحافظات، فمن الصعب عمل نسخ وتوزيعها، لكن عبر الإنترنت نستطيع الوصول لكل مكان وكل راغب في الاطلاع. والأهم من هذا ليس فقط في الدوريات، لكن قدرة الاتصال والبحث في الشبكة العالمية للمعلومات.

والمشكلة الأساسية في الفجوة الضخمة، فالاشتراك في مجلة واحدة قد يكلف آلاف الدولارات سنوياً، وكذلك بدأت مكتبة الإسكندرية في التفاوض للحصول على الأعداد التي مر عليها ٦ أشهر أو اثنا عشر شهراً بدون مقابل. وقد وافقت هيئة الأبحاث العملية الأمريكية على وضع كل أبحاث الأكاديمية الأمريكية بدون مقابل على PDF format، لمن يرغب في الاطلاع عليها، أي إن هناك فرصة للجميع كي يستفيد من خلال الكومبيوتر، وهذا متاح في مكتبة الإسكندرية.

كذلك نحاول أن ننقل للأطفال فكرة أن الاطلاع الإلكتروني والطباعة شيء واحد في مشروع يسمى كتابي الإلكتروني والمطبوع، ويقوم الأطفال باختيار المادة وطباعتها، ثم إعدادها في صورة كتاب يأخذه الطفل، ويحس بأهمية امتلاك الكتاب وهذه العملية التي تحتوي على اطلاع والطباعة والإعداد تتم على عربة صغيرة تبرع بها المهندس رشيد وزير التجارة وتذهب إلى المدارس المختلفة، وننفذ الآن تجربة أكثر إثارة وأهمية وهي تجربة Hole in the Wall والتجربة تقوم على فلسفة التعلم الذاتي، وليس التعليم النظامي أو المُوجَّه، وهى تسعَى لإثبات قدرة أفقر الفقراء على التعلم الذاتي. وهذه التجربة سبق ونفذت في الهند، حيث أحضروا كمبيوتر، وجهز بداخل حائط بحيث يتاح فيه التعامل مع الشاشة ولوحة المفاتيح للأطفال، ويترك لهم لاستخدامه دون أي توجيه أو تدريب، ومن خلال كاميرات التصوير التي سجلت ردود أفعال الأطفال، ونمط تفاعلهم مع جهاز الكومبيوتر، لوحظ أن هؤلاء الأطفال الفقراء استطاعوا بمفردهم تعلم كيفية

التعامل مع الكومبيوتر، وكان لنجاح التجربة أثره في تكرارها في أكثر من مكان، ونحن نحاول تنفيذها في ٣٠ مكاناً في الإسكندرية.

الشيء الأخير الذي نسعى لتنفيذه في مكتبة الإسكندرية هو أن يتعرف العالم علينا، وقد لا يعلم الكثير خاصة من غير المتخصصين في العالم الخارجي أن النجوم المعروفة في الغرب كل أسمائها عربية (القائد - دبر - فخدة- الأولى- الثانية- الثالثة- الجنوبي- الطرف - الجبهة- الضفيرة) وهذه المعلومات جزء من تراثنا الذي نعتز به، ونحن نقدمه للعالم بطريقة إلكترونية حتى يعرفنا بشكل أكثر عمقًا.

وهناك ثلاثة تعليقات أو استخلاصات يجب الإشارة إليها، وتتناول ما يلي:

إنه يجب أن نغير منهج التعامل مع المشاكل القديمة، ومنها مثلا قضية هجرة العقول، فسوف تستمر هجرة العقول للغرب لأنه يشيخ وليس لديه العدد الكافي من الشباب، رغم أن اقتصاده يتوسع، وبالتالي ففرص العمل فيه كبير، والدول النامية لديها فائض من الشباب سوف يأخذ الغرب أفضلهم تدريبا وتأهيلاً.

لهذا فالسؤال الذي نحتاج الإجابة عليه لا كيف نمنع الهجرة؟ لأن هذا مستحيل، ولكن إذا كان لدينا مهاجرون كيف نتفاعل معهم؟ وكيف نستفيد منهم؟ كيف نقيم تعاونا علميا بين مجتمعنا وبين أبنائنا المهاجرين الحاصلين على الدكتوراه أو الذين يدرسون للحصول عليها؟ لابد من تغيير السياسات، لإتاحة أكبر استفادة من العلماء المصريين في الخارج. ومن أهم السياسات التي سوف تساعد في بناء الجسور Building Bridges إعلاء قيمة وشأن العلم، وهو ما يتطلب ترسيخ منظومة من القيم التي لا يقوم البحث العلمي من غيرها، مثل التقييم استناداً لمعايير الكفاءة والجدارة والأمانة العلمية، واستبعاد من يخل بالمعايير والأخلاقيات العلمية والمنظومة العلمية وتقدير واحترام الإبداع والتجديد Creative Imagination وفي عام ٢٠٠٥ سيمر مائة عام عندما كان اينشتين شابا عمره ٢٦ سنة وغير حاصل على الدكتوراه، ويعمل كاتبا في مكتب

البراءات، حين كتب خمس ورقات غيرت التاريخ. لم يقل أحد من كبار العلماء من أينشتين هذا؟ بل تعاملوا مع الجوهر والمادة . احتفلنا العام الماضي بمرور خمسين عاما على اكتشاف James Watson لتركيب الـ DNA عندما كان عمره خمسة وعشرين عاما، هذا هو المنهج الذي يفتح مجالات كبيرة، ويبين أن التجديد يقوم به الشباب.

في تجربة عظيمة تمت في إيطاليا، فمن المعروف أن الجزء الشمالي غني جداً، والجزء الجنوبي فقير جداً، وقام بانتم بدراسة عم مدى المشاركة الموجودة في إيطاليا، ولفت نظره أن المشاركة في الشمال أعلى من الجنوب وبدرجة كبيرة، وكان السؤال المطروح هل الغنى هو الدافع وراء المشاركة العالية أم أنهم بسبب المشاركة أصبحوا أغنياء؟ ورجع إلى الإحصاءات على امتداد مائة عام سابقة بداية من عام ١٩٠٠، ووجد أن هناك علاقة طردية بين المشاركة المجتمعية وتحسن الأداء الحكومي، لذلك من الهام أن يشارك الأهالي في إدارة المدارس، وأن يشارك الطلاب في إدارة الجامعات.

لابد أن نغير وسائلنا في العمل، نحترم الماضي، نفتخر بالحاضر، ونقتحم المستقبل،.ونتكاتف جميعاً من أجل أبنائنا، ومن أجل عالم أفضل.

تأسيس نظام للتميز في التعليم المصري

الدكتور إسماعيل سراج الدين

مقدمة

مع اتجاه العالم إلى الاقتصاد المبني على المعرفة في القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح أن مصر، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، عليها أن تعيد توجيه نظام التعليم والتدريب بها، ليصبح أكثر ملاءمة لتلبية الاحتياجات التي تفرضها التحديات المستقبلية. وإن عملية إعادة التوجيه هذه عملية مستمرة؛ فالسياسات الماضية، مهما حققت من نجاح، ليست بالضرورة أفضل السياسات لمواجهة التحديات الجديدة، التي تبزغ إلى حيز الوجود بسرعة فائقة. كما أن دولاً متطورة مثل كوريا تقوم الآن بإعادة النظر في نظم التعليم والتدريب لديها، لتتمكن من مواجهة هذه التحديات.

رؤية جديدة

تحتاج مصر إلى تنمية كوادر من أفراد موهوبين، وعلى درجة عالية من التدريب، ليقودوا الإصلاح المؤسسي الضروري، على اعتباره عنصراً مهمّاً وفعالا في بناء اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، مما يتطلب خلق هذه الكوادر، وتدريبها تدريباً متميزاً، بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي حتى المرحلة الجامعية. كما يتطلب أيضاً إمكانية التواصل مع مراكز متنوعة للتميز، حتى تتمكن هذه الكوادر من مواصلة البحث والتطوير اللازمين لتغيير حال الصناعة والزراعة في مصر، بحيث تتمكن مصر من المنافسة في مجالات اقتصادية جديدة وسريعة النمو.

إن تحقيق ذلك يتطلب تنفيذ إصلاحات كبيرة وجذرية في نظام التعليم والتدريب، مع ملاحظة الاستمرار في الأداء لنظام التعليم الحالي، ولكن الأمر يستوجب ضرورة التركيز على التعليم الأساسي، والوظيفة الاجتماعية للمدارس، بالإضافة إلى الاتجاه الجديد نحو التركيز على أهمية العلوم والتكنولوجيا.

وفي الوقت نفسه يمكن أن يسمح لعدد صغير من المدارس التجريبية التي تدار بحسم ونظام، أن تعمل في ظل مناخ إداري مختلف، لأن هذه المدارس يمكنها أن تهيئ الطلاب للالتحاق بمراكز التميز على مستوى التعليم العالي، والتي يمكن فيها إجراء البحوث، ومشروعات التطوير المطلوبة، لتحقيق التغيير الاقتصادي في مصر.

ومن خلال هذا المنطلق، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتحول نظام التعليم والتدريب إلى نظام يضم بداخله أنساقًا متنوعة ويستطيع التعامل بصورة أكثر سهولة مع القطاع الخاص (أصحاب الأعمال)، ويصبح الاهتمام بالقدرات أكثر من الاهتمام بالشهادات، على اعتبار أن أهم مؤشرات الإصلاح على المدى الطويل هو فك الربط التلقائي الحالي بين الشهادة والوظيفة.

ويمكن أن يتم تنفيذ هذا الاقتراح على مرحلتين أساسيتين، من خلال إجراءات يمكن تنفيذها بخصوص بناء القدرات البشرية التي تحتاجها مصر في العقدين القادمين؛ وذلك لأن اتخاذ خطوات واسعة المدى قد يؤدي إلى الفشل، حيث إن اللامبالاة متفشية في جوانب كثيرة من نظام التعليم. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدم الاستهانة بالمصالح الشخصية لبعض العناصر المؤثرة في نظام التعليم، مثل المدرسين الذين يعطون دروساً خصوصية، ولذلك من الأفضل التركيز على شريحة ضيقة في داخل نظام التعليم والتدريب الحالي. إن تأسيس التميز في جوهر نظام التعليم الحالي المتدني لا يمكن أن ينظر إليه على أنه بديل للتغيير الجذري للنظام الذي يعتبر أمرًا ضروريًا، لكن الرؤية المقترحة للإصلاح هنا تعتمد على تقسيم العمل على مراحل.

وتعتمد الرؤية المقترحة على وجود نظام تدريب يحتوي على أنواع متعددة من المؤسسات، تقدم أنواعًا مختلفة من التدريب، يسمح فيها بالتغيير المستمر، والتنويع الدائم في الخدمة التي تقدمها هذه المؤسسات، وهذا بالضبط هو المطلوب، في زمن أصبح فيه التعليم المستمر مدى الحياة ضرورة، لا مجرد شعار، على أن تكون الركيزة الأساسية في نظام التعليم والتدريب معتمدة على ما تقدمه الدولة من تعليم وتدريب، تحت رعايتها المالية حتى المرحلة الثانوية، مع السماح فقط

لأجزاء من هذا النظام لتحقيق الاستقلال المؤسسي، حتى تصبح مراكز حقيقية للتميز، مثلها مثل أفضل مراكز التميز في العالم، وبحيث لا تتعرض للقيود الإدارية التي يتعرض لها بقية النظام من اعتبارات مثل الأقدمية أو تحديد أعداد الطلاب بها، لأن تلك القيود قد ساعدت على تدمير نظام التعليم العالي المصري.

إمكانية التحقيق

بالرغم من أن إصلاح نظام التعليم والتدريب وإنشاء مراكز للتميز مهمة صعبة، فإنها تعتبر أمرًا ضروريًّا لتحقيق التغيير المطلوب في مصر. ولذلك يجب أن تبذل كل الجهود في سبيل تحقيق ذلك الأمر وبدون حيدة عن الأهداف المطلوب تحقيقها، أو تنازل عن أي من عناصر الإصلاح الأساسية، مع العلم أن هناك العديد من النماذج الناجحة في دول نامية يمكن الاسترشاد بها.

إن معاهد التكنولوجيا والعلوم في الهند – وهي معاهد على مستوى عال جداً – تعد خير مثال على إمكانية تأسيس مؤسسات مماثلة وإمكانية ازدهارها، في دولة ذات كثافة سكانية عالية وفقيرة، ويتعرض نظام التعليم فيها لضغوط اجتماعية شديدة، حيث تمكنت مراكز التميز أن تتواجد جنباً إلى جنب مع ظاهرة الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب المسجلين في المدارس، في مجتمع تسيطر عليه النظرة السياسية للتعليم. وتمثل الجامعة المكسيكية القومية نموذجاً آخر، حيث تبذل فيها المراكز القومية للتميز كل الجهود البحثية، وجهود التطوير التي تعتبر قوة دفع حقيقية للربط بين الحكومة والقطاع الصناعي والجامعة. كذلك فإن كلاً من كوريا وسنغافورة تعتبران أيضاً مثالين يمكن النظر إليهما على اعتبار أنه يمكن تنفيذ هذه الرؤية في دولة فقيرة، شريطة أن يحدث التغيير تدريجياً عن طريق التنمية والتطوير.

أولاً الأبعاد السياسية للإصلاح

تتمثل الأبعاد السياسية للإصلاح في ستة مجالات على الأقل:

١ - عدم المساس بالتعليم المجاني

تتضمن رؤية الإصلاح في الاستمرار في سياسة التعليم المجاني العام، ولكن مع السماح في نفس الوقت بوجود المدارس الخاصة (بالمصروفات) وتقليص التدخل الحكومي في إداراتها، بشرط أن تجتاز هذه المدارس اختبارات الجودة المتمثلة في رضا أولياء الأمور بالنسبة للمصروفات التي تتطلبها المدارس الابتدائية ومدى توظيف الخريجين منها في سوق العمل، وبصفة خاصة بالنسبة للمدارس الفنية ومؤسسات التعليم العالي.

٢ - عدم ربط الشهادات (المؤهلات الدراسية) بالتوظيف

يركز القطاع الخاص بالفعل على القدرات، وليس فقط على الشهادات، ولكن مع الانخفاض المستمر في ضمان التوظيف الحكومي للخريجين أصبحت الساحة مهيأة لأكثر أنواع الإصلاح أهمية الذي يتعلق بعدم الربط بين الحصول على شهادة أو مؤهل دراسي وبين ممارسة المهن. ولتلافي أي قلق بخصوص مستوى الأداء في بعض المهن مثل مهنة الطب يمكن أن يسمح للقائمين على المهنة بتحديد نوع الشهادة للدخول في ممارسة العمل، وهو الأمر المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد مجلس لممارسة مهنة الطب، كما يوجد امتحان لممارسة مهنة المحاماة ويتم ذلك بعد التخرج الرسمي من التعليم الطبي أو القانوني الجامعي ويطبق ذلك حتى على خريجي أفضل الجامعات الأمريكية، وهو الأمر الذي يعطي قوة للنقابات المهنية التي يمكن أن تصبح شريكة في عمليات الإصلاح.

٣ - مشاركة أولياء الأمور

يعتبر أولياء الأمور من أكثر الفئات التي تهتم بتعليم الأطفال، ولذلك فإن مشاركتهم المباشرة تعتبر أفضل ضمان لتحسين نوعية الأداء في المدارس (على الرغم من بعض المشكلات المتعلقة

بالمضمون)، وإن تشجيع إنشاء مجالس لأولياء الأمور والمدرسين تكلف بمناقشة البرامج الدراسية وتقييم مستوى الأداء، يعتبر حجر الزاوية في عملية الإصلاح (انظر الجزء الخاص بالتعليم الابتدائي)، كما أن هذه المجالس يمكن أن تساعد في تكوين قاعدة سياسية لبرنامج الإصلاح.

٤- مشاركة القطاع الخاص

تعد مشاركة القطاع الخاص وبصفة خاصة في مجال إتاحة الفرصة للتدريب الفني والتعليم العالي، ومساندته لمراكز التميز والبحوث والتطوير، أفضل ضمان لتحقيق نقاط للالتقاء بين قطاع الصناعة والحكومة والقطاع الخاص، حول المراحل الأساسية في برامج الإصلاح.

٥- دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة

يعتبر الحديث عن دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصراً جذاباً عند تقديم حزمة الإصلاح للجمهور، كما أنه يعتبر عاملاً مهماً جداً بالنسبة لفوائده على المدى الطويل فيما يتعلق بمجال البحث والتعليم. كما أن الاقتراحات المقدمة في النهاية والمتعلقة بالمكتبات الرقمية تعتبر اقتراحات حيوية، حتى يمكن مسايرة التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا الذي يحدث في العالم، وكذلك لضمان عدم التخلف عن التقدم المعرفي الذي نشهده الآن.

٦- تأسيس مناخ وطني لثقافة العلم

من الضروري أن يسود التفكير العلمي في المجتمع، وأن تصبح لغة العلم هي الوسيلة المقبولة على نطاق واسع لتحقيق التحولات المطلوبة والتقدم. ولكن مع انتشار موجات التفكير الديني المشوه، وسيادة الفكر الخرافي في عديد من الأوساط الشعبية مما يمكن أن يعوق الجهود القومية المبذولة في سبيل تحقيق تغييرات جذرية في نظام التعليم والتدريب مبنية على رؤى علمية، إلا أن النموذج الذي حدث في ماليزيا يوضح بجلاء أنه لا يوجد أي تعارض بين الإسلام كعقيدة والعلم، وأنه يمكن للدول الإسلامية أن تعلي من شأن العلم والقيم العلمية كجزء من الهوية الإسلامية.

ثانياً: التعليم الأساسي

التشخيص والتوصيات

يتضمن نظام التعليم الأساسي في مصر مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، التي تعاني من مشكلات متعددة، بالإضافة إلى الشكوى المتكررة من الدروس الخصوصية، التي أصبحت وكأنها أمر طبيعي. كما أن العملية التعليمية تتمحور حول حصول عدد هائل من الطلاب على شهادات، وذلك على حساب مضمون العملية التعليمية. ولذلك فإن العلاقة التي تنتج عن هذا الوضع تتمثل في الربط بين التخرج أو الحصول على شهادة وبين العمل في الحكومة أو في القطاع العام، وليس من خلال الربط بين القدرات والتوظيف. كما أن المدارس المتخصصة أو الكليات المهنية لا يتخرج منها أنواع الخبرات الفنية التي يتطلبها سوق العمل، ولذلك فإن الحاجة ماسة لإحداث إصلاحات جذرية في هذه الأنظمة. إلا أن نظام التعليم الأساسي يعتبر نظامًا متسع الأطراف، ويستلزم إصلاحه رؤية متكاملة، وهو الأمر الذي يتطلب وضع أهداف مرحلية تتعلق بتأسيس مجال تعليم متميز، يمكن أن يؤدي إلى الالتحاق بالتعليم العالي على أعلى مستوى وفي الوقت نفسه تخصيص وقت كاف للقيام ببعض الإصلاحات الكبرى في النظام بأكمله، وفيما يلي مجموعة من التوصيات لإنشاء هذا النوع المتميز من التعليم في إطار النظام المصري الحالي.

تنفيذ الإصلاح

لتحقيق تنفيذ الإصلاح بنجاح في إطار النظام الحالي، يجب تتابع تنفيذ الخطوات الخمس التالية بدقة:

١- الإصلاح على مستوى نظار المدارس

يرتكز المفتاح الحقيقي للإصلاح على فئة نظار المدارس، وذلك من خلال تقييم أفراد هذه الفئة بدقة، مع ضرورة تقديم تدريب مكثف لهذه الكوادر. ومن الممكن أن تتم هذه المهمة بسرعة

نسبياً، نظراً لأنها تعني فقط التعامل مع حوالي ثلاثين ألف موظف بدلاً من التعامل مع ستمائة ألف من المدرسين، وبحيث يكون التعامل مع نظار المدارس هو الأداة لتحقيق الإصلاحات الإدارية.

٢- تكوين مجالس الآباء (PTA)

يعتبر تكوين هذه المجالس الخطوة الأساسية التالية حيث إن أولياء الأمور لديهم اهتمام أكبر من غيرهم بالإصلاح، لأنهم يتحملون أعباء تكاليف النظام الحالي بما في ذلك تكاليف الدروس الخصوصية والنتائج الضعيفة. ولذلك فإنهم سيكونون شركاء أساسيين لنظار المدارس والمدرسين من أجل تحقيق النظام في المدارس، مع العلم بأن التحالف بين مجالس الآباء ونظار المدارس سيصبح عاملاً أساسياً من العوامل التي سوف تساعد على الالتزام من قبل المدرسين في المراحل الانتقالية نحو تحقيق الإصلاح.

٣- المفتشون

الفئة الثانية التي يجب التركيز عليها هي فئة المفتشين على اعتبار أن عددهم ليس كبيراً ويمكن أن يصبحوا أيضاً عاملاً أساسياً في تحقيق جودة التدريس، ويمكن رفع مستوى أدائهم عن طريق تزويدهم بمعايير علمية لتقييم المدرسين، تتسم بالثبات والصدق.

٤- المناهج الدراسية

في أثناء تنفيذ الخطوات السابقة الإشارة إليها يجب وضع مناهج دراسية جديدة ومقررات دراسية تركز بصورة مناسبة على تعليم العلوم والرياضيات واللغات والكمبيوتر. وفي هذا المجال توجد خبرات دولية عديدة، وعدد كبير من المواد التي يمكن تبنيها بسهولة. ولقد تناول المؤتمر الذي أقيم في مكتبة الإسكندرية عن تدريس العلوم والرياضيات خلال شهر يونية ٢٠٠٣، هذا الموضوع من منظور المقارنة بين الخبرات العالمية في هذا المجال، بحيث يمكن الاستعانة بها كأحد المصادر الجيدة لمن يقومون بعملية مراجعة المواد التعليمية والمقررات.

٥- تدريب المدرسين

يعتبر تدريب المدرسين من الخطوات التي يجب التعامل معها في جوانب الإصلاح، حيث إن الأمر لا يتعلق فقط بالدروس الخصوصية، وإنما بقدرات المدرسين في المقام الأول، إلا أنه مع وجود ناظر مدرسة قوي يسانده مجلس الآباء، فإن هناك أملاً في السيطرة على هذه الظواهر، بالإضافة إلى أنه يمكن الاعتماد على وجود مجموعات للتقوية في داخل المدارس عند الحاجة إليها، أو على الضغط الاجتماعي الذي يجعل المدرسين يلتزمون بالسلوك الصائب، مع العلم بأن تدريب المدرسين يمكن أن يبدأ بصورة جدية، بعد إقرار المناهج الدراسية الجديدة التي ينبغي أن يشارك المدرسون في مناقشتها والتي سيكون فيها المفتشون مستعدين للإشراف على التدريب والمتابعة في داخل الفصول، والتأكيد على جودة التعليم.

تنفيذ الإصلاح على مراحل

يجب أن ينفذ الإصلاح على مراحل، حتى يحقق الآمال المرجوة منه، ولذلك لابد من تركيز الجهود على عدد قليل من المدارس نسبياً التي يمكن أن تتحول إلى مدارس ومؤسسات نموذجية، على أن تقوم هذه المدارس باختيار الطلاب طبقاً لقدراتهم التي تقاس عن طريق اختبارات قدرات، وليس عن طريق الامتحانات الرسمية في الشهادات العامة، حيث إن هذه الاختبارات ستسمح للموهوبين بالانضمام إلى هذا النوع الجديد من التعليم الذي يقدم في ظل خطة إصلاح للتعليم.

ثالثاً: التعليم الجامعي

الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسية

سيستمر الضغط الاجتماعي والسياسي على مؤسسات التعليم الجامعي لقبول أعداد أكبر من الطلاب. لذلك لابد من وضع استراتيجية للتعدد المؤسسي، والسماح لعدد كبير ومتنوع من المؤسسات لتقديم خدمات تعليمية تختلف عن تلك التي تقدمها الجامعات الحكومية وتفوقها،

على أن يسمح لهذه المؤسسات بدرجة كبيرة من الاستقلال. وعلى الرغم من أنه يمكن الاستمرار في تقديم التعليم الجامعي الأساسي، إلا أنه يجب أيضاً إتاحة الفرصة لمن يرغبون في الحصول على خدمات تعليمية إضافية خاصة في مقابل مصروفات - يشرف عليها حاليًا القطاع الخاص — مع العلم بأن هذه المؤسسات يمكن أن تقدم المهارات المتخصصة التي يمكن تسويقها مثل اللغات الأجنبية والكمبيوتر، إلى جانب تقديم تعليم متخصص في مجالات الموسيقى والفنون.

التعدد المؤسسي

يمكن إنشاء مراكز للتميز في داخل إطار التعدد المؤسسي المقترح كما يمكن لهذه المراكز أن تكون جزءاً من نظام التعليم الجامعي الرسمي - والمثال على ذلك نجده في الجامعة القومية المكسيكية، أو من خلال معاهد مستقلة، كما هو الحال في الهند، مع العلم بأنها يمكن أن تكون حكومية أو خاصة. وستقوم مراكز التميز - مثلها مثل مدارس التميز في نظام التعليم الأساسي - باختيار طلابها عن طريق اختبارات قدرات، وليس عن طريق الامتحانات الرسمية في الشهادات العامة؛ وهو الأمر الذي سيسمح للموهوبين من الدارسين بالالتحاق بالفرص المتميزة، في إطار الإصلاحات التعليمية الجديدة.

الإدارة

يجب أن تتمتع الإدارة في مراكز التميز هذه - سواء كانت حكومية أو خاصة - بالاستقلال والقدرة على مواجهة الضغوط الشعبية، لقبول أعداد كبيرة من الطلاب بها، أو التساهل في نظام التخرج، وألا تخضع لنظام الأقدمية أو تصعيد أصحاب القدرات الضعيفة، لأن هذا لا يتفق مع التميز، سواء في العلوم أو الفنون.

إن استقلال الجامعات يجب أن يكون أكثر من مجرد شعار، لأنه من الضروري التصدي لكل هذه الأبعاد التي تتعلق بالإصلاح على نطاق واسع؛ ولكن كبداية يمكننا أن نحدد جزءاً من المؤسسات في داخل الإطار العام، ليطبق عليها الاستقلال الإداري، كذلك لابد من التأكد من

عدم اشتراك الحكومة في إدارة المؤسسات الخاصة في جميع الحالات، حيث إن تدخل الحكومة في إدارة المؤسسات الخاصة يؤدي إلى تحويلها إلى مؤسسات تابعة للنظام التعليمي الحكومي.

هيئة اعتماد مستقلة

يجب إنشاء هيئة اعتماد مستقلة من أجل تحقيق التحسن التدريجي في الجودة، على أن تتمتع هذه الهيئة بكل السلطة اللازمة للاستعانة بخبراء من خارج البلاد؛ وذلك كما حدث في المكسيك عندما تم تقويم معاهد الدراسات العليا؛ لأن وجود مثل هذه الهيئة سوف يساعد في الحماية لوظائفها التي قد تخضع إلى ضغوط سياسية.

جامعات قوية

يتوقف التوسع في بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا على المستوى الوطني على وجود جامعات قوية؛ كما أنه لا يمكن إغفال دور الجامعات في تطوير القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا، حيث تقوم الجامعات بتعليم وتدريب الأجيال الجديدة في مجالي العلوم والتكنولوجيا، كما أنها تقوم بإجراء البحوث والتطوير في موضوعات مهمة للدولة. كما تقدم مصدراً مستقلاً عن المعلومات في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والزراعية والصحة والبيئة. إلى جانب ضرورة إتاحة الفرص أمام نظام للتعليم العالي المتنوع يرتبط بالمبادرات الخاصة، فإنه يجب على الحكومة أن تظهر التزامها المستمر لتدعيم وتشجيع الجامعات والأنشطة البحثية بها، وذلك بالمشاركة مع معاهد البحوث المستقلة والقطاع الصناعي، حيث إنه بدون هذا الالتزام القومي في تقوية الجامعات وقدراتها البحثية على المدى الطويل، لا يمكن تحقيق الأهداف، وتوفير القدرات الماسة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

- ضرورة وجود جهود منظمة يدعمها تمويل من القطاع الخاص - إن وجد - لتقديم فرص أكبر للتعليم الثانوي وتدريب الشباب في مجالي العلوم والتكنولوجيا من خلال مؤسسات ونظم تتراوح ما بين الكليات المحلية التي تسمى Community College وحتى في أعلى الشعب المتخصصة في البحوث والجامعات.

- ضرورة أن تعمل كل من السلطات المحلية والحكومة المركزية على تطوير علاقة شراكة قوية مع الجامعات والقطاع الصناعي للتخطيط لبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا، في نفس الوقت الذي يجب أن تتمتع فيه الجامعات باستقلال متزايد، فإنه يجب أيضاً أن تعمل على تقوية علاقاتها بانتظام مع المؤسسات الإقليمية والعالمية وشبكات الاتصالات الأخرى؛ حيث إن العلاقات تعتبر ذات فاعلية كبرى في تدعيم جهود الجامعات، في مجالي العلوم والتكنولوجيا.
- ضرورة أن تلتزم الجامعات والمؤسسات البحثية بكل أشكالها، ابتداء من مراكز التميز، بتحقيق التزام قوي تجاه الامتياز، وتشجيع قيم العلم في جميع أنشطتها، وتضمين عمليات التقويم المحايدة، على أساس ما يضيفه أي عمل، وذلك في كل ما تقوم به من قرارات تتعلق بالأفراد أو البرامج أو المصادر كما يجب أن تتفاعل أيضاً بدرجة كبيرة مع المجتمع.

رابعاً: البحوث

بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا

يتوقف تحقيق مصر لذاتها خلال العقود القادمة على بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا، التي تعتبر ضرورة حقيقية وليس ضرباً من الرفاهية. كما أن عدم تحقيق ذلك أو تأخره قد يضع مصر في موقف مخاطرة، بالنسبة لفقدان مكانتها القيادية في العالم العربي، ناهيك عن فقدان المزايا الاقتصادية النسبية التي تتمتع بها في عدد من القطاعات.

خمس حزم من التوصيات

هناك دراسة كبرى لمجلس أكاديميات العلوم في العالم قامت بها نخبة من علماء العالم، وكان لي شرف رئاسة تقرير يضم خمس حزم من التوصيات تتعلق بالموضوعات الخمس التالية: السياسات، والموارد البشرية، والمؤسسات، والعلاقات بين العام والخاص، والتمويل. وسوف نستعرض فيما يلي بعض الملاحظات المأخوذة عن هذه الدراسة، حيث إنها من الممكن أن تنطبق علي الوضع الحالي في مصر.

وضع السياسات للعلوم واستخدام العلوم في وضع السياسات

تحتاج مصر إلى إطار مرجعي على مستوى الدولة، يتضمن الطرق التنفيذية التي تؤثر مباشرة في تدعيم العلوم والتكنولوجيا، ويجب أن يتم وضع هذا الإطار الاستراتيجي من قبل الحكومة بالتشاور مع الأكاديميات العلمية والهندسية والطبية الموجودة في البلاد. ومن الضروري أيضاً أن تستفيد هذه الاستراتيجية من خبرات البلاد الأخرى، وأن يفصل فيها التزام الحكومة من ناحية التمويل، ومستويات الامتياز، والاستعداد للتجديد، ونشر المعرفة، والترابط الإقليمي، من خلال شبكات الاتصال، والتفاعل بين الخاص والعام، والدخول في شراكة مع الآخرين سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

وتستطيع الأكاديميات الوطنية للعلوم والهندسة والطب أن تحسن من مستوى برامج العلوم والتكنولوجيا، ونعني هنا بالأكاديميات المؤسسات المستقلة التي تتحفز للعمل من خلال الالتزام بالتميز العلمي أو الهندسي، والتي يختار فيها الأعضاء الجدد من خلال زملائهم، كما يقومون بانتخاب رؤسائهم، ويقومون كذلك بتنفيذ برنامج العمل المتفق عليه، وتقديمه إلى صناع القرار في الحكومة. إن وجود مثل هذه المؤسسات يعتبر أمراً مهماً جداً للحفاظ على مستوى جودة الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا في البلاد، وكذلك لتوجيه السياسات القومية التي تعتمد على العلوم والتكنولوجيا، وكذلك للحفاظ على التواصل والحوار مع البلاد الأخرى، الذي يتم غالباً عن طريق التواصل مع الأكاديميات المناظرة. ويوجد في مصر المركز القومي للبحوث الذي يطلق عليه اسم أكاديمية، إلا أننا نعتقد أن الأكاديمية الوحيدة الموجودة في مصر بالمعنى الحقيقي للكلمة هي مجمع اللغة العربية، ولهذا السبب فإنه يتعين على مصر أن تعتمد على مجموعة متميزة من العلماء والمفكرين للقيام بدور لجنة تضطلع بهذا الدور في غياب الأكاديميات ككيان نظامي.

هذا ويجب أن تساهم مؤسسات دولية مثل (TWAS) و(IAP) و(ICSU) في إنشاء وتدعيم هذه المؤسسات الوطنية والإقليمية الوليدة، حيث إن مشاركة مثل هذه الهيئات الدولية سوف

يساعد هذه المؤسسات الجديدة في وضع المعايير العالية، وميكانيزمات العمل الفعالة، كما أنه من الضروري أن تشارك هذه الأكاديميات وبفاعلية في المناظرات والمناقشات الوطنية والدولية، حتى يمكن جعل صوت وقضايا العلوم والتكنولوجيا مسموعاً على أوسع نطاق.

الموارد البشرية

وإلى جانب الإصلاحات التي سبق مناقشتها في الجزء الخاص بالتعليم العالي، وتلك التي سوف يتم مناقشتها عن مراكز التميز في الجزء التالي، فمن الضروري مناقشة قضية "هجرة العقول"، وربما تكون للاقتراحات التالية فائدة في مناقشة هذا الموضوع:

- من أجل تدعيم الأنشطة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا، فإنه يجب على الحكومة أن تفكر جديًا في توفير بيئة عمل وظروف عمل خاصة لأفضل المواهب من الموجودين داخل البلاد أو خارجها، بما في ذلك رفع مستوى الدخل لهم وتقديم تدعيم مناسب لبحوثهم. ويحتاج هذا الاقتراح إلى حصر دقيق بالكفاءات البارزة التي يمكن أن تستفيد من هذه الإجراءات.
- يجب على الحكومة ومجتمع العلوم والتكنولوجيا الوطني أن يقيم علاقات تشاور وتبادل خبرات مع العلماء المهاجرين من الأطباء والمهندسين، وبصفة خاصة من بين هؤلاء الذين يعملون في الدول الصناعية.
- يجب أن يهتم مجتمع العلوم والتكنولوجيا بتدعيم البرامج التي تتصل بالمجتمع ومشاركته والتأكد من أنها تتوازن من حيث النوع والاهتمامات.
- يجب أن تعمل الحكومة مع الهيئات الدولية من أجل توفير الدعم المادي، وتصميم إطار مؤسسي يسمح بتقديم برامج سريعة ومكثفة، للدراسة في البلاد المتقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

مراكز التميز

في العادة تتقدم الدراسات في مجال العلوم والطب والهندسة في مراكز التميز، وفي الأماكن التي يتم فيها إجراء البحوث والتدريب المتقدم، الذي يتم غالباً من خلال التعاون مع المراكز الأخرى أو المؤسسات أو الأفراد، وتعتبر مراكز التميز البوابة التي يحدث من خلالها التجديد، ولذلك لا يمكن التقليل من أهميتها، ومن أجل تنمية القدرات في العلوم والتكنولوجيا على مستوى الدولة، لابد من وجود مراكز للتميز، سواء كانت على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي، وبالطبع ليس من الضروري إنشاء هذه المراكز من الصفر، حيث يمكن تحقيق الإصلاحات أو التعديلات المطلوبة، من خلال أفضل البرامج الواعدة والموجودة في مجال البحوث والتنمية في البلاد، ومن أهم النقاط التي يجب التركيز عليها لتحقيق الامتياز إعادة توزيع الموارد بناء على تقويم حقيقي ودقيق لقيمة البحوث، وذلك لإقرار برامج بحوث جديدة أو تقويم للبرامج الحالية، وبسبب المستوى العلمي المتواضع والموجود في معظم البلاد النامية، فإن عملية التقويم يجب أن تضم خبراء من بلاد أخرى.

كما يجب البدء في إنشاء مراكز التميز أو التخطيط الجدي لإنشائها في المستقبل القريب، سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وبصفة خاصة في البلاد النامية، حتى يمكن لقدراتها في العلوم والتكنولوجيا أن تنمو، وأن تصبح هذه المراكز نقاط جذب والتقاء للأفراد أو المجموعات المعنية بتعزيز المعرفة في العلوم والتكنولوجيا على المستوى الوطني، وكذلك على المستوى الإقليمي، ولكن يجب أن تتمتع هذه المراكز باستقلال مؤسسي، ودعم مالي مستمر، وقيادات قادرة ولديها المعرفة، وخطة بحثية مركزة تتضمن موضوعات في تخصصات بينية وبحوث تطبيقية، وكذلك بحوث أساسية، وانتقال تكنولوجي، وتقويم من قبل الزملاء كأساس متفق عليه، وخطة للتوظيف والترقية على أساس الكفاءة وآليات لرعاية وتشجيع الجيل الجديد من الموهوبين للعمل في مجال العلوم والتكنولوجيا. وبالنسبة للأماكن التي تتواجد فيها مثل هذه المراكز فيجب العمل على تدعيمها، أو إعادة هيكلتها في حالة الضرورة لذلك وفي الحالات التي

تستدعي الإصلاح فيجب أن تتم التغييرات على جميع المستويات وأن يتم تطبيقها بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق أفضل استخدام للموارد النادرة، بما في ذلك المواهب المحلية.

كذلك يجب إقرار المشروعات البحثية الجديدة في مجالي العلوم والتكنولوجيا، طبقاً لمراجعة من الخبراء، مع إجراء تقويم لكل مشروع أو برنامج من حيث قيمته الفنية، ومدى الفوائد التي سترجع على المجتمع من تنفيذه، بالإضافة إلى أن جميع البرامج البحثية وجميع مراكز التميز يجب أيضًا أن تستفيد من التقويم الدوري الذي يقوم به الخبراء، والذي يجب أن يتضمن الآليات العملية، مثل وجود فرق من الزملاء لممارسة التقويم، بالإضافة إلى اللجان ذات العلاقة بالتقويم والدراسات المرجعية.

ويجب أن يشترك في تقارير الجودة خبراء من دول أخرى، حيث إن الاشتراك مع هيئات البحث العالمية مثل أكاديميات العلوم والهندسة والطب، يجعل عملية التقويم أكثر فعالية، على أن يشمل ذلك كل البرامج وليس عددًا من البرامج المعينة فقط.

ويمكن الربط بين شبكات الموهوبين من العلماء المفترض إقامتها في المناطق الإقليمية والعالم كله، حيث إن من أهم الخطوات نحو تأسيس مراكز التميز هو إنشاء شبكات اتصال للتميز في جميع أنحاء البلاد النامية، بهدف رعاية المواهب العلمية والهندسية في المؤسسات العلمية والتكنولوجية المفترض مشاركتها، على أن تبدأ هذه الكيانات صغيرة وعلى درجة عالية من الكفاءة، وحتى يمكنها أن تحتضن الباحثين المجددين الذين قد يكونون بعيدين عن بعضهم البعض من الناحية الجغرافية، ولكن تربطهم شبكة الإنترنت، ويعملون في مراكز بحثية معتمدة. وسوف تقوم مراكز البحوث المفترضة على تحقيق المزج بين أنشطتهم، في صورة برامج متكاملة وفي نفس الوقت سوف يعملون كأفراد في المجالات التي تهتم بها بلادهم. ومن بين الأمثلة الناجحة لمثل هذه المراكز المفترضة "معاهد الألفية للعلوم" التي تم إنشاؤها في عدد من الدول، من خلال مبادرة الألفية للعلوم بمساعدة من البنك الدولي، ولذلك فإن إنشاء شبكة بين مراكز التميز

المفترضة ومجموعات المخترعين الذين تتباعد أماكن تواجدهم، ولكن سيرتبطون عن قرب من خلال الإنترنت وفي مراكز البحوث المعتمدة في مصر التي يجب أن يتم تأسيسها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

يضطلع القطاع الخاص في البلاد المتقدمة صناعياً بما يزيد عن ٥٠٪ من جهود البحوث والتطوير، وفي الولايات المتحدة يضطلع القطاع الخاص بحوالي ٦٨٪ من البحوث والتطوير، ولكنه يقوم بتنفيذ حوالي ٧٥٪ حيث إن بعض المشروعات التي تمولها الحكومة يتم تنفيذها بواسطة متعاقدين من القطاع الخاص. وقد ارتفعت هذه النسب على المستوى العالمي من حوالي ٣٠٪ منذ خمسة عشر عامًا إلى ٦٢٪ الآن وقد أدت هذه الزيادة إلى زيادة الاهتمام بتسويق المخرجات وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية. وهو الأمر الذي يثير عددًا من الأسئلة في البلاد النامية مثل مصر، والتي يعتمد فيها شق كبير من البحث العلمي والتطوير على التمويل الحكومي. الأمر الذي يظهر أن وجود أعباء مالية وإدارية يكون من نتيجتها التعامل مع نظام متعسف لبراءات الاختراعات والذي يمثل عقبة أمام البحث العلمي، حيث إن العديد من المخرجات من هذه البراءات والاختراعات تؤدي وظيفة هامة في مدخلات البحث العلمي، وتحميها اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ولا يوجد اختلاف حول أهمية القطاع الخاص في مجال البحوث على مستوى العالم، ولذلك لابد من صياغة مقترحات مبتكرة لتأسيس شراكة حقيقية يمكن أن تستفيد منها مصر، وكذلك البلاد الصناعية المتقدمة من أجل تدعيم البحوث والتطوير محلياً وإقليمياً. وفي نطاق ذلك يجب توجيه الاهتمام ليس فقط إلى التشريعات، ولكن لابد من إعادة النظر في المناخ الذي يتم فيه تنفيذ البحوث.

التمويل

رغم أنه من المتوقع أن تستمر الآليات التقليدية الحالية في القيام بدورها الهام في تمويل البحوث والتنمية، فإنه من الضروري الاتجاه نحو آليات أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ أجندة الإصلاح، وفيما يلي بعض الاقتراحات في هذا الصدد.

التمويل من قبل القطاع الوطني

يجب أن تؤخذ مسألة تمويل قطاع البحوث والتنمية بصورة أكثر جدية من قبل القطاع العام والخاص والأكاديمي في مصر وفي المنطقة بأكملها. ولقد استطاعت البرازيل بنجاح أن تعيد توجيه الضرائب التي تجمعها إلى مجال البحوث في الجوانب الاقتصادية المهمة، ولذلك لابد من تنظيم إدارة التمويل القطاعي، من خلال ثلاثة أبعاد يشترك فيها المجتمع الأكاديمي والحكومة والقطاع الصناعي، على أن تستخدم جزءاً من مصادر التمويل في دعم العلوم الأساسية، والجزء الآخر لتدعيم احتياجات البنية الأساسية، وبحيث يمكن أن يقوم التمويل القطاعي في المساعدة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لسياسة الدولة، مما يتطلب التفاعل الوثيق بين المجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص والحكومة، لتوفير التمويل، ولوضع الأولويات وتنفيذها، وكذلك بالنسبة لاتخاذ القرارات يجب أن يكون بصورة فيها قدر من الشراكة، والتعاون في اختيار القطاعات الإستراتيجية الفرعية، وتحديد نصيبها من مصادر التمويل، والمزج بين البحوث التطبيقية والأساسية، وتحديد الميزانية العامة المطلوبة ومصادر الدعم المطلوب.

شبكات إقليمية للعلوم والتكنولوجيا

يجب تأسيس شبكات إقليمية تستطيع فيها الدول المتجاورة القيام ببحوث على مستوى عالمي، وكذلك أنشطة تدريبية في موضوعات ذات اهتمام مشترك كما يجب تدعيمها لإحداث التكامل مع مسألة التمويل القطاعي. كما يمكن لهذه الشبكات الإقليمية أن تعمل في برامج تعاون مع البلاد المتقدمة في مجالي العلوم والتكنولوجيا مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها، والتي يمكنها مع الهيئات الدولية المانحة وهيئات التمويل أن تقوم بتمويل هذه الشبكات.

آليات التمويل العالمي

يجب تقوية آليات التمويل العالمي لدعم العلوم والتكنولوجيا في الدول النامية. ورغم أن فكرة التمويل القطاعي التي سبقت الإشارة إليها تعد فرصة للتمويل، فإن الأمر يستلزم وجود

حكومات على درجة عالية من الالتزام، إلا أنه في بعض الأماكن قد يكون هذا الالتزام غير كاف، لتوفير موارد العملة الصعبة المطلوبة. ولذلك يقترح النظر من خلال المشاورات في توفير وسيلتين للتمويل العالمي تتعلقان بتمويل للمؤسسات وتمويل البرامج، على أن يكون هذا التمويل العالمي مستقلاً، وتتم إدارته بصورة مركزية، ويحافظ على الشروط الخاصة التي يطلبها المانحون للاستمرار في مشاركتهم في التمويل.

صندوق التمويل المؤسسي

ويتناول هذا الصندوق التمويل العالمي للقطاع الصناعي، الذي يجب أن يقدم تمويلاً ميسراً لفترات تتراوح ما بين خمس سنوات إلى عشر سنوات لعدد قد يصل إلى ٢٠ مركزاً من مراكز التميز ذات الطابع الوطني أو الإقليمي، والذين يديرون أعمالهم في إطار شبكات تنمية عالمية، على أن يرتبط هذا التمويل ببرامج محددة، ولكن يتم استخدامه في المراكز من أجل إعلاء قيم العلم والهندسة، ولتوفير مناخ يمكن للبحوث ذات المستوى العالي أن تزدهر، وحتى نكون أكثر تحديداً فإن هذا التمويل سوف يساعد كلاً من هذه المراكز في وضع برامجه، وتشكيل وتنظيم إدارته، وبناء الأسس لتوفير التمويل على المدى الطويل، ومن جهة أخرى يجب على الحكومة المصرية الالتقاء مع الجهات المانحة للتشاور في مراجعة المقترحات والتي يمكن أن ينتج عنها نظام يتيح الانفتاح على طريق المنافسة، ويمكن للحكومة مع الجهات المانحة اختيار المراكز على أساس معايير تقويم محددة.

صندوق التمويل للبرامج

يختص هذا الصندوق بموضوع التمويل العالمي للبرامج، الذي يجب أن يقوم على أساس نظام المسابقات لدعم برامج البحوث في مراكز التميز، وهي التي يجب أن يشترك في التحكيم لها محكمون عالميون لمراجعة مستوى جودة المشروعات المقترحة، على أن يتم التفضيل بين المقترحات التي تتطلب التعاون مع مراكز البحث في مجالي العلوم والتكنولوجيا من الدول المتقدمة.

خامساً: مكتبات الغد الرقمية

يمكن للمكتبات الرقمية في مجالي العلوم والتكنولوجيا أن توفر المعرفة للجميع، وفي أي مكان تقريبًا، مع العلم أن العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا في الدول النامية، ومن بينها مصر، يمكنهم فقط الحصول والاطلاع على قدر ضئيل من نتائج البحوث الحديثة وخاصة ما ينتشر منها في الدوريات العلمية وكذلك بالنسبة للمراجع التي يوجد معظمها في المكتبات في كل مكان، وأيضاً بالنسبة لقواعد البيانات التي يعتبر معظمها ملكية خاصة ولقد زاد تفاقم هذه المشكلات بصورة كبيرة خلال العقد الأخير، الذي ازدادت فيه حجم المعوقات بدرجة كبيرة، ولكن التطور الكبير الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات قد فتح فرصة كبيرة لمعالجة هذا الموقف بشكل لم يشهده العالم من قبل. إلا أن هذا التطور نفسه قد أثار موضوعات أخرى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، ولذلك فإن التمثل الصحيح للتكنولوجيا الرقمية يعتبر ضرورة لبناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا في مصر وغيرها من الدول النامية الأخرى، التي يجب أن تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تحقيق بنية أساسية ومناسبة للتدريب الفني للأفراد، وبصفة خاصة في المؤسسات البحثية والتعليمية. وفيما يلي أهم النقاط التي يجب توجيه الاهتمام إليها:

- يجب أن تدخل مصر في اتفاقيات مع مؤسسات مثل J-Store, MIT وغيرها من المؤسسات للحصول على نسخ رقمية من المواد التدريسية والأعداد السابقة من الدوريات العلمية والطبية والهندسية، من أجل خدمة الباحثين والعاملين في هذه المجالات في مصر وفي البلاد النامية.
- يجب أن تشارك مصر في الجهود العالمية لضمان توفير مكتبة رقمية للعلوم في مكتبات البلاد النامية، ومن بينها المكتبات المصرية.
- يجب أن تقوم مصر بالمشاركة في الجهود الدولية، لوضع أكبر قدر ممكن من الإنتاج العلمي في مجالات العلوم والهندسة والطب، في صورة رقمية على شبكة الإنترنت، حتى

يسهل الوصول إليها من الأماكن البعيدة. وفي هذا الصدد لابد من البحث عن توجهات جديدة لاستبدال حقوق الطبع والنشر بوسائل جديدة مناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافأة المجددين والمبتكرين، وفي نفس الوقت دعم الاهتمام العام للحصول على المعرفة وعلى نطاق واسع.

- يجب أن تحدد مصر مؤسسة رئيسية كنقطة انطلاق رقمية لتبادل المعلومات الرقمية مع المؤسسات البحثية في الدول الصناعية. وتعتبر مكتبة الإسكندرية مكاناً مناسباً جداً للقيام بهذا الدور حيث يمكن من خلالها تسهيل الحصول على بعض المواد في صورة شرائط فيديو تتطلب قدرات فنية قد لا تكون متاحة بالضرورة في كل مكان، كما أن هذا الإجراء سيخدم الهدف الرئيسي الذي يتمثل في دعم المادة الأصلية.

إن وضع مجموعة قومية من المواد الرقمية في نقطة الانطلاق المركزية سوف لا يوفر فقط للمؤسسات المصرية نسخًا من المواد العلمية السابق نشرها، ولكن يمكن أيضاً أن يتم من خلاله التفاوض بخصوص تبادل البرامج مع المراكز التي لديها نفس الاهتمامات في مختلف أنحاء العالم، مما يؤدي إلى إثراء المادة المتاحة للطلاب والباحثين المصريين، كما سيسمح هذا أيضاً لمصر أن يكون لها صوت في وضع المستويات القياسية المتعارف عليها دولياً، للتخزين الرقمي واستعادة المعلومات المخزونة رقمياً.

- يجب أن يكون لدى المكتبات بوابات إلكترونية لتبادل المعلومات الرقمية بين الباحثين والمدرسين والطلاب.

إصلاح التعليم في مصر

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.

ISBN 977-6163-39-4